ملخص البحث:

هناك العديد من مصطلحات الرد النحوي التي تُعد من الردود القطعية ، واستعملها النُّحاة في مصنفاتهم لأسباب منها، ورود شواهد قليلة أو مروية تخالف القاعدة ،أو غير موافقة للسماع والقياس ، وعلى الرغم من ذلك نجد أن الكثير من هذه المصطلحات تُسهم في غناء الخلاف النّحوي وتنميته للوصول إلى ثمرة الخلاف، وقد اقتضت الدراسة تقصي الحكم النّحوي المردود لعلة الفساد عند ابن العِلْج في كتابه (البسيط في النّحو) وبيان موقفه منها، وقد اتبعت المنهج الوصفي التحليلي في عرض المسائل التي ردّها ابن العِلْج وحكم عليها بالفساد من خلال كتابه (البسيط في النحو)

وكان من أهم النتائج التي توصل إليها البحث استخدام ابن العِلْج مصطلح الفاسد للإشارة إلى الحكم المردود، وأحيانًا استخدمه كلفظ من ألفاظ الاعتراض، فبعض ما حكم عليه ابن العِلْج بالفساد ثبت لغة عن العرب، وهو حجة ، ومنها استدلاله بالأصول النّحويّة كالسّماع والقياس لإثبات الحكم ورده.

الكلمات المفتاحية: ابن العِلج – البسيط في النحو – الأحكام النّحويّة المردودة – علة الفساد .

Abstract:

Numerous terms of syntactic rejection are definitive in nature and they are utilized by grammarians in their works for various reasons, including the scarcity of quotations serving as textual evidence, existence of narrated instances contradicting generally accepted usage or analogy. Nevertheless, it is observed that many of these terms contribute significantly to the enrichment and development of grammatical discourse arguments. The present study delves into investigating the syntactic rulings that have been rejected due to causes of faultiness, as articulated by Ibn Al-elj in his work Al Basit fi Al-Nahw (The Simplified Treatise in Syntax). The study employs a descriptive and analytical approach to present the issues that Ibn Al-Elj deemed unacceptable and ruled as corrupt throughout his book Al Basit fi Al-Nahw (The Simplified Treatise in Syntax).

One of the most significant findings concluded by this research paper was that Ibn Al-Elj utilized the term al-fāsid (faulty) to refer to rejected syntactic ruling and he sometimes employed this term as a form of objection, although some of the rulings deemed as " fāsid" (faulty or inadequate) by Ibn Al-Elj were linguistically substantiated in Arabic, thereby constituting a valid argument. Additionally, he supported his assertions by drawing upon syntactic principles such generally accepted usage and analogy as means to confirm or reject a ruling.

Keywords: Ibn Al-Elj, Al Basit fi Al Nahw, Rejected syntactic rulings, Cause of faultiness.

من الأحكام النّحويّة المردودة لعلة الفساد عند ابن العِلْج ت(٦٨٠ه) تقريبًا من خلال كتابه البسيط في النّحو (عرضًا ومناقشةً)

د: أسماء أبو المجد سلامة بخيت

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير المرسلين، وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين، ومن سار على نهجهم إلى يوم الدين. وبعد:

فتُعد الأحكام النَّحوية التي وضعها النُّحاة نتاجًا لاستقراء كلام العرب، وتتبع نصوص التراث في زمن الاستشهاد، وهذه الأحكام تتسم بالثبات غالبًا، فالدرس النَّحوي قد بُني على الكثير من أحكام التقعيد النَّحوي، والتي منها ما يتسم بالصحة والقبول كالقياس، والمستقيم، والواجب، والجائز، وغيرها من أحكام القبول عند النُّحاة، ومنها ما هو من أحكام الرد لعلة القبح، والضعف، والامتناع، والفساد، والمُحال، والباطل وغيرها الكثير، مما دفعني إلى تقديم هذه الدراسة التي تُسلط الضوء على الأحكام النحوية المردودة لعلة الفساد عند ابن العِلْج من خلال كتابه (البسيط في النَّحو)، والتي تتضمن أقوال ابن العلج المردودة لعلة الفساد في كتابه البسيط، والتي لم تُسبق دراستها ؛ وذلك لأنَّ الجزء المُحقق من كتاب البسيط يتكون من ثلاثة أجزاء: الأول من المخطوط تحقيق د. صالح العايد(١٤٤٢هـ-٢٠١٠م)، يبدأ من باب التوابع إلى باب البدل، والجزء الثاني والثالث من المخطوط تحقيق د. تركي العتيبي(١٤٤٢هـ-٢٠١٠م) فقد كان استكمالًا للتوابع باب عطف النسق وجموع التكسير والتصغير والنسب، وقد كانت دراستي في هذا البحث عرض أقوال ابن العلج المردودة لعلة الفساد ومناقشتها، ودراسة مصطلح الفساد كمصطلح من مصطلحات الاعتراض عند ابن العلج، ومناقشة الحكم وتوضيح ما إذا كان موافقًا أو مخالفًا للنُّحاة سابقيه، وتعقيب ذلك بالتوفيق بين رأي ابن العلج والرأي المردود ما أمكن.

وابن العِلْج وكتابه كانا محل دراسات سابقة منها:

١-(ابن العلج وكتابه البسيط) للدكتور حسن عواد، مجلة اللغة العربية – الأردن(١٤١٤هـ)، وقد تحدث فيه عن ابن العلج، وقيمة أقواله ونقول النُّحاة عنه، مع حصره لهذه الأقوال في كتب النُّحاة (الارتشاف لابي حيان – وشرح المفصل لابن يعيش – والمساعد في تسهيل الفوائد لابن عقيل– والهمع – والأشباه والنظائر للسيوطي) وعرضها كعناوين دون دراسة وتحليل.

٢-(ضياء الدين بن العِلْج وكتابه البسيط) جمع وتحقيق ودراسة، رسالة ماجستير، للباحثة: هناء صالح العنزي، كلية التربية، جامعة بغداد(٢٠٠٢م)، وقد ترجمت لابن العلج، وجمعت أقواله في كتاب البسيط المنقولة عنه في كتاب شرح المفصل لابن يعيش، وتحدثت فيه عن تميز كتاب البسيط عن غيره من كتب النُّحاة المسماة بالبسيط، مع إثبات كون البسيط شرحًا للمفصل.

٣-(ضياء الدين بن العِلْج صاحب البسيط وجهوده النَّحوية والصرفية) رسالة ماجستير، للباحث: عبد العال إسماعيل عبد العال، كلية اللغة العربية– القاهرة، إشراف: أ.د/ محمود محمد علي أبو

الروس (١٩٩٩م)، وتحدث الباحث في هذه الدراسة عن ابن العلج وكتابه البسيط، ومذهبه النحوي وأشهر من نقل عنه أمثال أبو حيان، وابن عقيل، والسيوطي، مع جمعه لأقوال ابن العلج المتناثرة فيها ودراستها بالشرح والتحليل والترجيح.

٤- الكشف عن صاحب " البسيط " في النحو للدكتور/ حسن موسى الشاعر- مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العددان٧٧-٧٨(١٤٠٨هـ)، وقد تناولت هذه الدراسة التعريف بصاحب البسيط، ونسبة الكتاب إليه من خلال نقول النُّحاة عنه.

والفرق بين هذه الدراسات وهذا البحث أنَّ المسائل التي تم دراستها لأقوال ابن العلج في كتب النُّحاة محدودة في أبواب النحو فضلًا عن أنَّها لم تتناول الحكم المردود لعلة الفساد، وهو مناط البحث.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يخرج في ثلاثة مباحث يسبقها مقدمة وتمهيد ومطلبان وتعقبها خاتمة وفهرسان.

أمَّا التمهيد فيتضمن مطلبين: المطلب الأول: بعنوان (ابن العِلْج حياته ونشأته وكتابه البسيط في النحو)، **وقسمته إلى قسمين: أولًا: بعنوان " ابن العِلْج حياته ونشأته"** وقد اشتمل على تعريف موجز بابن العِلْج من حيث اسمه ولقبه، ومولده ونشأته، ومكانته العلمية، وشيوخه، ومصنفاته، ووفاته، **ثانيًا: بعنوان " كتاب البسيط في النحو"** وقد تحدثت فيه عن قيمة الكتاب العلميّة وأهم ما يُميزه.

وأمّا المطلب الثاني فعنوانه (الفاسد والحكم المردود لعلة الفساد عند النُّحاة)، وقسمته إلى قسمين: أولًا:(الفاسد ومرادفاته)، وقد تناولت فيه تعريف (الفاسد) لغة واصطلاحًا، و(المُحال والباطل) لغة واصطلاحًا، ثم أردفت ذلك بذكر العلاقة بين المصطلحات الثلاثة. **ثانيًا: (الحكم المردود وعلة الفساد)**، وقد تناولت فيه ذكر بعض نصوص النُّحاة واستخدام مصطلح الفاسد في مصنفاتهم، كسيبويه والفراء، وذكر بعض من ناقش علة الفساد كالمبرد، وابن جني، وابن يعيش، مما يُثبت أنَّ جُلّ كتب التُّراث قد حظيت بنصيب وافر من هذا المصطلح.

وأمَّا المبحث الأول فعنوانه (الفاسد لمخالفة القاعدة النّحوية).

وأمَّا المبحث الثاني فعنوانه (الفاسد لمخالفة القياس).

وأمّا المبحث الثالث فعنوانه (الفاسد في المعنى).

وأمَّا الخاتمة فقدمت فيها أهم النتائج التي توصل إليها البحث، وأمَّا الفهرسان ففهرس للمصادر والمراجع، وفهرس للموضوعات.

وبعد، فهذا جهدي المتواضع، وأرجو أن أكون قد أوفيته بعض حقه، فإن وافقت الصواب فبمنّ من الله عليّ، وإن جانبني فحسبي أن بذلت غاية جهدي، والله الموفق.

{رَبَّنَا عَلَيْكَ تَوَكَّلْنَا وَإِلَيْكَ أَنَبْنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِير}

التمهيد

المطلب الأول: بعنوان (ابن العِلْج حياته ونشأته وكتابه البسيط في النحو)

أولًا: " ابن العِلْج " حياته ونشأته

اسمه ولقبه:

الْإِمَامُ الْعَالِمُ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ضِيَاءُ الدِّينِ الْإِشْبِيلِيُّ، وَيُعْرَفُ بِابْنِ الْعِلْجِ بكسر العين المهملة وسكون اللام ثم جيم [١]، لُقب ابن العِلْج بالإشبيليّ وبالمغربيّ، أمَّا الإشبيليّ فهو نسبة إلى إشبيلية بالأندلس موطن نشأته، وأمَّا المغربيّ فنسبة إلى ما ذُكر في أحد نُسخ المخطوط وهو: (قال الشيخ الإمام أبو عبد الله المغربيّ، رحمه الله وأرضاه الجنة)، ويُطلق هذا الوصف على كل من جاء من الغرب الإسلامي (غرب إفريقية والاندلس). [٢]

حياته ونشأته :

ولد ابن العِلْج بمدينة إشبيليّة بالأندلس ونشأ بها، وتلقي فيها العلم على علماء عصره، ثم غادر مدينة إشبيلية بعد سقوطها عام٦٤٦هـ، وأقام باليمن وصنف بها [٣] ، أمَّا عن العصر الذي عاش فيه فلم أجد إشارة ممن ترجم له عن تاريخ ولادته أو وفاته؛ إلَّا ما ورد من خبرٍ ينص على أنَّ ابن العلج تتلمذ على يد الشلوبين المتوفى سنة٦٤٥هـ، قال ابن مكتوم: (وقد تخرج بالأستاذ أبي عليّ الشلوبين رحمه الله، ومهر بين يديه نحو أربعين رجلاً كأبي الحسن بن عصفور، وأبي الحسين بن أبي الربيع، وأبي عبيد الله بن أبي الفضل، وأبي عبد الله بن العلج، وأبي الحسن بن الصَّائغ، وأبي الحسن الأبذي، وأبي عليّ بن أبي الأحوص، وأبي جعفر اللبليّ، وابن يللجنت، وأبي القاسم الصفار، وأبي العباس بن الحاج، وغيرهم. وكلّهم أئمة علماء مصنفون في علم العربية وغيره، قد طبقوا بعلمه الآفاق، وملأوا بفوائده وفرائده الأوراق ..)[٤]

---

(١) يُنظر: طبقات النحاة اللغويين لابن قاضي شهبة ٢٩٨/١، ت: محسن غياض، ط: جامعة بغداد، البحر المحيط لأبي حيان ٤٢٠/٩، ت: صدقي جميل، ط: دار الفكر، بيروت(١٤٢٠هـ)، بغية الوعاة٣٧٠/٢، ت: محمد أبو الفضل، ط: المكتبة العصرية، لبنان– صيدا، مقال الكشف عن صاحب البسيط في النحو للدكتور/حسن موسى الشاعر ص ١٤٥–١٥٠، مجلة الجامعة الإسلامية، العدد٧٧.

(٢) مقدمة التحقيق ص١٥.

(٣) يُنظر: طبقات النحاة اللغويين لابن قاضي شهبة ٢٩٨/١، البحر المحيط ٤٢٠/٩، ت: صدقي محمد جميل، ط: دار الفكر، بيروت(١٤٢٠هـ)، كتاب البسيط في النّحو مقدمة التحقيق ١٥/٢،ت:د. تركي العتيبي،ط: (١٤٢٠هـ– ٢٠١٠م).

(٤) حاشية انباه الرّواة على أنباه النُّحاة للقفطي ٣٣٤/٢ نقلًا عن ابن مكتوم، ت: محمد أبو الفضل، ط١: دار الفكر العربي– القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية –بيروت (١٤٠٦هـ– ١٩٨٦م).

ففي هذا النصّ إشارة واضحة إلى أنَّ ابن العلْج كان من طبقة بن عصفور (المتوفى سنة ٦٦٩هـ) وغيره من تلامذة الأستاذ أبي عليّ الشلوبين.

مكانته العلمية:

يُعدّ ابن العِلْج أحد العلماء المتبحّرين في علم النّحو، فهناك نقولٌ كثيرةٌ تدلّ على علوّ كعبه في هذا الفن، وشدّة تمكنه من هذا العلم؛ ويكفي للدّلالة على ذلك أنَّه من تلاميذ الأستاذ أبي عليّ الشلوبّين، وقد قيل: كل من قرأ على أبي عليّ الشلوبّين ببلده نجب. (١)

وقال عنه ابن مكتوم القيسى: (وقد تخرج بالأستاذ أبي عليّ الشلوبّين رحمه الله، ومهر بين يديه نحو أربعين رجلًا كأبي الحسن بن عصفور، وأبي الحسين بن أبي الربيع، وأبي عبد الله بن العلج ... وغيرهم).(٢)

ثم قال: (وكلهم أئمة علماء مصنفون في علم العربية وغيره، قد طبقوا بعلمه الآفاق، وملأوا بفوائده وفرائده الأوراق.)(٣)

ووصفه أبو حيان بالإمامة والعلم، فقال: (وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا، وَهُوَ الْإِمَامُ الْعَالِمُ ضِيَاءُ الدِّينِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الْإِشْبِيلِيُّ، وَيُعْرَفُ بِابْنِ الْعِلْجِ.)(٤)

وفي ارتّشاف الضّرب نقل أبو حيان عن صاحب البسيط في أكثر من تسعين موضعًا بأشكال مختلفة: فالأكثر أن يقول: (وفي البسيط ...)(٥)، وكثيراً ما يذكره بقوله: (صاحب البسيط ...)(٦)، ويقرنه أحياناً بغيره من العلماء، كقوله: (ابن عصفور وصاحب البسيط.)(٧)

شيوخه:

لم توجد نصوص تدل على أحد من شيوخ ابن العِلْج سوى ما ذكره ابن مكتوم أنَّه تخرج بالأستاذ أبي عليّ الشلوبّين، ولكنَّه ليس من طبقة ابن عصفور المتوفى عام(٦٦٩هـ) الذي يُعد أحد تلامذة الشلوبّين، بل كان ابن العِلْج ممن جاء بعد ابن عصفور، لنقله نصوصًا متعددة عنه. (٨)

---

(١) يُنظر: مقال الكشف عن صاحب البسيط في النحو١٥٣/١، مقدمة التحقيق ١٦/٢.

(٢) يُنظر: حاشية انباه الرّواة على أنباه النُّحاة للقفطي ٣٣٤/٢.

(٣) المرجع السابق.

(٤) البحر المحيط ٤٢٠/٩.

(٥) يُنظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان ٢ /٤٩٣، ١١٠٩/٣، ، ١٧٤١/٤، ٢٢٧٠/٥، ت: د. رجب عثمان، د. رمضان عبد التواب، ط١: مكتبة الخانجي، القاهرة (١٤١٨هـ- ١٩٩٨م).

(٦) يُنظر: المرجع السابق ٧٩٥/٢، ٣/ ١١١٠، ١٢٨٥، ٢٠٧٩/٤.

(٧) يُنظر: المرجع السابق ٢/ ٧٧٦.

(٨) مقدمة التحقيق ٢١/٢.

مصنفاته:

لم يُذكر لابن العِلْج من مصنفاته سوى كتاب (البسيط في النحو)، وهو الكتاب محل الدراسة، فقط اشتهر به، فقيل:(صاحب البسيط)، وجاء كثيرًا: (قال ابن العِلْج في البسيط).[١]

وفاته:

اكتنف حياة ابن العِلْج غموض كبير؛ وذلك نظرًا لقلة من ترجم له، ولكن بالنظر لما ذكره ابن مكتوم من أنَّه ممن تخرج بأبي علي الشلوبين المتوفى سنة(٦٤٥هـ)، ونقول ابن العِلْج المتعددة عن ابن عصفور المتوفى سنة (٦٦٩هـ) في هذا الكتاب الذي نحن بصدده، ووجود توافق بين ابن العِلْج وابن فلاح صاحب المغني ، فقط وافقه في بعض النصوص التي تدل على أخذ أحدهما من الآخر، والتي تدل في الغالب على أنَّهما نهلا من موردٍ واحدٍ، ونقول أبو حيان المتوفى سنة(٧٤٥هـ) عنه من كتابه البسيط في النّحو، فهذا يدلّ على أنَّه عاش في الحقبة الزمنية ما بين (٦٢٥هـ- ٦٨٠هـ) من نحويّي القرن السابع الهجري.[٢]

(١) يُنظر: طبقات النحاة اللغويين لابن قاضي شهبة ٢٩٨/١، بغية الوعاة ٣٧٠/٢.

(٢) يُنظر: مقدمة التحقيق ٢٧/٢.

ثانيًا: كتاب " البسيط في النَّحو"

يُعد كتاب البسيط لابن العِلْج من الكتب النّحويّة ذات المتون الطويلة، فالكتاب ليس مختصرًا من كتاب معين، ولا شرحًا لكتاب آخر، ولم يجر ابن العِلْج فيه على تبويب كتاب من كتب النُّحاة المتقدمين، وحرص فيه على مسائل النّحو والخلاف فيها، وبيان ما يترجح له، وما يتوقف فيه منها. وابن العِلْج في كتابه البسيط يعرض القضايا النّحويّة مع حرصه على بيان رأيه في القضيّة دون النَّظر لمخالفته النُّحاة المتقدمين، وهذا يؤكد حرص من جاء بعده من النُّحاة النقل عنه، كأبي حيّان وغيره فقد كانوا يكتفون بذكر اسمه أو كتبه في النقل عنه مثل: (قال ابن العِلْج)، (في البسيط لابن العِلْج)، (قال صاحب البسيط) ، وهذا يؤكد القيمة العلميّة، والمكانة التي وصل إليها هذا الكتاب.

وقيمة الكتاب العلميّة كبيرة؛ فقد تردد اسم الكتاب كثيرًا عند أبي حيان في التذييل والتكميل وارتشاف الضرب والبحر المحيط، ثم سار ذكره في الآفاق بعد أبي حيان، ففارق الزمن بين الرجلين ليس كبيرًا، فابن العِلْج يغلب على الظن أنَّه عاش في النصف الثاني من القرن السابع الهجري، وأبو حيان تُوفي في النصف الأول من القرن الثامن الهجري، ونقل النحويون بعد أبي حيان كثيرًا عن هذا الكتاب(١)، فقد كان أبو حيان يعرف لابن العِلْج قدره ومكانته، يقول ناظر الجيش: (ونقل الشيخ- يعني أبو حيان- عن صاحب البسيط، وهو رجل يُقال له: ابن العِلْج ، ورأيت الشيخ يُعظمه، ويقبلُ كلامه، ويستكثر نقله)(٢)

وأهمية الكتاب كبيرة؛ لتضمنه كثيرًا من الآراء والنصوص المنقولة عن غيره، مع عزوه لمصادرها في الكثير منها، وترجع أهمية الكتاب في استدلاله بالكثير من الشواهد القرآنية، والشواهد الشعرية التي لم ترد عند غيره، أو أنّها قليلة الاستشهاد بها في كتب النّحو؛ لتوضيح الأوجه الإعرابية والآراء النحوية الواردة في النص.

والكتاب يتميز بكثرة التفريعات والتقسيمات، والتي تُعرف بالسبر والتقسيم، والإفادة منها في حصر الأنواع وإيراد أحكام كل نوع منها، مع اعتناء ابن العلْج بذكر الحدود، فنجده يُورد للمصطلح الواحد أكثر من حدٍّ.

أمَّا عن نقول ابن العِلْج في كتابه البسيط عن النُّحاة المتقدمين، فقد أكثر من النقل عن النُّحاة البصريين، وأبرز من نقل عنهم الخليل وسيبويه، في حين نجده ينقل عن الكوفيين بصفة عامة، وعن بعضهم بصفة خاصة أمثال الكسائي، والفراء، ونظرًا لكون ابن العِلْج أندلسي المنشأ نجده قد أكثر في كتابه النقل عن علماء الأندلس كابن سيده، وابن الطراوة، والسّهيلي، وابن خروف، وابن عصفور، وهذا يؤكد أنّه كان نحويًا أندلسيًا.

---

(١) مقدمة المحقق ٢/٥.

(٢) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش ٥/٢١٩٤ – ٢١٩٥. ت: د.علي فاخر وآخرون، ط١: دار السلام (١٤٢٨هـ).

المطلب الثاني: بعنوان (الفاسد والحكم المردود لعلة الفساد عند النُّحاة)

أولًا:(الفاسد ومرادفاته)

١-الفاسد لغة واصطلاحًا:

الفاسد لغة: الفَسادُ نقيضُ الصَّلاحِ، و(فَسَدَ) الْفَاءُ وَالسِّينُ وَالدَّالُ كَلِمَةٌ وَاحِدَةٌ، يُقال: فَسَدَ الشَّيْءُ يَفْسُدُ فَسَادًا وَفُسُودًا، وَهُوَ فَاسِدٌ وَفَسِيدٌ، وقومٌ فَسْدَى، قال سيبويه: جَمَعُوه جَمْعَ (هَلْكَى) لِتَقَارُبِهما في المَعْنَى.(١)

الفاسد في اصطلاح الفقهاء:

عرفه التفتازاني: بأَنَّه الصَّحِيحِ بِأَصْلِهِ لَا بِوَصْفِهِ (٢)، وعرفه الشريف الجرجاني: ما كان مشروعًا في نفسه فاسد المعنى من وجه الملازمة، وما ليس بمشروع إتيانه بحكم الحال مع تصور الانفصال في الجملة، كالبيع عند أذان الجمعة. (٣)

وفي اصطلاح النُّحاة:

الفاسد هو: الخروج عن القوانين المرسومة التي تخضع للقياس، والتي يُفضي الخروج عنها إلى حدوث اضطرابًا وخللًا في ترتيب الحكم، فالقياس يكون معتبرًا إذا كانت شرائطه متحققة، وبخلاف ذلك يُفضي القياس إلى الفساد. (٤)

٢- صيغ الفاسد الواردة في البحث:

لقد ورد مصطلح الفاسد في البحث بعدة صيغ منها: (وهذا فاسدٌ) (٥)، (وهو فاسدٌ) (٦)، (القياس فاسدٌ) (٧)، (واستُدل على فساده) (٨)، (وهذه حجج فاسدة) (٩).

---

(١) المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده٤٥٨/٨، ت: عبد الحميد هنداوي، ط١: دار الكتب العلمية، بيروت (١٤٢١هـ-٢٠٠٠م)، ينظر: شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم لليمني٥١٨٧/٨، ت: حسين العمري وآخرون، ط١: دار الفكر، بيروت- لبنان (١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م)؛ مختار الصحاح للرازي٢٣٩/١، ت: يوسف الشيخ، ط٥: المكتبة العصرية، بيروت- صيدا (١٤٢٠هـ- ١٩٩٩هـ)؛ لسان العرب (فسد)٣٣٥/٣، ط٣: دار صادر، بيروت(١٤١٤هـ).

(٢) شرح التلويح على التوضيح للتفتازني٤٢٢/١، ط١: مكتبة صبيح، مصر.

(٣) التعريفات للشريف الجرجاني ص١٦٤، ط١: دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان(١٤٠٣هـ-١٩٨٣م).

(٤) الأحكام التقويمية في النحو العربي دراسة تحليلية ص٢١٠، تأليف: نزار الحميداوي، ط١: دار الكتب العلمية، بيروت(٢٠١١م).

(٥) البسيط في النحو١٠٤/١، ٢١٤/١، ٣٧٠/٢، ٦٧٦/٣.

(٦) المرجع السابق٦٨/١، ١٢٣، ١٧٧، ٢٣٥، ٢٤١، ٢٩٤، ٣٠٤، ٥٤١، ٥٦٢، ٣٨٧/٢، ٤٣٧، ٤٤٥.

(٧) المرجع السابق ٨٣/١.

(٨) المرجع السابق ١٩٥/١.

(٩) المرجع السابق ٢٢٨/٢.

٣- مرادفاته:

المُحال لغة واصطلاحًا:

المُحال لغة: المُحال من الكلام بالضَّم ما عُدل به عن وجهه، ويقال: أحلتُ الكلامَ أُحيله إحالةً إذا أفسدتُه.(١)

المُحال في الاصطلاح: عرفه العسكري: بأنَّه مَا أُحِيل من الْخَبَر عَن حَقه حَتَّى لَا يَصح اعتقاده، وَيعلم بُطْلَانه اضطرارًا، مثل قَوْلك: سأقوم أمس وشربت غَدًا.(٢)

المُحال في الاستعمال: عرفه الكفوي: مَا اقْتضى الْفساد من كلّ وَجهٍ، كاجتماع الْحَرَكَة والسكون فِي شَيْء وَاحِدٍ فِي حَالَة وَاحِدَةٍ.(٣)

الباطل لغةً واصطلاحًا: الباطل لغة: الباطِلُ: ضدّ الحق، والجمع أَباطيلُ على غير قياس، وقد بطل الشيء يَبْطُلُ بُطْلًا وَبُطولًا وبُطْلانًا، ويقال: ذهب دمّه بُطْلًا، أي هَدرًا. (٤)

الباطل في اصطلاح الفقهاء: عرفه الشريف الجرجاني: بأنَّه هو الذي لا يكون صحيحًا بأصله، أو ما كان فائت المعنى من كل وجه، مع وجود الصورة؛ إما لانعدام الأهلية أو المحلية، كبيع الحر، وبيع الصبي. (٥)

الباطل في الاستعمال: عرفه الكفوي: هُوَ أَن يفعل فعل يُرَاد بِهِ أَمر مَا، وَذَلِكَ الْأَمر لَا يكون من ذَلِك الْفِعْل. (٦)

من خلال ما سبق لتعريف كلٍّ من (الفاسد، والمحال، والباطل) نجد أنَّ معانيها تتقارب، فالفاسد يُطلق ليعم الباطل والمُحال، وأيٍّ من هذه المصطلحات أُطلق في نصوص النُّحاة نجدها تؤدي نفس المعنى، فالمُحال من ألفاظ الرد القطعي، وذلك لما يُفضي إلى الحكم بالفساد من كل وجه، فيستحيل قبوله، فالمحال عند سيبويه فيما نقله السيرافي: (وأمَّا المُحال فأن تنقض أول كلامك آخره، فتقول: آتيتك غدًا، وسآتيك أمس.) (٧)، وعند الشافعي: لا فرق بين الفاسد والباطل، وهو

---

(١) القاموس المحيط للفيروز آبادي لاص٩٨٩، ط٨: مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان(١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م)، يُنظر: لسان العرب١٨٦/١١، شمس العلوم١٦١٨/٣.

(٢) الفروق اللغوية للعسكري ص٤٣، ت: محمد إبراهيم، ط: دار العلم للثقافة، القاهرة.

(٣) الكليات للكفوي ص٨٦٩، ت: عدنان درويش، محمد المصري، ط: مؤسسة الرسالة، بيروت.

(٤) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري١٦٣٥/٤، ت: أحمد عطار، ط٤: دار العلم للملايين، بيروت (١٤٠٧م – ١٩٨٧م).

(٥) التعريفات ص٤٢.

(٦) الكليات ص٢٤٤.

(٧) شرح كتاب سيبويه للسيرافي١٨٦/١، ت: أحمد مهدلي، علي سيد، ط١: دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان(٢٠٠٨م).

الفعل الذي لا يترتب عليه الأثر المقصور منه، ويُقَالُ للمحال الْفَاسِد [١] ، وقيل: المُحال الباطل من حال الشيء يحول إذا انتقل عن جهته [٢]. ولا شك في أنَّ الكلام المُحال والباطل الذي يوجب الحكم بالفساد من العلل التي توجب الرد النحوي، فالكلام مبني على الفهم والإفهام.

ثانيًا: (الحكم المردود وعلة الفساد)

استخدم النُّحاة هذا الحكم، والذي يُعدُّ من الردود القطعيَّة المبطلات للقياس النَّحوي، ولعل سيبويه من أوائل النُّحاة في استعمال هذا المصطلح، وربطه بفساد المعنى، فقال: (وتقول: لا تأكلِ السمكَ وتشربَ اللبنَ، فلو أدخلتَ الفاءَ ههنا فَسد المعنى.) [٣]

ونجد الفراء قد حكم بفساد المعنى عند توجيه قوله تعالى: **{لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا}** [٤]، فقال: (لا أجد المعنى إلّا لو كان فيهما آلهة غير الله لفسدتا)، ثم قال: (لو كان المعنى (إلَّا) كان الكلام فاسدًا.) [٥]

على حين نجد المبرد مناقشًا علة الفساد، بقوله: (وَيبين هَذَا أَنَّك إِذا قلت: الذي كَانَ زيد هُوَ منطلق أَبوهُ، فَرددت (هُوَ) إِلَى زيد فسد من جِهَتَيْنِ: أحدهما: أَن (هُوَ) للْأَب، وَقد جَعلتهَا لزيد وَالْآخر: أَنَّك لم تجْعَل في صلَة الذي شَيْئا يرجع إِلَيْهِ فَإِن قَالَ: أرد (هُوَ) إِلَى الذي – لم يكن في خبر زيد مَا يرجع إِلَيْهِ وَلَكِن لَو قَالَ: أخبر عَن (منطلق) لَقلت: الذي كَانَ زيد أَبوهُ هُوَ منطلق فَكَانَت الْهَاء في أَبِيه لزيد، وَهُوَ الذي بِهِ يَصح الْكَلَام.) [٦]

واستعمل ابن جني هذا المصطلح عند حديثه ترخيم (حبلى)، فقال: (وَمن قَالَ (يَا حَار) لم يجز على قَوْله ترخيم (حبليان)؛ لِئَلَّا تنْقَلب الْيَاء ألفا، فَتَقول: (يَا حُبلا)، وَهَذَا فَاسدٌ؛ لِأَنَّ ألف (فُعْلَى) لَا تكون أبدًا منقلبة، إِنَّمَا هِيَ أبدًا زَائِدَة فعلى هَذَا فقس.) [٧]

وتعمق ابن يعيش في تأصيل القاعدة النَّحوية موضحًا علة الفساد، فحكم على مذهب الكوفيين بالفساد عند قولهم (إنَّ) وأخواتها لا تعمل الرفع في الخبر، بقوله: (وذهب الكوفيون إلى أنَّ هذه

---

(١) يُنظر: التعريفات ص١٦٨، معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية٣/٣٠، تأليف: محمود عبد المنعم، ط: دار الفضيلة.

(٢) التوقيف على مهمات التعاريف للمناوي١/٢٩٩، ط١: عالم الكتب (١٤١٠هـ – ١٩٩٠م).

(٣) الكتاب٣/٤٢، ت: عبد السلام هارون، ط٣: مكتبة الخانجي، القاهرة (١٤٠٨هـ– ١٩٨٨م).

(٤) سورة الأنبياء آية (٢٢).

(٥) معاني القرآن للفراء٢/١٠١، ط٣: عالم الكتب، بيروت (١٤٠٣هـ– ١٩٨٣م).

(٦) المقتضب للمبرد٣/١٠١، ت: عضيمة، ط٣: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، مصر.

(٧) اللمع في العربية لابن جني١/١١٩، ت: فائز فارس، ط: دار الكتب الثقافية، الكويت.

الحروف لم تعمل في الخبر الرفعَ، وإنّما تعمل في الاسم النصبَ لا غيرَ، وإنَّما الخبرُ مرفوعٌ على حاله كما كان مع المبتدأ. وهو فاسدٌ؛ وذلك من قِبَل أن الابتداء قد زال، وبه وبالمبتدأ كان يرتفع الخبرُ، فلمّا زال العاملُ، بطل أن يكون هذا معمولًا فيه، ومع ذلك فإنّا وجدنا كلَّ ما عمِل في المبتدأ عمِل في خبره، نحوَ: "ظننتُ" وأخواتِها، لمّا عملتْ في المبتدأ عملت في الخبر، وكذلك "كَانَ" وأخواتُها لمّا عملت في المبتدأ عملت في الخبر، وليس فيه تَسْوِيَةٌ بين الأصل والفرع، لأنَّه قد حصلت المخالفةُ بتقديمِ المنصوب على المرفوع فاعرفه.) [١]

ومن خلال ما سبق من عرض بعض نصوص النُّحاة، نجد أنَّ جُلَّ الكتب النّحوية قد حظيت بنصيب وافر لهذا المصطلح، وهذا إن دلّ فإنَّما يدل على ثراء النّحو العربي وسمة من السمات العلمية له، فلا معصوم في هذا العلم، وإنَّما مرده الاستقراء والتقعيد والقياس.

(١) شرح المفصل ١/٢٥٥، ت: إميل يعقوب، ط١: دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط١: (١٤٢٢هـ– ٢٠٠١م).

المبحث الأول: (الفاسد لمخالفة القاعدة النّحويّة)

الخفضّ على الجوار في النَّعت السببي:

النعت السببيّ: هو الذي يدل على معنى في شيء بعده، له صلة وارتباط بالمنعوت، وعلامته: أن يُذكَر بعده اسم ظاهر –غالبًا –مرفوع به، مشتمل على ضمير يعود على المنعوت مباشرة، ويَربِط بينه وبين هذا الاسم الظاهر الذي يَنْصَبّ عليه معنى النعت، ومما لم يتبع النّعت فيه المنعوت قول العرب: (هذا جُحرُ ضبٍّ خربٍ) بجر (خرب)، وحقه الرفع؛ لأنَّه وصف للجحر لا للضب، لكنَّه جُرّ لمجاورته المجرور، وهذا الذي يقول فيه بعض النُّحاة الخفضّ على الجوار.

يقول ابن العِلْج: (وأمَّا ما يكون غير صفةٍ للأول، وهو جارٍ عليه في حكم ما هو للأوّل بالمجاز، فهو ما يُعرِّفُهُ النَّحويّون بالمخفوض على الجوار، وهو: " كلُّ اسمٍ نُعِتَ به ما قبله، وليس نعتًا في الحقيقة، وإنَّما هو من صفة ما يتمُّ به الأوّل". وإنَّما قُلنا: " من صفة ما يتمّ به الأوّلُ" ليجمعَ المضاف، نحو: (جُحرُ ضَبٍّ خربٍ) .. وذهب ابن جني إلى أنَّه من بابِ صفةِ السببِ، وأنَّ أصلَ الكلامِ: (هذا جُحرُ ضَبٍّ خربٍ جُحرُهُ)، وأنَّه شائعٌ وقياسٌ، وهو في القرآن في مواضع كثيرة... وما ذكره ابن جنّي مردودٌ من وجوهٍ سبعةٍ: ... السادس: أنَّ ضمير (الخرب) إمَّا أن يعود على (الضبِّ) أو (الجُحْر)، فإن عاد على (الضبِّ) فهو فاسدٌ؛ لأنَّه ليس له، وان ادعى المجاز رجع إلى مذهب سيبويه، وإن عاد على (الجُحْر) بقى (الضَّبُّ) لم يعُد عليه من صفته شيءٌ، وهذا فاسدٌ؛ لأن مجازَ سيبويه غير مجاز الأخفش، فلا يلزم من الموافقة في المجاز موافقة جهته. والسابع: إن كان الوصفُ للأول فقد سلم، وإن كان لسبب لزم الإظهار للمرفوع، وهذا فاسدٌ؛ فإنَّه منقوض بـ(الحسن الوجه)، وبما يُجوّزونه من حذف المضاف.) [1]

ذكر ابن العِلْج ما يكون غير صفةٍ للأول، وهو ما أطلق عليه النحويون بالمخفوض على الجوار في النعت السببي، ومنه قولهم: (هذا جُحرُ ضبٍّ خربٍ)؛ فـ (خربٍ) صفة لـ(جُحر)؛ وكان حقه الرفع؛ لأنَّ الأصل في الصفة أن تكون تابعة للموصوف، وقد جاء قولهم: "خربٍ" مجرورًا، وأجمع النُّحاة على أنَّه من الشّاذ الذي لا يُقاس عليه ولا يجوز رد غيره إليه، ونسب ابن العِلْج لابن جنّي مخالفة الإجماع والقول إنَّ (خربٍ) صفة لـ (ضبٍّ)، على أنَّ الأصل فيه: (خربٍ جُحرُه)؛ فـ (خربٍ) نعت سببي لـ (ضبٍّ)؛ كما هو شأن النعت السببي، ولم يرتضِ ابن العِلْج ما ذهب إليه ابن جني؛ ورده من عدة أوجه، منها: أنَّ ضمير(الخرب) على تقديره إمَّا أن يعود على (الضّب) أو (الجُحر)، فإن عاد على (الضَّب) ففسادٌ؛ لأنَّ الضمير ليس له، وإن عاد على (الجُحر) بقى (الضّب) لم يعد

(١) البسيط في النحو١/ ٩٩-١٠٤.

عليه شيءٌ من صفته، وهو فاسدٌ أيضًا، ومنها: إن كان الوصف لنعت الأول سلم، وإن كان لسببه لزم إظهار الضمير المرفوع، وهذا فاسد أيضًا؛ لأنَّه منقوض بقولهم: (الحسن الوجه)، وبما يجوزه النُّحاة من حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه.

والظاهر من اعتراض ابن العَلْج موافقته سيبويه، في جواز الخفض على الجوار في النَّعت السببي، فقد صرح به سيبويه، وذكر أنَّ قولهم: (هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ) مما جاء نعتًا على غير وجه الكلام، وأنَّ الصواب والقياس فيه الرفع لـ(خرب)؛ وذلك لأنَّ (الخرب) نعت لـ(حجر) وهو مرفوع على الخبر، وصرح بمخالفة البعض في جر النّعت(خرب)، لأنَّ (الضّب) و(الخرب) كلاهما نكرة، و(خرب) في موضع النَّعت لـ (ضب)، وصار هذان الاسمان بمنزلة اسم واحد مركب، وقد يُوصف المضاف إليه لفظًا، والنَّعت للمضاف، ويُقال له فيه الجر بالجوار، وذلك للاتصال الحاصل بين المضاف والمضاف إليه، فجُعل ما هو نعتٌ للأول معنى نعتًا للثاني لفظًا، وذلك كما يُضاف لفظًا، المضاف إليه إلى ما ينبغي أن يُضاف إليه المضاف، نحو: (هذا جُحرُ ضبَّي)، و(هذا حبُّ رُمّاني)، والذي لك: هو (الجحر والحب)، لا (الضّب، والرّمان)، فقال:(وقد حَمَلَهم قُربُ الجِوارِ على أنْ جرُّوا (هذا جُحْرُ ضبٍ خربٍ)، ونحوَه، فكيف ما يصِحُّ معناه.) (١)

ثم قال:(وممّا جرى نعتاً على غير وجه الكلام: (هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ)، فالوجهُ الرفعُ، وهو كلامُ أكثرِ العربِ وأفصحِهم. وهو القياسُ؛ لأنّ (الخَرِبَ) نعتُ (الجُحْرِ)، و(الجحرُ) رفعٌ، ولكنّ بعض العرب يجُرُّه، وليس بنعتٍ للضبّ، ولكنّه نعتٌ للذي أُضيف إلى (الضّبّ)، فجرّوه لأنَّه نكرةٌ كـ (الضّبّ)، ولأنَّه في موضعٍ يقع فيه نعتُ(الضّبّ)، ولأنَّه صار هو و(الضّب) بمنزلة اسم واحدٍ. ألا ترى أنّك تقول: (هذا حَبُّ رُمّانٍ)، فإذا كان لك قلت: (هذا حَبُّ رُمّاني)، فأَضفتَ الرمّانَ إليك، وليس لك الرمّانُ إنَّما لك الحَبُّ، ومثلُ ذلك: (هذه ثلاثةُ أَثوابِك)، فكذلك يقع على (جُحْرِ ضبٍّ) ما يقع على (حَبَّ رُمّانٍ)، تقول: (هذا جُحْرُ ضَبَّي)، وليس لك (الضبُّ) إنَّما لك (جُحْرُ ضبَّ)، فلم يَمنعك ذلك من أَنْ قلتَ: (جحرُ ضبّي)، و(الجُحرُ والضّبُّ) بمنزلة اسم مفرَدٍ، فانجرَّ (الخَرِبُ) على (الضبَّ) كما أضفتَ (الجُحرَ) إليك مع إضافة (الضّبَّ).)(٢)

وقصره الْفراء على السماع، وَمنع الْقيَاس على مَا جَاءَ مِنْهُ، فَلَا يجوز: هَذَا جُحرُ ضَبٍّ خربٍ بِالْجَرِّ، فقال: (ومما يرويه نحويُّونا أن العرب تقول: (هَذَا جُحرُ ضَبٍّ خربٍ)، والوجه أن يقول: .. هذا حُجرُ ضبٍّ خرِبٌ.)(٣)

---

(١) الكتاب١/٤٣٦، ت: عبد السلام هارون، ط٣: مكتبة الخانجي، القاهرة(١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م).

(٢) المرجع السابق.

(٣) معاني القرآن للفراء ٢/٧٤، ط٣: عالم الكتب، بيروت (١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م).

وخالف السيرافي سيبويه، وأنكر الخفض على الجوار، وتأول (خرب) بِالْجَرِّ صفة لـ (ضب)، وأنَّ الأَصْل: (هَذَا جُحر ضَب خرب الْجُحر مِنْهُ)، كـ (مررت بِرَجُل حسن الْوَجْه مِنْهُ)، ثمَّ حذف الضَّمِير للْعلم بِهِ، ثمَّ أُضمر (الْجُحر) فَصَارَ (خرب)، ولم يبرز الضمير كما لم يبرز في قولهم: (مررت برجل حسن الأبوين لا قبيحين) فـ (لا قبيحين) جارٍ في الإعراب على (رجل)، ولم يبرز الضمير، فقال: (ورأيت بعض النحويين من البصريين قال في: (هذا جُحرُ ضبٍّ خَربٍ)، قولًا شرحته وقوّيته بما يحتمله، زعم هذا النحوي أنَّ المعنى: (هذا جُحرُ ضبٍّ خَربٍ الجُحرِ)، والذي يُقوي هذا أنّا إذا قلنا: (خرب الجُحر)، صار من باب(حسن الوجه)، وفي (خرب) ضمير (الجحر) مرفوع؛ لأنَّ التقدير:(كان خرب جحره)، ومثله ما قاله النحويون: (مررت برجلٍ حسن الأبوين لا قبيحين)، والتقدير:(لا قبيح الأبوين)، وأصله: (لا قبيح أبواه)، ثم جعل في (قبيح) ضمير (الأبوين)، فثُنّي لذلك وأجري على الأول فخُفض، واكتفي بضمير الأبوين، ولم يعد ظاهرهما لما تقدم لهما من الذكر.)[١]

وأنكر السيرافي الخفض على الجوار، وهو ما نسبه إليه ابن العِلْج، وتأول (خرب) بِالْجَرِّ صفة لـ (ضب)، وأنَّ الأصلَ: (هذا جُحرُ ضبٍّ خربٍ جُحرُه)، نحو: (مررتُ برجلٍ قائم أبوه)، ثم نُقل الضمير فصار: (خرب الجُحر)، ثم حُذف الضمير، وهذا جرٌّ صحيحٌ، وهو نعت للضبّ أي من سببه، فقال: (فمما جاز خلاف الإجماع الواقع فيه منذ بِدئ هذا العلم، وإلى آخر هذا الوقت ما رأيته أنا في قولهم: (هذا حُجرُ ضبٍّ خربٍ)، فهذا يتناوله آخر عن أول، وتالٍ عن ماض على أنَّه غلط من العرب لا يختلفون فيه ولا يتوقفون عنه، وأنَّه من الشّاذ الذي لا يُحمل عليه، ولا يجوز رد غيره إليه. وأمَّا أنا فعندي أنَّ في القرآن مثل هذا الموضع نيفًا على ألف موضع، وذلك أنَّه على حذف المضاف لا غير، فإذا حملته على هذا الذي هو حشو الكلام من القرآن والشعر ساغ وسلس وشاع وقبل. وتلخيص هذا أنَّ أصله: (هذا جُحرُ ضبٍّ خربٍ جُحرُه) فيجري (خرب) وصفًا على (ضبّ)، وإن كان في الحقيقة لـ(الجحر)، كما تقول: (مررت برجلٍ قائم أبوه) فتجري (قائمًا) وصفًا على (رجل) وإن كان القيام لـ(الأب) لا لـ(الرجل) لما ضمن من ذكره، والأمر في هذا أظهر من أن يُؤتى بمثال له أو شاهد عليه، فلما كان أصله كذلك حذف (الجحر) المضاف إلى الهاء، وأقيمت الهاء مقامه فارتفعت؛ لأنَّ المضاف المحذوف كان مرفوعًا، فلما ارتفعت استتر الضمير المرفوع في نفس (خرب) فجرى وصفًا على (ضب)–وإن كان الخراب للجحر لا للضبّ– على تقدير حذف المضاف على ما أرينا.)[٢]

---

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٢٨/٢، ت: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، ط١: دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان(٢٠٠٨م).

(٢) الخصائص لابن جني ١٩٢/١، ١٩٣، ط٤: الهيئة العامة المصرية للكتاب.

وما اعترض به ابن العِلْج على ابن جني من فساد عود الضمير في قوله: (هذا حجر ضب خرب جحره)، قد سبقه في ردّه ابن مضاء واصفًا ما ذهب إليه ابن جني وردّه على النُّحاة بالتّكلف والظّن، وذكر أنَّ ظهور الضمير على تقديره قبيح لا تطيقه العرب، ولوكان المضاف إليه ظاهرًا في الكلام، لكان أبين، ولكن لمَّا حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، صار بعيدًا عن الفهم، فقال:(إنَّ الحذف للمضاف لا يجوز إلَّا في المواضع التي يُسبق إلى فهم المخاطب المقصود من اللفظ فيها، كقوله تعالى: **{وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيْرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا}**[١] وأمَّا في المواضع التي يُحتاج في معرفة المحذوف منها تأمُل كثير، وفكرٌ طويل، فلا يجوز حذفه لما فيه من اللَّبْس على السامعين، وهذا من المواضع البعيدة، والدليل على ذلك أنَّه قد مر هذا القول على أسماع قوم فهماء عارفين بالنّحو واللغة. فلم يهتدوا إلى هذا المحذوف، لأنَّه لو ظهر لكان قبيحًا، لو قالت العرب: (هذا جحر ضبٍّ خربٍ جحره)، قَبُح؛ لأنَّه عيٌّ من القول، تُغني عنه ضمّة الباء، ويكون الكلام وجيزًا فصيحًا، فلما كان أصله هكذا، ثم تُكلِّف فيه ما تُكلِّف من الحذف لما لا يسبُق حذفه إلى الفهم بعُدَ، ثمّ إنَّه لو كان المضاف إليه ظاهراً لكان أبين، ولكنَّه حُذِف المضاف، واستكن المضاف إليه، فعزُب عن الفهم، وصار فهمه مع هذا الحذف والإضمار من تكليف ما لا يستطاع، واستنجاز أبو الفتح الرد على كل من تقدم بظن ليس بالقوي.)[٢]

أمَّا ما اعترض به ابن العِلْج على ابن جنّي من أنَّ النعت إن كان لسببه فيلزم منه إظهار الضمير المرفوع؛ لأنَّه منقوض بقولهم: (الحسن الوجه)، وبما يجوزه النُّحاة من حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، فقد وافقه فيه ابن هشام في الرد على السيرافي وابن جنّي، فقال: (ويلزمهما استتار الضَّمِير مَعَ جَرَيَان الصّفة على غير من هِيَ لَهُ وَذَلِكَ لَا يجوز عِنْد الْبَصرِيين وَإِن أَمن اللّبْس.)[٣]

وبعد، فأرى أنَّ ما اعترض به ابن العِلْج على ابن جنَّي محله القبول، وذلك لمخالفته ما أجمع عليه النُّحاة، ولكثرة التأويلات التي تُوصف بالتَّعسف، وأرى أنَّ السيرافي وابن جنَّي قد توسعا كثيراً في تأويل هذا القول وتفسيره، بل لقد جاءا بتفسير له أثقل وأكثر ابهامًا من القول نفسه، فما كان العرب– وهم أصحاب الإيجاز والبيان– أن يُبنوا كلامهم على مثل هذه التأويلات الكثيرة.

---

(١) سورة يوسف آية (٨٢).

(٢) الرد على النُّحاة لابن مضاء ٧٧/١، ٧٨، ت: محمد البنا، ط١: دار الاعتصام (١٣٩٩ هـ – ١٩٧٩ م).

(٣) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام٨٩٦/١، ت: مازن المبارك، محمد علي، ط٦: دار الفكر، دمشق (١٩٨٥م).

ما يُنتصب من أسماء الأجناس على الحال:

الأصل في أسماء الأجناس ألّا تكون صفة، ويدل عليه أنَّك لا تقول: مررتُ بخزٍّ، تريد: ثوبًا لينًا، وإنَّما هي أجناس تكون منها أشياءُ، ولذلك كان الأصل أن تُستعمل بـ(مِنْ)، فتقول: (هذه جبّةٌ مِنْ خزٍ) ، و(خاتمٌ مِنْ حديدٍ)، و(راقودٌ مِنْ خلٍ) أي: مملوءٌ منه.

فإذا حذفت (مِنْ)، كان الاسم منصوبًا، **وذكر ابن العِلْج أنَّ في نصبه خلاف، فقال:**

(فإذا حُذفت (مِنْ) فالأصل أن لا يجري صفةً، وينتصبُ، قيل: على الحال في ما كان مبنيًا للصفات، نحو: (هذه جُبّتُك خزًا)، أو على التمييز في ما كان مبنيًا للذات، نحو: (هذا راقودٌ خلًا)، وإنَّما كان الأول مبنيًّا للصفة؛ لأنَّك لو قلت: (جُبَّتُك متخزّزةٌ) لفُهم الصفة، ولو قلت:(راقودُك متخلّلٌ) لم يصحَّ؛ لأنَّه لا يتخلّل الوعاء، لكن التمييز أقوى في النَّكرة من الحال فيها، وأمَّا في المعرفة فالحال ليست أضعف، والصفة في النّكرة أقوى من الحال فيها. وذهب المبرد إلى أنَّها على الحال، ولم يفصلُ؛ وذلك أنَّه لمَّا رآها تجري جميعًا صفةً نصبها على الحال؛ لأنَّها كالصفة، وهو فاسدٌ؛ فإنَّا نتكلم في ما يكون قبل الصفة، فإذا كانت الصفة جاز الحال فيها بالحمل عليها، فهو حكم ثانٍ.)[1]

نسب ابن العَلْج للمبرد في نصه السّابق أنَّ ما كان من أسماء الأجناس مجرورًا بـ(مِنْ)، إذا حُذفت (مِن) يكون منصوبًا على الحال مطلقًا دون فصلٍ فيما كان منها مبنيًّا للصفات من نحو: (هذه جُبَّتُك خزًّا)، أو مبنيًّا للذات من نحو: (هذا راقودٌ خلًا) ووصفه بالفساد؛ معللًا بوجوب الفصل لأنَّ ما كان مبنيًّا للصفات، والصفة في النكرة أقوى، فنصب الحال من المعرفة ليس ضعيفًا، أمَّا ما كان مبنيًّا للذات فالنَّصب على التمييز أقوى من النَّصب على الحال.

وقد وافق ابن العِلْج ما صرح به سيبويه في النصب على الحال فيما كان من الأسماء مبنيًّا للصفات من نحو: (هذه جبَّتُك خزًّا)، وخالفه في جواز كونه صفةً، فذكر سيبويه أنُه يُقبَّح أن يكون صفةً؛ وهي أسماء ليست مما يُوصف بها، فيُجرى على غير وجهه، وحسُن أن تُبنى هذه الأسماء على المبتدأ وتعرب على الحال، لا صفة فتُشبه الأسماء التي تؤخذ من الفعل، فقال: (هذا باب ما ينتصب لأنَّه قبيحٌ أن يكون صفة، وذلك قولك: (هذا راقودٌ خَلاّ)، و(عليه نِحيٌ سَمنًا). وإن شئت قلت: (راقودُ خلٍّ) و(راقودٌ من خلٍّ)؛ وإنَّما فررتَ إلى النَّصب في هذا الباب، كما فررت إلى الرفع في قولك: (بصحيفةٍ طينٌ خاتَمُها)؛ لأنَّ (الطين) اسمٌ وليس مما يُوصَف به، ولكنه جوهرٌ يضاف

(١) البسيط في النّحو ١/١٢٣، ت: د. صالح العايد، ط٢: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض(١٤٤٢هـ-(٢٠١٠م).

إليه ما كان منه. فهكذا مجرى هذا وما أشبهه. ومن قال: (مررتُ بصحيفة طينٍ خاتَمُها)، قال: (هذا راقودٌ خلٌّ)، و(هذه صفّةٌ خزّ)، وهذا قبيحٌ أجرى على غير وجهه، ولكنَّه حسُن أن يُبنى على المبتدإ ويكون حالًا، فالحال قولك: (هذه جُبّتُك خَزًّا)، والمبنىُّ على المبتدإ قولك: (جُبّتُك خزٌّ)، ولا يكون صفةً فيُشبه الأسماء التي أُخذت من الفعل، ولكنَّهم جعلوه يلي ما يَنصب ويَرفع وما يجرُّ، فأَجْرِه كما أجروه، فإنَّما فعلوا به ما يُفعل بالأسماء، والحال مفعولٌ فيها، والمبنىُّ على المبتدإ بمنزلة ما ارتفع بالفعل، والجارُّ بتلك المنزلة، يّجري في الاسم مجرى الرافع والناصب.)[١]

وتعقب السيرافي ما ذهب إليه سيبويه، أنَّه لم يُصرح بالنَّصب على التمييز فيما كان مبنيًّا للذات من نحو: (هذا راقود خلًّا، وعليه نحيٌ سمنًا)، والقياس يُوجب نصبه على التمييز، فقال:

(قال أبو سعيد: (راقود، ونحي) مقدار، ينتصب بعدهما إذا نوّنتهما، كما ينتصب بعد أحد عشر وعشرين إذا قلت: أحد عشر درهمًا، وعشرون ثوبًا، وإن أضفتهما فبمنزلة (مائة درهمٍ)، و(ألف ثوبٍ)، ولم يذكر سيبويه نصبه من أي وجه، إلَّا أن القياس يُوجب ما ذكرته.)[٢]

أمَّا ما عزاه ابن العِلْج للمبرد واصفًا إياه بالفساد فيرده ما صرح به المبرد نفسه، فقد ذكر أنَّ هذه الأسماء من نحو: (هذا خاتمٌ حديدٌ، وهذا راقود خلٌّ) لا يجوز أن يُنعت بها لفساده؛ وفصَّل القول في ذلك، وهو أنَّه إن جاز الرفع في (هذا خاتمٌ حديدٌ) فليس الرفع على النعت وإنّما على البدل مما قبله، أمَّا نحو: (هذا راقود خلٌّ)، فالأولى أن يُقال فيه: (راقود خلٍّ، أو راقودُ خلّا) على التمييز، حيث قال: (وَقد أجَاز قوم كثير أَن يُنعَت بِهِ، فَيُقَال: (هَذَا راقود خلٌّ)، وَ(هَذَا خَاتمُ حَدِيدٌ)، وسنشرح مَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ، ونبين فَسَاده على النَّعْت، وجوازه في الإتباع لما قبله إِن شَاءَ الله، وَيُقَال للذي أَجَاز هَذَا على النَّعْت: إِن كنت سمعته من الْعَرَب مَرْفُوعًا فَإِن رَفعه غير مَدْفُوع، وتأويله: الْبَدَل؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ: (خَاتم حَدِيد)، وَ(خَاتم من حَدِيد) فَيكون رَفعه على الْبَدَل والإيضاح، فَأَمَّا ادعاؤك أَنَّه نعت، وَقد ذكرت أَنَّ النَّعْت إِنَّمَا هُوَ تحلية، فقد نقضت مَا أَعْطَيْت، وَالْعلَّة أَنْت ذكرتها، وَإِنَّمَا حقّ هَذَا أَن تَقول: راقودُ خلٍ، أَو راقودُ خلًا عل التَّبْيِين فَهَذَا حق هَذَا.)[٣]

وذكر في موضع آخر أنَّ هذه الأسماء تُنصب على التمييز دون تفصيلٍ، فقال:(وَإِذا قَالَ: (هَذَا خاتَمُك حديدًا)، فـ(الحديد) لَازم، فَلَيْسَ للْحَال هَاهُنَا مَوضِع بَين، وَلَا أرى نصب هَذَا إِلَّا على التَّبْيِين؛ لِأَن التَّبْيِين إِنَّمَا هُوَ بالأسماء فَهَذَا الذى أرَاهُ.)[٤]

---

(١) الكتاب٢/١١٧، ١١٨.

(٢) شرح كتاب سيبويه ٢/٤٤٦.

(٣) المقتضب للمبرد ٣/٢٥٩، ت: محمد عبد الخالق عظيمة، ط: عالم الكتب، بيروت.

(٤) المرجع السابق٣/٢٧٢.

وزاد ابن يعيش علة نصب هذه الأسماء على التّمييز دون جعلها صفة، أنَّها أسماءٌ جامدة غير مشتقة، والإضافة فيها غير ممتنعة من إضافة النوع إلى الجنس، والبعض على الكل، فإذا دخل التنوين للمُمَيَّز نزل منزلة اسم الفاعل ونَصب ما بعده على الفضلة تشبيهًا بالمفعول، وانحطّ عن درجة اسم الفاعل فعمِل في النكرة دون المعرفة، فقال:

(وجملةُ الأمر أنّك إذا قلت: (عندي راقودٌ خلاًّ، ورطلٌ زيتًا)، فلا يحسُن أن يجرِيَ وصفًا على ما قبله، فتقولَ: (راقودٌ خلٌّ)، و(رطلٌ زيتٌ)؛ لأنَّه اسمٌ جامدٌ غيرُ مشتقّ من فعلٍ، فلا يكون وصفًا كالمشتقّات، وكانت الإضافةُ غيرَ ممتنِعة بحكمِ الاسميّة، فقلتَ: (عندي راقودُ خلٍّ)، و(رطلُ زيتٍ)، وتكون إضافتُه من قبيلِ إضافةِ النوع إلى الجنس، والبعضِ إلى الكلّ، نحوِ: (هذا ثوبُ خَزٍّ)، و(جُبَّةُ صُوفٍ)، والمعنى: مِن خزٍّ، ومِن صوفٍ، فإذا دخل التنوينُ الاسمَ المميَّزَ، نحو: (رطلٌ) و(راقودٌ)، أو نونُ التثنية، نحو قولك: (رطلان)، و(مَنَوان)، أو نونُ الجمع، نحو: (عشرين)، و(ثلاثين)، ونحوِهما من الأعداد، آذَنَ ذلك باكتفاءِ الاسم وتمامِه، وحَالَ بينه وبين الإضافة، وكذلك الإضافةُ في نحوِ: (ملءُ الإناء عَسَلًا)، و(مثلُها زُبْدًا)، و(موضعُ كَفٍّ سَحابَا)، حالت بين المميَّز والمميِّز، ومنعتْه من الإضافة مَنْعَ التنوين والنونِ، فنُصب على الفضلة تشبيهًا بالمفعول، وتنزيلًا للاسم الجامد منزلةَ اسم الفاعل من الجهة التي ذكرناها، فعمِل النصبَ، وانحطّ عن درجةِ اسم الفاعل، فاختصّ عملُه في النكرة دون المعرفة، كما انحطّ اسمُ الفاعل عندنا عن درجة الفعل.)[1]

وبعد فأرى أنَّ ما نصَّ عليه سيبويه ظاهره أنّ المنصوب في نحو: (هذه جُبّتُك خَزًّا)، و(راقودٌ خَلًا) النَّصب على الحال مطلقًا دون تفصيلٍ، وأنّ الذي سُوّغ ذلك مع تنكير ما قبله، التخلص من جعله نعتًا مع كونه جامدًا غير مؤول بمشتق، والمُتأملُ في نصه يجد أنَّه فصَّل النَّصب دون أن ينُصّ على نوعي النَّصب في المثالين، وإنَّما نصَّ على النصب على الحال في نحو: (هذه جُبّتُك خَزًّا) دون المثال الآخر ولم يُصرح فيه نوع النَّصب على وجه التحديد.

أمَّا اعتراض ابن العِلْج على ما نسبه للمبرد ووصفه بالفساد، فقد ثبت عدم دقة نقل ابن العِلْج عن المبرد، فلا وجه لاعتراضه، وما ذهب إليه من جواز النصب فيه على الصفة فيما كان من الأسماء مبنيًا للصفات مخالف لما أجمع عليه النُّحاة، فقد وصفه سيبويه بالقبح.

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٣٨/٢، ٣٩، ت:إميل يعقوب، ط١: دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان(١٤٢٢هـ-٢٠٠١م).

(إيّا) بين الإسمية والحرفية:

من الْمُضمر الْمُنْفَصِل مَا للنصب، وَهُوَ لفظ وَاحِد وَذَلِكَ (إيّا)، ويليه دَلِيل مَا يُرَاد بِهِ من مُتَكَلم، أَو مُخَاطب، أَو غَائِب إفرادًا وتثنيةً وجمعًا تذكيرًا وتأنيثًا، فَيُقَال: (إيّاي)، (إيّاك)، (إيّاه)، وقد اختلف النُّحاة في (إيّا)، **نقل ابن العِلْج عن الكوفيين، فقال: (وقيل: هو حرفٌ، وهو رأي الكوفيين، جيء به عمادًا؛ لأنَّهم لمَّا أرادوا جعل المتّصل منفصلًا، فلم يكن؛ لأنَّه على حرف واحدٍ، فقُوّيَ بـ (إيّا). وهذا فاسدٌ؛ فإنَّ الزيادة في هذه الضمائر أكثرها يكون أخيرًا، أو حشوًا، ولو كانت حرفًا لم يقولوا: (وإيّا الشّوابّ).)** [١]

نقل ابن العِلْج عن الكوفيين أنَّ (إيّا) حرفٌ، جيء بهَا ليعتمد الضَّمِير عَلَيْه إِذْ الْحَرْف الْوَاحِد لَا يقوم بِنَفسِهِ، واعترض عليه واصفًا إيّاه بالفساد، معللًا أنَّ الضمائر التي تُزاد موضعها آخرًا أو حشوًا، وبأنَّها لو كانت حرفًا لم يلحقها اسم مجرور بالإضافة في قولهم: (وإيّا الشَّوابّ).

وظاهر كلام ابن العِلْج موافقته الخليل في أنَّ (إيّا) اسمٌ مُظهر ناب مناب المُضمر، وأنَّ هذه اللواحق الكاف والهاء والياء من (إيّاك، وإيّاي، وإيّاه) لو لم تكن أسماءً مجرورةَ المحل، لم يلحقها اسم مجرور بالإضافة في (إيّا الشّوابّ)، وحَكَى الخليل عن العرب إضافته إلى المظهر في قولهم في المثل: (إذا بلغ الرجل الستين فإيّاه وإيّا الشّوابّ)، بجرّ (الشّوابّ) بالإضافة إلى (إيّا)، فدل على أنَّ الكاف إذا وقعت موقعها اسم في موضع جر، قال سيبويه نقلًا عن الخليل: (وقال الخليل: لو أنّ رجلاً قال: إيّاك نفسِك لم أُعَنِّفْه، لأنَّ هذه الكاف مجرورة. وحدَّثني من لا أَتهِمُ عن الخليل أنَّه سمع أَعرابيًا يقول: (إذا بلغ الرجلُ السَّتّينَ فإيّاه وإيّا الشَّوابَّ).) [٢]

وعزاه الانباري للزجاج، فقال:(وذهب أبو إسحاق الزجاج إلى أنَّه اسمٌ مظهرٌ خُصَّ بالإضافة إلى سائر المضمرات، وأنَّها في موضع جر بالإضافة.)[٣]

وتعقب الوراق مذهب الخليل معللًا له نيابة (إيّا) عن الضَّمِير، بأنَّ المضمر ليس مما يُضاف، والمضاف نكرة يُعرّف بالإضافة، والضمير مما لا يجوز تنكيره، فلا يجوز إضافته، فقال:

(فَكَانَ الْخَلِيل – رَحمَه الله – يَقُول: هُوَ اسْم مظهر مُضَاف نَاب عَن الضَّمِير، فاستدل على إِضَافَته بقول الْعَرَب:(إِذا بلغ الْمَرْء السِّتين فإياه وإيا الشواب). فَلَو كَانَ مضمرا لم تجز إِضَافَته؛ لِأَنَّ الْمُضَاف يُقدر قبل الْإِضَافَة نكرَة ثمَّ يُضَاف، لِأَنَّ الْغَرَض فِي الْإِضَافَة تَعْرِيفه، فَلذَلِك وَجب أَن يُقدر نكرَة، فَلَو كَانَ الضَّمِير لَا يجوز أَن يكون نكرَة لم يجز أَن يكون مُضَافًا.)[٤]

---

(١) البسيط في النّحو ٢١٣/١، ٢١٤.

(٢) الكتاب ٢٧٩/١.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ٥٧٠/٢، ط١: المكتبة العصرية (١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م).

(٤) علل النّحو للوراق ٤١٦/١، ت: محمود جاسم، ط١: مكتبة الرشد(١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م).

وردَّ ابن بابشاذ مذهب الخليل، وحكايته بالشذوذ، فقال: (ولم يلتزم أصحاب سيبويه هذه الحكاية لقلّتها وشذوذها، فلا يُقاس عليها.)[١]

وردَّ ابن يعيش ما حكاه الخليل أنَّ رجلًا قالَ: (إياكَ نفسَكَ)، لم أُعنفْهُ، يريدُ أنَّ (الكافَ) اسمٌ وموضعها خفضٌ، بأنَّها ليست برواية عن العرب، وإنَّما أتى بها قياسًا على ما حكاه من قولهم: (وإيَّا الشّوابّ)، فقال: (وأمّا قوله: لو أنَّ قائلًا قال: (إيّاك نفسَك)، لم أُعنِّفه، فليس ذلك بروايةٍ رواها عن العرب، ولا مَحْضَ إجازةٍ، بل هو قياسٌ على ما رواه من قولهم: (وإيّا الشَّوابّ).)[٢]

وذهب سيبويه في (إيّاك) ونحوه، فيما عزاه إليه العكبري، أنَّ (إيّا) اسم مضمر، وما اتصل به من الضمائر حروف تدل على التّكلّم والخطاب والغيبة، لا موضع لها من الإعراب، فقال:

(فمذهب سِيبَوَيْهِ أنَّ (إيّا) اسْم مُضْمر، وَ(الْيَاء، وَالْكَاف) وَغَيرهمَا حُرُوف معَان؛ وَالدَّلِيل على ذَلِك أنَّ حدَّ الِاسْم الْمُضمر موجودٌ فِي (إيّا)، وَلذَلِك لَا يتنكَّر بِحَال، وَ(الْيَاء، وَالْكَاف) لَو كَانَا اسْمَيْنِ لكانا فِي مَوضِع رفعٍ، أَو نصبٍ وَلَا عَامل لَهما هُنَا، أَو فِي مَوضِع جرّ بِالْإِضَافَة، وَالِاسْم الْمُضمر لَا يُضَاف فَصَارَت (الْكَاف) هُنَا كـ(الكاف) فِي (ذَاك، وَأُولَئِكَ).)[٣]

ونسبه الوراق للأخفش، فقال: (وَأمَّا الْأَخْفَش فَكَانَ يَقُول: إنَّه اسْمٌ بِكَمَالِهِ، وَذَلِكَ أَنَّ (إيّا) لما نابت عَن الْكَاف فِي قَوْلك: (ضربتك)، كَانَت اسْمًا بكمالها، وَأَنَّ مَا بعد (إيّا) من (الْكَاف، وَالْيَاء، وَالْهَاء) لَا مَوضِع لَهَا من الْإِعْرَاب، وَأَنَّهَا مُتَعَلقَة بـ (إيّا)، كَمَا تتَعَلَّق (التَّاء) من (أَنْت) بـ (أَنْ).)[٤]

واختاره ابن بابشاذ واصفًا إياه بأنَّه القول المعول عليه والمعتمد في الأخذ به؛ لقيام الدليل على كون الكاف حرف خطاب لا موضع له من الإعراب، وامتناع الرفع فيه لكونه ليس من ضمائر الرفع، وامتناع النّصب لعدم الناصب له، وامتناع الجر لكونه من الضمائر المعارف، والمعارف لا تُضاف لعدم تنكيرها للإضافة، فقال: (ومنها القول المعتمد عليه، وهو المذكور في المقدّمة أنَّ (إيّا) اسمٌ مضمرٌ، و(الكاف) حرف خطاب. وهذا القول هو قول الأخفش، وقول سيبويه وعليه العمدة؛ لأنَّه قد قام الدليل على كون الكاف حرف خطاب، لامتناع أن يكون لها موضع من الإعراب، الرفع، والنصب، والجر. فامتناع الرفع؛ لأنَّها ليست من ضمائر المرفوع، وامتناع النصب لأنَّه ليس لها ناصب، وامتناع الجر لأنَّ المُضمرات لا تُضاف؛ لأنَّها معارف لا يُفارقها تعريفها، فلا يجوز إضافتها إلى غيرها.)[٥]

---

(١) شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ١٥٣/١، ت: خالد عبد الكريم، ط١: المطبعة العصرية، الكويت (١٩٧٧م).

(٢) شرح المفصل ٣١٣/٢.

(٣) اللباب في علل الإعراب والبناء للعكبري ٤٧٩/١. ت: د. عبد الإله النبهان، ط١: دار الفكر دمشق (١٤١٦هـ- ١٩٩٥م)

(٤) علل النحو ٤١٦/١.

(٥) شرح المقدمة المحسبة ١٥٥/١.

وأيده ابن يعيش متعقبًا إياه باستجواب مفاده إذا كانت الكاف في (إيّاك) حرف خطاب ونظيره الكاف (ذلك)، فما القول في الهاء، والياء من (إيّاه، وإيّاي)، ولم يُعلم تجريدهما من الاسمية، كما فُعل في الكاف التي في(ذلك)، فقال مجيبًا: (قيل: قد ثبت ذلك في الكاف، ولم نَجِد أمرًا سوّغ ذلك في الكاف، وانكفّ عن الهاء والياء، مع أنّه قد جاء عنهم: (قاما الزيدان)، و(قاموا الزيدون)، و(قُمْنَ الهِنْداتُ)، وأنتَ إذا قلت: (الزيدان قاما)، فالألفُ اسمٌ، وضميرُ الفاعل، وإذا قلت: (الزيدون قاموا)، فالواو اسمٌ، وإذا قلت: (قاموا الزيدون)، فهي حرفٌ، وكذلك النونُ في قولك: (الهنداتُ قُمْنَ) اسمٌ، وفي قولك: (قُمْنَ الهنداتُ) حرفٌ. وإذا جاز في هذه الأشياء أن تكون في حالٍ دالّة على معنى الاسميّة، ومعنى الحرفيّة، ثمّ يُخلَع عنها معنى الاسميّة في حالٍ أخرى، جاز أن تكون الهاء في (ضَرَبَهُ)، والياء في (ضَرَبَنِي)، اسمين دالَّيْن على معنى الاسميّة والحرفيّة، وإذا قلت: (إيّايَ)، و(إيّاه)، تَجرّدتا من معنى الاسميّة، وخلصتا لدلالة الحرفيّة، ويُؤكد عندك كونَها حروفًا غير أسماء أنّه لم يُسمَع عنهم تأكيدُها. لم يقولوا: (إيّاك نفسَك)، ولا (إيّاكم كُلَّكم)، ولا (إيّايَ نفسي)، ولا (إيّاهم كلَّهم)، ولو كانت أسماءً، لساغ فيها ذلك.)[١]

وخالف الفراء فيما نسبه العكبري أنَّ (الْكَاف) هِو الاسم المضمر، وَأنَّ (إيّا) عماد له، فقال: (وَقَالَ الفرَّاء(الْكَاف) هُوَ الضَّمِير، و(إيّا) أُتي بهَا ليعتمد الضَّمِير عَلَيْهَا، إِذْ الْحَرْف الْوَاحِد لَا يقوم بِنَفسِهِ.)[٢]

ونسبه أكثر النُّحاة للكوفيين، منهم الوراق فقال: (وَقَالَ أهل الْكُوفَة: إِن (الْكَاف وَالْهَاء وَالْيَاء) هِيَ الْأَسْمَاء، وَإِن (إيّا) عماد لها، وَاسْتَدَلُّوا على ذَلِك بلحاق التَّثْنِيَة وَالْجمع لما بعد (إيّا) وَلُزُوم (إيّا) لفظًا وَاحِدًا)[٣]

وذكر ابن يعيش حجة الكوفيين فيما ذهبوا إليه من أنَّ الضمائر اللواحق بـ (إيّا) هي الأسماء، و(إيَّا) عِمادٌ لها، بأنَّها: (هي الضمائرُ في (أكرمتَني)، و(أكرمتُك)، و(أكرمتُه)، فلمّا أُريد ذلك، فَصَلها عن العامل، إمّا بالتقديم، وإمّا بتأخيرها عنه، ولم تكن ممّا يقوم بنفسه لضعفها وقِلّتها، فدُعمتْ بـ (إيَّا)، وجُعلت وُصلةً إلى اللفظ بها، فـ (إيّا) عندهم اسمٌ ظاهرٌ يُتوصّل به إلى المضمر، كما أنّ (كِلا) اسم ظاهرٌ يُتوصّل به إلى المضمر في قولك: (كِلاهما).)[٤]

---

(١) شرح المفصل٢/٣١٢، ٣١٣.

(٢) اللباب١/٤٨٠.

(٣) علل النّحو١/١٥٣.

(٤) شرح المفصل٢/٣١٤.

واعترض الوراق مذهب الكوفيين؛ معللًا لفساده أنَّ أكثر الشّيء لا يكون دعامة لأقله، وليس لحاق التثنية والجمع دليل على الإسمية، فقال:

(وَهَذَا القَوْل ظَاهر السُّقُوط، وَذَلِكَ أَنه لَا يجوز أَن يبْنى الِاسْم مُنْفَصِلا على حرف وَاحِد، فَلذَلِك لم يجز أَن يقدر هَذَا التَّقْدِير، وَيدل على فَسَاد قَوْلهم أَيْضًا أنَّه لَا يجوز أَن يكون أَكثر الْكَلِمَة تبعًا لأقلها؛ لِأَنَّ ذَلِك نقض مَا يبْنى عَلَيْهِ الْكَلَام، وَلَيْسَ احتجاجهم بلحاق التَّثْنِيَة وَالْجمع لما بعد (إيا) مِمَّا يدل على أَنَّهَا هِيَ الْأَسْمَاء.)[١]

واعترض ابن يعيش حجتهم من وجهين:

الأول: أنّ (إيّا) اسمٌ مضمرٌ منفصلٌ بمنزلةِ (أَنَا، و(أَنْتَ)، و(نَحْنُ)، و(هُوَ) في أنّها مضمراتٌ منفصلةٌ، فكما أنَّها مُخالِفةٌ للفظ المرفوع المتّصل نحو: التاء في (قمتُ)، والنون والألِف في (قُمْنَا)، وهي ألفاظٌ أُخَرُ غيرُ ألفاظِ المضمر المتّصل، وليس شيءٌ منها معمودًا، بل هو قائم بنفسه، فكذلك (إيّا) اسمٌ مضمرٌ منفصلٌ ليس معمودًا به غيرُه.

الثاني: أمّا تشبيهُهم (إيّا) بـ (كِلا) فليس بصحيح، والفرقُ بينهما ظاهرٌ، وذلك أنّ (كِلا) اسمٌ ظاهرٌ مفردٌ متصرّفٌ، يدل على الاثنَيْن كما أنّ (كُلاًّ) اسمُ مفردٌ ظاهرٌ يدلّ على الجمع، و(كِلا) ليس بوُصلةٍ إلى المضمر؛ لأنّه قد اطّردتْ إضافتُه إلى الظاهر اطّرادَها إلى المضمر، نحو قوله تعالى: **{كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا}**[٢] ، ولو كانت (كِلا) وصلة إلى الضمير، لم تُضَفْ إلى غيره.[٣]

وبعد فأرى موافقة ابن العلج في رده مذهب الكوفيين، فلم يكن وحده معترضًا، وإنَّما سبقه في الاعتراض على مذهبهم الوراق واصفًا إياه بالفساد، وتبعه ابن يعيش، لقوة ما أجابوا به عن حجة الكوفيين، والصواب في (إيَّا) ما ذهب إليه سيبويه، وهو أنَّ (إيّا) اسم مضمر، وما اتصل به من الضمائر حروف تدل على التّكلّم والخطاب والغيبة، لا موضع لها من الإعراب، لقيام الدليل على صحته فكان المعول عليه في الأخذ به.

موضع ضمير الفصل:

بعض النُّحاة ذهبوا إلى اسمية ضمير الفصل، وهؤلاء اختلفوا هل له موضع من الإعراب أو لا؟، فالبصريون يرون أنه لا موضع له ، لأنَّ الغرض به الإعلام من أول وهلة؛ ليكون الخبر خبرًا لا صفة، فاشتد شبهه بالحرف، إذ لم يجأ به إلَّا لمعنى في غيره، فلم يحتج إلى موضع من الإعراب،

---

(١) علل النحو ١/١٥٣.

(٢) سورة الكهف آية (٣٣).

(٣) يُنظر: شرح المفصل ٢/٢١٤، ٢١٥.

ولأنَّه لو كان له موضع من الإعراب لكان إياي أولى من أنا في نحو: إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ[١]، والكوفيون يرون أنَّ له موضعًا من الإعراب، فله عند الكسائي ما لما بعده، وله عند الفراء ما لما قبله: فإذا قلت: (زيد هو القائم) فهو في موضع رفع على مذهبيهما، وإذا قلت: (ظننت زيدًا هو القائم) فهو في موضع نصب، وإذا قلت: (كان زيدٌ هو القائم) فهو عند الكسائي في موضع نصب، وعند الفراء في موضع رفع، **ونقل ابن العِلْج الخلاف الذي وقع بين الكسائي والفراء في موضع الضمير، ثم قال متعقبًا رأي الكسائي والفراء، والحكم بفساد قوليهما بقوله: (وهو فاسدٌ؛ لأنَّه لا يكون مؤكدًا له؛ لعدم التابعية، ولا للأول؛ لعدم كونه معه.)**[٢]

فابن العِلْج أفسد مذهب الكوفيين في أنَّ الضمير له موضع من الإعراب، فقد رد مذهب الكسائي بأنَّه لا تعلق له بما بعده، وعن الفراء بأنَّه لا يكون مؤكدًا للاسم الأول بعدم كونه معه، إذ إنَّ المكني لا يكون تأكيدًا للمظهر.

وبهذا يظهر من اعتراض ابن العِلْج موافقته البصريين في كون ضمير الفصل لا موضع له من الإعراب، وهو الظاهر من قول سيبويه، قال: (وقد زعم ناسٌ أن هو ها هنا صفة، فكيف يكون صفة وليس من الدنيا عربي يجعلها ها هنا صفة للمظهر. ولو كان ذلك كذلك لجاز مررتُ بعبد الله هو نفسه، فهو ها هنا مستكرهة لا يتكلم بها العرب؛ لأنه ليس من مواضعها عندهم. ويدخل عليهم: إن كان زيد لهو الظريف، وإن كنا لنحن الصالحين. فالعرب تنصب هذا والنحويون أجمعون. ولو كان صفة لم يجز أن يدخل عليه اللام؛ لأنك لا تُدخلها في ذا الموضع على الصفة فتقول: إن كان زيد للظريف عاقلًا. ولا يكون هو ولا نحن ها هنا صفة وفيهما اللام.) [٣]

ثم قال: (فصار هو وأخواتُها هنا بمنزلة ما إذا كانت لغوًا، في أنها لا تُغير ما بعدها عن حاله قبل أن تُذكَر.)[٤]

---

(١) سورة الكهف آية (٣٩).

(٢) البسيط في النحو١/ ٢٣٥.

(٣) الكتاب٢/٣٩٠، ٣٩١.

(٤) المرجع السابق٢/٣٩١.

وتبعه ابن السّراج، فقال: (فإذا قلت: زيدٌ هو العاقل قطعت "هو" عن توهم النعتِ، فهذا الذي يسميه البصريون فصلًا ويسميه الكوفيون عِمادًا، وهو ملغى من الإعراب، فلا يؤكد ولا ينسق عليه ولا يحال بينه وبين الألف واللام وما قاربهما، ولا يقدم قبل الاسم المبتدأ ولا قبل "كان" ولا يجوز كان هو القائم زيدٌ، ولا هو القائم كان زيد.)[١]

وتعقب ابن مالك مؤيدًا مذهب سيبويه عدم تغيير ضمير الفصل لتغيير ما قبله، فقال:

(ويؤيد ذلك عدم تغيره لتغيّر ما قبله كقولك: زيدٌ هو الفاضلُ، وعلمت زيدًا هو الفاضلَ، فلو كان له موضع من الإعراب لقلت: علمت زيدا إياه الفاضل، كما تقول: ما أكرمني إلا أنت، وما أكرمت إلا إياي.)[٢]

وبعد فأرى موافقة ابن العِلْج في اعتراضه مذهب الكوفيين على التفصيل فيه بين الكسائي والفراء، فليس ابن العِلْج وحده من حكم بفساده صراحة، فقد سبقه إلى هذا الحكم السيرافي، معللًا بوجود النظير لضمير الفصل من الأسماء التي لا موضع لها من الإعراب، ككاف الخطاب في (ذلك، ورويدك) ونحوه، فقال: (وليس للفصل موضع من الإعراب: رفع ولا نصب ولا جرّ. ونظيره من الأسماء التي لا موضع لها كاف ذلك وذانك وأولئك ورويدك ونحو ذلك، والذي يجعل موضعه معربا فلا بدّ من أن يكون رفعا أو نصبا بالصّفة لما قبلها أو بالبدل منه، وقد بيّنا فساد ذلك.)[٣]

وعليه فقد ثبت صحة ما ذهب إليه سيبويه وجمهور البصريين، وبطلان ما ذهب إليه الكسائي والفراء من الكوفيين.

<u>الموصول المشترك (أل) في الموصولات:</u>

من الموصول المشترك الألف واللام، وإنَّما كانت مشتركة؛ لأنَّها تكون للواحد المذكّر والمؤنَّث والجمع، إلّا أنَّها في المذكّر مقدرةٌ بما هو للمذكّر، وفي المؤنث أيضًا مقدرة بما هو له، وفي كونها اسمٌ أو حرفٌ **يقول ابن العِلْج:(وذهب المازني إلى أنَّها حرف، وأنَّ الضمير عائدٌ على الموصول المحذوف، لكنَّها هل هي حرف موصولٌ كـ(ما) و(أنْ) ، لا تكون للتعريف، أو للتعريف؟ ولا يصح الأول؛ لأنَّها لا تسبك ما بعدها، وأمَّا الثاني: فهو قول الأخفش، واحتج بأنَّها للتعريف، فهي على أصلها. وقد يُحتج له بوجوه: .. الثاني: أنَّها لو كانت موصولة لكانت صلتها إمَّا أن تكون في**

(١) الأصول في النحو لابن السراج ١٢٥/٢، ت: عبد الحسين الفتلي، ط: مؤسسة الرسالة، لبنان– بيروت.

(٢) شرح تسهيل الفوائد لابن مالك١٦٩/١، ت: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي، ط١: هجر للنشر(١٤١٠هـ– ١٩٩٠م).

(٣) شرح كتاب سيبويه ١٥٩/٣.

موضع شيءٍ أو لا تكون، فإن كانت فهو فاسدٌ؛ لأنَّ الصلة لا موضع لها، وإن لم تكن معمولةً فهو فاسدٌ أيضًا؛ لأنَّ ما بعد اللام يكون بجنب الفاعل، فهو معمولٌ.)[١]

اعترض ابن العِلْج في نصه السابق مذهب المازني في أنَّ (أل) موصول حرفي، وتعود الضمائر بعدها على موصوفات محذوفة، ورده بأنَّه لا يكون حرف موصول إلَّا وهو مع ما بعده بمنزلة المصدر، فلا يصح، ومما يقوي اعتراضه وصفه بفساد ما يُحتج به على كونها موصولة في معرض حديثه عن مذهب الأخفش في كون (أل) حرف تعريف، بأنَّها لو كانت حرف موصول لكان لصلته موضع من الإعراب، أو لا تكون معمولة، وأفسده بأنَّ صلة الموصول لا موضع لها، وبأنَّ ما بعد اللام معمول لعامل لمجاورته الفاعل.

وما اعترض عليه ابن العِلْج من مذهب المازني صرح به ابن يعيش، فذهب إلى حرفية(أل) والاسمية منوية بها، وإعراب الاسم الواقع بعدها بإعرابِ (الذي) بغيرِ صلة، وأنَّ الضمير يعود على موصوف محذوف، أو يعود إلى (الذي) وهو مدلول الألف واللام، ووصف كونه اسمًا موصولًا بالمُحال، معللًا أنَّه لو كان اسمًا لكان له موضع من الإعراب، فقال: (وقد اختُلف في هذه اللام، فذهب قومٌ إلى أنّها حرف وليست اسمًا، وإن نُوي بها مذهبُ الاسمية، ولذلك أُعرب الاسم الواقع بعدها بإعرابِ "الذي" بغيرِ صلة. ولو كانت اسمًا، لكان الإعرابُ لها، وحُكِم على موضعها بالإعراب الذي يستحِقه "الذي" وذهب قومٌ إلى أنها اسم، واحتجوا لذلك بعَوْدِ الضمير من الصفة بعدها إليها، كما يعود إلى "الذي" من صلتها. والصوابُ الأول أنَّها حرف، إذ لو كانت اسمًا، لكان لها موضعٌ من الإعراب. ولا خلافَ أنَّه لا موضعَ لها من الإعراب، ألا ترى أنَّها لو كان لها موضع من الإعراب، لكنت إذا قلت: (جاءني الضاربُ)، يكون موضعُها رفعًا بأنها فاعلٌ، فكان يؤدي إلى أن يكون للفعل الواحد فاعلان من غيرِ تثنية، أو عطفٍ: الألفُ واللام، واسمُ الفاعل، وإذا قلت: (ضربتُ الكاتبَ)، يكون للفعل مفعولان، وذلك لا يجوز؛ لأنَّ هذا الفعل لا يكون له أكثرُ من مفعول واحد، وإذا قلت: (مررت بالضارب) يكون لحرفِ الجرّ مجروران، وذلك مُحال. وأمَّا قولهم: إنَّه يعود إليها الضميرُ من الصفة، فلا تقول إن الضمير يعود إلى نفس الألف واللام، بل تقول إنّه يعود إلى الموصوف المحذوف؛ لأنك إذا قلت: "مررت بالضارب"، فتقديرُه: "مررت بالرجل الضارب"، فالضميرُ يعود إلى الرجل الموصوف المحذوف؛ لأنَّه في حكمِ المنطوق به، وتارة تقول: إنَّه يعود إلى مدلولِ الألف واللام، وهو "الذِي"، فاعرفه.)[٢]

وأجاب ابن عصفور عن استدلال ابن يعيش بكونها حرف موصول لا موضع لها، والإعراب في الاسم الواقع بعدها بأنَّ: (الألف واللام لما كانت مع صلتها كالشيء الواحد جُعلَ الإعراب في اسم الفاعل الذي يُكمَّل به الموصول، وساغ ذلك فيها ولم يسغ في الذي وأخواته لكون الصلة فيها اسماً مفرداً والأسماء المفردة يدخلها الإعراب.)

---

(١) البسيط في النحو ١/٣٠٣، ٣٠٤.

(٢) شرح المفصل ٢/٣٧٩. شرح التسهيل ١/٢٠٠.

ورد الدماميني عود الضمير إلى موصوف محذوف، بأنَّ لحذف الموصوف مواضع ليس هذا منها، فقال: (قول المازني: يرجع إلى الموصوف المقدر مردود بأن لحذف الموصوف مظان لا يحذف في غيرها، إلا ضرورة، وليس هذا منها)

وذهب ابن مالك، وعليه الجمهور إلى أنَّ (أل) اسم موصول بمعنى(الذي)، معللًا بأنَّ صلتها وإن كانت مفردة في اللفظ، إلَّا أنَّها جملة في المعنى، فقال:(فمقتضى النظر وصل الألف واللام، إذ هما من الموصولات الاسمية، بما توصل به أخواتها من الجمل الاسمية والفعلية والظروف، فمنعوها ذلك حملًا على المعرِّفة؛ لأنَّها مثلها في اللفظ، وجعلوا صلتها ما هو جملة في المعنى ومفرد في اللفظ صالح لدخول المعرفة عليه، وهو اسم الفاعل وشبهه من الصفات.)

وابن العِلْج في عزوه تعريف (أل) للأخفش، خالف فيه ابن مالك فقد عزاه للمازني، وضعفه من وجهين: أحدهما: أنَّ عود الضمائر على موصوفات محذوفة، لو جاء مع الألف واللام المعرفة، لجاز مع التنكير، إذ لا فرق بين تقدير الموصوف مُنكرًا وتقديره مُعرفًا، بل كان ذلك مع التنكير أولى؛ لأنَّ حذف المُنكر أكثر من حذف المُعرف.

الثاني: أنَّ الألف واللام لو كانت المعرفة لكان لحاقها اسم الفاعل قادحًا في صحة عمله مع كونه بمعنى الحال والاستقبال، والأمر بخلاف ذلك، فإنَّ لحاق الألف واللام به يُوجب صحة عمله وإن كان ماضي المعنى، فعُلم بذلك أنَّ الألف واللام غير المعرفة، وأنَّها موصولة بالصفة؛ لأنَّ الصفة

بذلك يجب تأولها بفعل ليكون في حكم الجملة المُصرح بجُزأيها، ولأجل هذا التّأويل وجب العمل مطلقًا. (١)

ونقل ناظر الجيش رد المغاربة قول الأخفش من أنَّها حرف تعريف بأنَّه يلزم من قوله جواز تقديم المنصوب باسم الفاعل على أل نحو هذا زيدا الضّارب، وأنَّ الأخفش أجاب: (بأن اسم الفاعل بطل عمله بدخول أل عليه كما يبطل إذا صغر أو وصف؛ لأنها من خواص الاسم كما أنهما من خواصه، وأن المنتصب بعده إنما هو منصوب على التشبيه بالمفعول، والمنصوب على التشبيه بالمفعول به لا يجوز تقديمه على الوصف.)

وتعقب ناظر الجيش ما أجاب به الأخفش: (بأن المنصوب على التشبيه لا بد أن يكون سببا ولا يكون إلا نكرة أو معرفا بأل أو مضافا إلى شيء خاص معلوم في بابه وزيد في هذا الضارب زيدا ليس سببيّا ولا شيئا من الثلاثة التي ذكرت.)(٢)

---

(١) شرح الجمل الكبير لابن عصفور ١٧٩/١، ت: د. صاحب أبو جناح، ط١: جامعة الموصل (١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م).

(٢) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني ٢١٣/٢، ٢١٤، ت: محمد المفدي، وأصل الكتاب رسالة دكتوراة، ط١: (١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣م)

وبعد، فأرى موافقة ابن العِلْج في اعتراضه مذهب المازني، وعليه ابن يعيش، وهو أنَّ الألف واللام حرف نوي به معنى (الذي) وأُعرب الاسم الواقع بعدها بإعرابِ "الذي" بغيرِ صلة.

أمَّا ما احتج به للأخفش في كون(أل) حرف تعريف، فلا يسلم من الرد، ويبطُل بأنَّ الألف واللام لو كانت المعرفة لكان لحاقها اسم الفاعل قادحًا في صحة عمله مع كونه بمعنى الحال والاستقبال، والأمر بخلافه، وإذا تقرر هذا ثبت أن (أل) اسم موصول؛ لعود الضمير عليها في مثل قول العرب: (مررتُ بالقائمِ أبوهما)، والضمائر لا تعود إلّا على الأسماء، وهو ظاهر ما ذهب إليه ابن العِلْج موافقًا الجمهور.

إبدال المضمر من الظاهر:

يقول ابن العِلج: (فلا تقول: (مررت بزيدٍ بك، أو بي) ويجوز في الغائب، وبدل الاشتمال، وإن كان قد منع بعضهم أن يكون في الضمير اشتمال؛ قال: لأنَّ الضمير لا يشتمل ولا يتبعض، وهو فاسدٌ، لأنَّه يُحكم له بحكم ما يعود عليه.)[١]

ذكر ابن العِلْج في نصه السابق بمنع جواز إبدال ضمير المتكلم والخطاب من الاسم الظاهر وأجازه في الغائب وبدل الاشتمال؛ معللًا جوازه في بدل الاشتمال، بأنَّ بدل الاشتمال يُحكم له بحكم ما يعود عليه، ثم ذكر أنَّ البعض منع الابدال في الضمير مطلقًا، بحجة أنَّ الضمير لا يشتمل ولا يتبعض، وحكم بفساده.

وما صرح به ابن العِلْج من منع إبدال ضمير المتكلم والمخاطب من الظاهر، وجوازه في ضمير الغائب، وبدل الاشتمال يُعد قولًا قد انفرد به، فقد ذهب جمهور النُّحاة إلى إبدال الضمير من الظاهر مطلقًا، وقد نص عليه سيبويه بقوله: (واعلم أنَّ هذا المُضمَر يجوز أن يكون بدلًا من المُظهر، وليس بمنزلته في أن يكون وصفًا له؛ لأنَّ الوصف تابع للاسم، مثلُ قولك: (رأيت عبدَ الله أبا زيد)، فأمَّا البدل فمنفرد، كأنّك قلت: (زيدًا رأيت، أو رأيت زيدًا)، ثم قلت: (إيّاه رأيت)، وكذلك أنت وهو وأخواتُهما في الرفع.) [٢]

وتبعه المبرد[٣]، وابن جني[٤]، وابن يعيش موضحًا علة جواز إبدال المضمر من الظاهر في قولهم: (رأيت زيدًا إيّاه)، والمضمر من المضمر في قولهم: (رأيته إياه) ففي الأول البيان، وفي الثاني إجراء المنفصل مجرى الأجنبي، كما إذا قلت: (رأيت زيدًا أخاك)، فقال: (وأمّا الثاني: وهو بدلُ المضمر من المظهر، فقولك: (رأيت زيدًا إيّاه)، فـ (إياه) مضمر و(زيد) ظاهرٌ، وقد أُبدل منه للبيان، ومن ذلك (مررت بزيدٍ به)، الهاءُ ضميرٌ مجرورٌ، وقد أبدله من (زيد) وأعاد الجارَّ؛ لأنّه لا منفصِلَ للمجرور، والمتّصلُ لا يقوم بنفسه، وأمّا الثالث: وهو بدلُ المضمر من المضمر، فنحوُ ذلك: (رأيتُه إيّاه)، فـ (إيّاه) ضميرٌ منفصلٌ، وهو بدلٌ من الهاء في (رأيتهُ)، وهو ضميرٌ متّصلٌ، وساغ ذلك؛ لأنّ الضمير المنفصل يجري عندهم مجرَى الأجنبيّ، ألا ترى أنّهم لا يُجيزون (ضربتُني)، ويجيزون (ما ضربتُ إلَّا إيّايَ)، و(إيَّايَ ضربتُ)؟.)[٥]

---

(١) البسيط في النحو ٥٦٢/١.

(٢) الكتاب ٣٨٦/٢.

(٣) يُنظر: المقتضب ٢٩٦/٤.

(٤) يُنظر: اللمع ص٨٧، ٨٨، ت: فائز فارس، ط: دار الكتب الثقافية، الكويت.

(٥) شرح المفصل ٢٦٨/٢.

واعتراض ابن العِلْج على من منع إبدال الضمير من الظاهر مطلقًا، إنّما كان اعتراضًا على ما صرح به ابن مالك، فقد ذهب إلى المنع مطلقًا؛ معللًا بعدم سماعه في كلام العرب شعرًا ونثرًا، ولو سُمع كان توكيدًا، فقال:(والصحيح عندي أنَّ نحو: رأيت زيدًا إياه، لم يُستعمل في كلام العرب نثره ونظمه، ولو استُعمل لكان توكيدًا لا بدلًا.) [١]

وزاد ابن عصفور معللًا المنع بأنَّ فيه بعض التكلف، وهو إعادة الاسم الظاهر مع الضمير، فقال: (ومثال بدل المضمر من المضمر فيه، (حسنُ الجاريةِ عجبتُ منها منهُ)، ومثال بدل المضمر من الظاهر فيه، (حسنُ الجاريةِ عجبتُ من الجاريةِ منهُ)، فتتكلف أيضًا تكرار (الجارية) في الوجهين الأخيرين.)

وأرى موافقة ابن العِلْج في اعتراضه على من منع إبدال المضمر من الظاهر مطلقًا، وأخالفه في اشتراط الإبدال في الغائب وبدل الاشتمال، فقد صرح سيبويه بجوازه مطلقًا، وهو حجة، فقد نقله عن العرب وتلقاه منه غيره بالقبول، لأنَّه ممن شافه العرب وعرف مقاصدهم، فلا يُعارض مثل هذا القول.

أمَّا ما ذكره ابن مالك بأنَّ الأولى أن يُجعل توكيدًا، فمردودٌ بأنَّه لا يُؤكّد القويّ بالضعيف، وقد قالت العرب: (زيدٌ هو الفاضلُ)، وجوّز النَّحويون في (هو) أن يكون بدلًا، وأن يكون مبتدأً، وأن يكون فصلًا.[٢]

<u>علة إعادة حرف الجر في عطف الظاهر على ضمير الخفض</u>:

اختلف النُّحاة في حكم العطف على الضمير المخفوض، فذهب الكوفيون إلى أنَّه يجب العطف على الضمير المخفوض مطلقًا، وذلك نحو: قولك "مررت بك وزيدٍ"، محتجين بمجيئه كثيرًا في التنزيل وكلام العرب، وذهب البصريون إلى أنَّه لم يجز العطفُ عليه إلّا بإعادة الخافض، فتقول "مررت بك وبزيدٍ". **يقول ابن العِلْج في توجيه علة إعادة الخافض في الاسم الظاهر المعطوف:**

---

(١) شرح التسهيل ٣/٣٣٢.

(٢) شرح الجمل الكبير ١/٢٨٨.

يُنظر: شذور الذهب ص ٥٧١– ٥٧٢، ت: عبد الغني الدقر، ط: الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا.

(فلو عطفت من غير إعادةٍ لفصلت بين حرف الجر ومعموله، ولأنَّه محمول على موضع الاتفاق حمل العكس[١]. وزعم المازني أنَّه إنَّما امتنع؛ لأنَّه لا يكون القلب؛ فلا تجوز المسألة حتَّى يجوز قلبها؛ لأنَّ المعطوف شريك المعطوف عليه. وهو فاسدٌ؛ لأنَّه منقوضٌ بـ (كلَّ رجلٍ وضيعتُه)، و(ربَّ رجلٍ وأخيه)، ولا يكون القلب؛ لأنَّ (ربَّ) لا تُباشر المعارف.) [٢]

الظاهر من نص ابن العِلْج موافقته مذهب البصريين في وجوب إعادة الجار مع المعطوف، معللًا للعطف بغير إعادة وجوب الفصل بين حرف الجر ومعموله المعطوف، ثم ذكر علة المازني من امتناع العطف دون إعادة الجار أنَّ المعطوف شريك المعطوف عليه، فلا تجوز عنده مسألة حتى يجوز قلبها، إذ كل واحد منهما بمنزلة الآخر، ثم اعترض عليه واصفًا إياه بالفساد؛ معللًا بأنَّه يجوز في باب العطف ما لا يجوز عكسه، من ذلك قولهم: (رُبَّ رَجُلٍ وأخيه)، (كلُّ رجُلٍ وضيعتُه)، ولا يجوز عكس ذلك.

وقد تعرض سيبويه لحكم العطف على الضمير المجرور في نحو: (مررتُ بك وزيدٍ)؛ وذكر علة امتناع العطف دون إعادة الجار أنّ ضمير الجر شبيه بالتنوين، ومعاقب له، فلا يعطف عليه كما لا يعطف على التنوين، فقال: (ومما يَقبح أن يَشركه المظهَرُ علامةُ المضمَر المجرور، وذلك قولك: مررتُ بك وزيدٍ، وهذا أبوك وعمرٍو، كرهوا أن يَشرك المظهَرُ مضمَرًا داخلًا فيما قبله؛ لأنَّ هذه العلامة الداخلة فيما قبلها جَمعتْ أنَّها لا يُتكلّم بها إلَّا معتمِدةً على ما قبلها، وأنَّها بدلٌ من اللفظ بالتنوين، فصارت عندهم بمنزلة التنوين، فلما ضُعفتْ عندهم كرهوا أن يُتبعوها الاسمَ.)[٣]

وضعف ابن مالك علة شبه الضمير بالتنوين بأنَّ التنوين لا يترتب عليه إيجاب ولا منع، ولو مُنع ضمير الجر من العطف عليه لمُنع من توكيده، ومن الإبدال منه، وضمير الجر يُؤكَّد، ويُبدل منه بإجماع؛ فالعطف عليه أسوة بالتوكيد والبدل، فقال:(أنَّ شبه ضمير الجر بالتنوين لو مُنع من العطف عليه بلا إعادة الجار لمُنع منه مع الإعادة؛ لأنَّ التنوين لا يُعطف عليه بوجه، ولأنّه لو

(١) يُقصد بموضع الاتفاق حمل العكس جواز مثل: (قام زيدٌ وعمروٌ)؛ فلو عكست قلت: (قام عمروٌ وزيدٌ) لكان مستقيمًا.
(٢) البسيط في النحو٢/٤٣٧، ت: د. تركي العتيبي(١٤٤٢هـ- ٢٠١٠م).
(٣) الكتاب٢/٣٨١.

مُنع من العطف عليه لمُنع من توكيده والإبدال منه؛ لأنَّ التنوين لا يُؤكَّد ولا يُبدل منه، وضمير الجر يُؤكَّد ويُبدل منه بإجماعٍ، فللعطف أسوة بهما.) (١)

وذهب ابن السراج إلى ما ذهب إليه المازني من أنَّ الاسم الثاني شريك الأول في العطف، وحق المتعاطفين أَن يصلحا لحلول كل مِنْهُمَا مَحل الآخر، وَضمير الْجَرّ لَا يصلح لحلوله مَحل الْمَعْطُوف فَامْتنعَ الْعَطف عَلَيْهِ، فقال: (وأمَّا المخفوض فلا يجوز أن يعطف عليه الظاهر، لا يجوز أن تقول: (مررت بك وزيدٍ)؛ لأن المجرور ليس له اسم منفصل يتقدم ويتأخر كما للمنصوب، وكل اسم معطوف عليه فهو يجوز أن يؤخر ويقدم الآخر عليه فلما خالف المجرور سائر الأسماء لم يجزْ أن يعطف عليه.)(٢)

وقد وافق ابن العِلْج ابن عصفور في تعليله امتناع العطف دون إعادة الجار، فلربما نقل عنه وهو:(أنَّ ضمير الخفض شديد الاتصال بما قبله، فينزّل لذلك معه منزلة شيء واحد، فلو عطفت من غير إعادة خافض لكنت قد عطفتَ اسمًا واحدًا على اسمٍ وحرفٍ، إذ لا يُتصوَّر أن تعطف على بعض الكلمة دون بعض، فلذلك أعدتَ الخافض حتى تكون قد عطفتَ اسمًا وحرفًا على اسمٍ وحرفٍ مثله.)(٣)

وبعدُ، فأرى موافقة ابن العِلْج فيما ذكره ردًا على علة المازني، وهو أنَّه لو كان حلول كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه شرطًا في العطف؛ لم يجز قولهم: (رُبّ رجلٍ وأخيه)؛ لأنَّه لا يصح حلول (أخيه) محل (رجل)، إذ إنَّ (رُبّ) تختص بالدخول على النكرات، فلما جاز: (رُبّ رجلٍ وأخيه) دلَّ على أنَّ حلول كلّ واحدٍ من المعطوف والمعطوف عليه ليس شرطًا، ولو كان حلول كلّ واحدٍ من المعطوف والمعطوف عليه شرطًا في العطف، لم يجز قولهم: (الواهب المائةِ الهجان وعبدِها)، وقد سُمع كثيرًا عن العرب. وأخالفه في وصفه مذهب المازني بالفساد؛ فما علل به هو الأكثر في المعطوفات، فلا يجوز وصفه بالفساد؛ فقد سبقه الزجاج ووصف تعليل المازني بالتفسير المقنع، فقال: (وقد فسَّر المازني هذا تفسيرًا مُقْنِعًا، فقال: الثاني في العطف شريك للأول، فإن كان الأول يصلح شريكاً للثاني وإلَّا لم يصلح أن يكون الثاني شريكاً له. قال: فكما لا تقول: (مررت بزيد وك)، فكذلك لا يجوز: (مررت بك وزيدٍ).) (٤)

---

(١) شرح التسهيل٣/٣٧٥.

(٢) الأصول ٢/١١٩.

(٣) شرح الجمل الكبير ١/٢٤٣.

(٤) هذا صدر بيت شعر وقد رُوِيَ بالوجهين:**(الوَاهِبُ الْمِائَةِ الْهِجَانِ وعَبْدَها *** عُوذاً تُزَجِّي بَيْنَها أَطْفَالَهَا)**

فقوله: (وعبَدِها) رُوي بالوجهين(الجرّ، والنّصب)، فالجرّ على أنّه معطوف على لفظ (المائةِ)، والنّصب فعلى أنَّه معطوف على محل (المائة)، أو بإضمار فعلٍ، والتقدير: ويهبُ عبدَها.

معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/٦، ت: عبد الجليل شلبي، ط١: عالم الكتب (١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م).

رد ما أصله ياءً ثانيةً إلى الواو عند التصغير:

اعلم أنَّ الثاني يُرد إلى أصله في التّصغير بشرطين: الأول: أن يكون لينًا، والثاني: أن يكون بدلًا غير همزة تلي همزة، فاندرج في ذلك ثلاثة أنواع: منها: ما كان لينًا منقلبًا عن لينٍ، نحو: (باب، وقيمة، وناب، وموقن)، فتقول في تصغير: (باب بُويْب)؛ لأنَّ ألفَه عن واوٍ، وكذلك تقول في: (قيمة قُويْمة)؛ لأنَّ الياء فيها منقلبة عن واوٍ، وفي: (ناب –وهو السن– نُييْب)؛ لأنَّ ألفه منقلبة عن ياءٍ، وفي: (موقن مُيَيْقن)؛ لأنَّ واوَه منقلبة عن ياءٍ، وردّ الثاني في ذلك إلى أصله لزوال سبب انقلابه، **وفيه يقول ابن العِلْج فيما أصله ياءً ثانيةً: (وإن كان مُنقلبًا رددتَ الأصلَ من واوٍ أو ياءٍ، وصغَّرتَ عليه، وقد ذُكِرَ عن الكوفيَّين أنَّهم يردُّون الياءَ إلى الواوِ. وهذا فاسدٌ، فتقول: في ناب: نُييْبٌ، وفي مالٍ: مُويْلٌ، وحال: حُويْل)** [(١)]

ذهب ابن العِلْج لما أجمع عليه النّحويون أنَّ ما كان ثانيه ألفًا منقلبة عن ياءٍ أو واوٍ تُردّ إلى أصلها عند التصغير، ونقل عن الكوفيين رد ما أصله ياءً إلى الواو، واعترض عليه بفساده، لأنَّه لم يُسمع.

فابن العِلْج في اعتراضه على الكوفيين موافقٌ لسيبويه، فقد خطَّأ من قال من العرب في تصغير(ناب) (نُويْب)، فقال: (وإن جاء اسم نحو: (الناب) لا تدري أمن الياء هو أم من الواو؟ فاحمله على الواو حتَّى يتبين لك أنَّها من الياء؛ لأنَّها مبدلةٌ من الواو أكثر، فاحمله على الأكثر حتَّى يتبين لك. ومن العرب من يقول في:(نابٍ: نُويْبٌ)، فيجيء بالواو؛ لأنَّ هذه الألف مبدلة من الواو أكثر، وهو غلطٌ منهم.) [(٢)]

فسيبويه في نصه السابق ذكر أنَّ ما كانت ألفه مجهولة الأصل، فأنَّها تحمل على الواو عند التصغير؛ لأنَّ هذه الألف مبدلة من الواو أكثر، فيُحمل على الأكثر، ومن قال من العرب فيما أصله ياءً بالواو عند التصغير فهو غلط منهم.

والكوفيون كما نسب ابن العِلْج مخالفون لما أجمع عليه النُّحاة وعليه البصريون، فيُجيزون في الألف المنقلبة عن ياء، في مثل: (ناب)، وفي الياء الأصلية التي في مثل: (شيخ)، قلبهما عند التصغير واوًا؛ فيقولون: (نُويْب، شُويْخ)، وهو ما نقله ابن هشام عن الكوفيين، بقوله: (أجاز الكوفيون في نحو ناب مما ألفه ياء (نُويْب) بالواو، وأجازوا أيضًا إبدال الياء في نحو: (شيخ) واوًا.) [(٣)]

---

(١) البسيط في النحو٦٧٦/٣.

(٢) الكتاب٤٦٢/٣.

(٣) يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك١٤٣٢/٣، الهمع ٣٨٠/٣.

يقصد ما سُمع في (ناب نُويْب، وشيخ شويْخ).

ونقل الشاطبي عن السيرافي، وابن الضائع أنَّها لغة عن بعض العرب لم يحفظها سيبويه، فقال: (وقد حكى السيرافي أنها لغة بعض العرب. قال ابن الضائع: وهاتان اللغتان [٤] نظيرتا (قِيل) و(بِيع)، و(قُول) و(بُوع) فيما بني للمفعول، قال: وعلى هذا يجوز في (الناب) نُيَيْب بالضم والكسر، قال: ولو حفظ سيبويه هذه اللغة في (نُوَيْب) لحمل عليها هذا.) [١]

وأرى موافقة ابن العِلْج في اعتراضه مذهب الكوفيين، لأنهم لم يعتبروا الأصل عند التصغير، وهو واجبُ الاعتبار، بل اعتبروا الضمة فأَتَوا لها بالواو، لغلبة الواو على الياء في هذا الباب، يقول الفارسي: (ويدل على غلبة الواو على الياء في هذا الباب، أنّهم قالوا في تحقير: (نابٍ) (نُوَيْب)، فأبدلوا من الألف المنقلبة عن الياء الواو في التحقير.)

فما ذهبوا إليه لا تؤيده الشواهد، ومن الشواهد الشاذة التي استندوا إليها ما سُمع من تصغير: (بيضة) فقالوا: (بُوَيْضة) بالواو، ولو كان ما ذهبوا إليه لغة عن العرب كما ذكر الشاطبي نقلًا عن ابن الضائع، لكان سيبويه أول من نقلها عنهم، فثبت ضعف مذهبهم.

وقوع (كيف، وأين، وهلا) حروف عطف:

زعم قوم أنَّ من الحروف العاطفة (كيف، وأين، وهلا)، **ونقله ابن العِلْج عن الكوفيين فقال: (وزاد أهل الكوفة حروفًا؛ منها: (كيف)، تقول: (ما رأيتُ زيدًا فكيف عمرًا)، وكذا (هلّا) و(أين)، يقولون: (ضربتُ زيداً فهلاّ عمرًا)، و(لقيتُ زيدًا فأَينَ بشرًا)، وهو فاسدٌ من وجهين:أحدهما: أن حروف العطف تدخل عليها، ولأنها لا تكون في الجرِّ ولا الرفع، فلا تقول: مررتُ بزيدٍ فكيفَ عمرٍو، وحروف العطف لا تختصُّ ببعضِ الإتباع، فدّل على أنَّها في النّصب ليست للإتباع، بل منصوبة بفعلٍ، كأنَّه قال:(فهلّا ضربتَ عمرًا)، و(أينَ رأيتَ بشرًا؟). وأيضًا: فإنَّ هذه الحروفَ تطلبُ الفعلَ ولها الصدرُ، وحروفُ العطف لا تكونُ صدرًا، فلا تكون هذه عاطفةً، بل حروفٌ يرتفعُ ما بعدها أو ينتصبُ، وإنَّما وقعت في كلامين تشبيهًا لها بحروف الإضراب، لكنَّها لم تخرج عن أصلها فتشرّك، فلا تقول: (رأيتُ زيدًا فأينَ بشرًا؟) إلا على الفعل.)** [٢]

أفسد ابن العِلْج زعم الكوفيين أنَّ (كيف، وأين، وهلا) من حروف العطف من وجهين: الأول: دخول حروف العطف عليها، وحرف العطف لا يدخل على مثله، ولأن ما بعدها لا يكون جرًا ولا رفعًا، وَأَنَّ ما بعدها إذا كان مرفوعًا أَو منصوبًا محمول على إضمار فعل، والثاني: أنَّ هذه الحروف لها

---

(١) المقاصد الشافية ٣٥٦/٧، ت: د. محمد إبراهيم البنا، ط١: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة (١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م).

(٢) المسائل الحلبيات للفارسي ص١٧٢، ت: حسن هنداوي، ط١: دار القلم، دمشق، دار المنارة، بيروت (١٤٠٧هـ-١٩٨٧م) ،

البسيط في النحو ٣٨٦/٢، ٣٨٧. شرح الجمل الكبير ٢٢٦/١.

الصدر في الكلام، بخلاف حروف العطف، وإنَّها وإن وقعت بين كلامين كحروف العطف فعل التشبيه بحروف الإضراب، وهذا لا يُخرجها عن أصلها.

وقد وافق ابن العِلْج في اعتراضه على الكوفيين ابن عصفور، فقد أفسده بما ذكره ابن العِلْج، وزاد أنَّه إن قيل التقدير في قولك: (فكيف امرأةٍ): فكيف مررتُ بامرأةٍ، بحذف حرف الجر وبقاء عمله، فهذا قليل ولا يجوز إلَّا في ضرورة الشعر، فقال: (وهذا خطأٌ؛ لأنَّها لو كانت للعطف لعطفت المخفوض على المخفوض، لأنَّه لم يوجد من حروف العطف ما يعطف المرفوع والمنصوب ولا يعطف المخفوض، وهم يقولون: (ما مررتُ برجلٍ فكيفَ بامرأةٍ؟)، ولا يقولون: (فكيفَ امرأةٍ)، فدلَّ ذلك على أنّها ليست بعاطفة، وَأَنَّ ما بعدها إذا كان مرفوعاً أَو منصوباً محمول على إضمار فعلٍ، فكأنّك قلت: (فكيفَ آكلُ شحماً؟)، و(فكيف يُعجِبُني عمروٌ؟)، و(فأَين أَلقى عمراً؟)، وأَمَّا (فأَينَ عمرُو؟)، فـ(عمرٌو) مبتدأ، و(أَين) في موضع خبره، فكأَنّك قلت: (فهلاَّ لقِيتُ عمرًا)، و(فهلّا جاء عمرٌو)، فإن قيل: فهلا قلت: (فكيف امرأةٍ)، على تقدير: (فكيفَ مررتُ بامرأةٍ؟)، فالجواب: إنَّ إضمار الخفض وإبقاء عمله لا يجوز كما تقدم إلَّا في ضرورة الشعر أَو نادر الكلام، ومما يدلّ على أَنَّ (كيف، وهلّا، وأَين) ليست من حروف العطف دخول حرف العطف عليها وهو الفاء.)

وعزاه ابن هشام لعيسى بن موهب مستدلًا لوقوع (كيف) عاطفة بقول الشاعر:

إذا قَلَّ مالُ الْمَرْءِ لانَت قَناتُه * وَهَان على الأدْنى فَكيف الأباعِد** [١]

وردَّ البيت بأنَّ (كيف) تُعرب خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: فكيف حال الأباعد، ووجه الجر فيه من ثلاثة أوجه: الأول: أَنَّ (الأباعد) مجرور بِإِضَافَة مُبْتَدأ مَحْذُوف، أَي: (فَكيف حَال الأباعد) فَحذف الْمُبْتَدَأ على حد قِرَاءَة ابْن جماز[٢]: **{وَاللهُ يُرِيدُ الآخِرَةَ}** [٣] بجر الآخرة. والثاني: أنَّ التقدير: (فَكيف الهوان على الأباعدِ) فَحذف الْمُبْتَدَأ وَالْجَار، وبقي المجرور. والثالث: أنَّ الفاء عاطفة، و(كيف) مقحمة بين العاطف والمعطوف؛ لإفادة الأولوية بالحكم.[٤]

وقد ردَّ الأستاذ الدكتور فاخر (رحمه الله) الوجه الثالث لابن هشام بأحد أمرين:

الأول: أنَّه قد جعل (كيف) خبرًا. فكيف تكون مقحمة، والإقحامُ يقتضي عدم المحل، وكونها خبرًا يقتضي أنَّها في محل رفع؟ .

الثاني: أنَّ مجيء (كيف) مقحمة نادرٌ وقليلٌ، ويُمكن أن يُوجه العطف بالفاء مع جر (الأباعد) على أنَّ (كيف) متعلقة بمحذوف قسيم للمتقدم، ويكون التقدير: هان على الأدنى والأباعد كيف يهون عليهم؟.[٥]

وبعد، فأرى موافقة ابن العِلْج في اعتراضه زعم الكوفيين، فلم يُسمع وقوع هذه الحروف عاطفة، أمَّا ما استُدل به من بيت الشعر على وقوع (كيف) حرف عطف، فيمكن حمله كما خرجه ابن هشام على حذف مضاف، تقديره: فيكف حال الأباعد، أو أن يكون جر (الأباعد) ضرورة شعرية.

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في ديوان المعاني للعسكري٢/٢٤٧، مغني اللبيب ص٢٧٣، القاموس المحيط(كيف)١/٨٥٢، شرح شواهد المغني ٢/ ٥٥٧؛ ؛ وهمع الهوامع ٣/٢١٩.

(٢) ورُوي البيت بكسر القافية للاستدلال به على أنَّ (كيف) حرف عطف، ولا يصح الاستشهاد به، لأنَّه مجهول، ولأنَّ القافية يُحتمل أن تكون مرفوعة مبتدأ، و(كيف) خبر مقدم.

(٣) ابن جماز: كعب بن جماز بن ثعلبة بن خرشة بن عمرو بن سعد بن ذبيان بن رشدان ابن قيس بن جهينة بن زيد بن ليث بن سود بن أسلم بن الجاف بن قضاعة، شهد بدرا والمشاهد كلها، راوي أبي جعفر، وروى عن نافع، وأحد القراء الثلاثة الزائدة على السبعة. (الأنساب للسمعاني٣/٣١٥، ٣١٦، غاية النهاية في طبقات القراء ١/٢٥٥).

(٤) سورة الأنفال آية (٦٧). الْجُمْهُورُ عَلَى نَصْبِ الْآخِرَةِ عَلَى الظَّاهِرِ، وَقُرِئَ شَاذًّا بِالْجَرِّ، تَقْدِيرُهُ: وَاللَّهُ يُرِيدُ عَرَضَ الْآخِرَةِ، فَحُذِفَ الْمُضَافُ، وَبَقِيَ عَمَلُهُ.(يُنظر: التبيان في إعراب القرآن٢/٦٣٢، السبعة في القراءات لابن مجاهد١/١٥١، ت: شوقي ضيف، ط٢: دار المعارف).

(٥) مغني اللبيب ص٢٧٤، ت: د. مازن المبارك، محمد علي حمد، ط٦: دار الفكر، دمشق(١٩٨٥م).

يُنظر: مباحث ودراسات لغوية ص١٥٥، تأليف: الأستاذ الدكتور/ عبد العزيز محمد فاخر، ط١: (١٤٠٢هـ-١٩٨٢م).

المبحث الثاني: (الفاسد لمخالفة القياس)

انتصاب النعت من المعرفة على الحال:

لمَّا كان الغالب اشتقاق الحال وتعريف صاحبه، لأنَّه مخبر عنه به ألزموه التنكير؛ لئلا يتوهم كونهما نعتًا ومنعُوتًا، وأيضًا فإن الحال فضلة ملازم للفضليَّة، فاستثقل واستحق التخفيف بلزوم التنكير.

يقول ابن العِلْج: (قال السيرافي: قد اتُفق على أنَّ الحال لا تكون معرفةً، فلا حاجة إلى الاستدلال. قلتُ: وهذا لا يمنع الاستدلال، مع أنَّه قد قيل في (جهدك، وطاقتك، والعراك) ما قيل؛ ووجه جوازه مع تقدير الضعيف كونه وصفًا في المعنى كان حالًا من المعرفة، فكان من النكرة. وبعضهم جوَّزه لا على ضعفٍ، واستدل بالقياس والسماع، أمَّا القياس: فلأنَّ المعرفة جرت عليها المعرفة صفةً، والنَّكرة حالًا، فلم يراعوا المجانسة، فكذلك لا يُراعى في جانب النَّكرة، ولأنَّه لو يَجُز لَما جاز تقديمها على النَّكرة مع الضَّعف، وقد جاز. وأمَّا السَّماع ففي الحديث: (صلى خلفه رجالٌ قيامًا)[١] والجواب: أنَّ القياس فاسدٌ؛ لأنَّ اختلاف الإعراب لمَّا اختلفت ذات المانع، بخلاف تابع النَّكرة، ولا حجّة في التّقديم؛ لأنَّه إنَّما يتقدّم نعتًا، لا حالًا، فيجب أن يكون حالًا حينئذٍ.)[٢]

نقل ابن العِلْج عن السيرافي أنَّ الحال لا تكون معرفةً، فلا وجه للاستدلال على مجيئها معرفةً، وردَّه بأنَّ الاستدلال لا يُمنع، لأنَّه قد قيل في (جهدك، وطاقتك، والعراك)[٣]، ثمَّ أجاز كون الحال

---

(١) الحديث في الموطأ (باب صلاة الإمام وهو جالس ص١٠٢ برقم ١٠٨) وروايته: (وصلى وراءه قومٌ قيامًا) ت: عبد المجيد تركي، ط١: دار الغرب الإسلامي(١٩٩٤م)، مسند أحمد٤٠٣/٢٣، برقم (١٥٢٥١) وروايته: (وإذا صَلَّيْتُ قَائِمًا، فَصَلُّوا قِيَامًا) ت: شعيب الأرنؤوط آخرون، ط١: مؤسسة الرسالة(١٤٢١هـ- ٢٠٠١م).

(٢) ((قيامًا) حال من رجال. وجاء نكرة بلا مسوغ. (يُنظر: شرح التصريح على التوضيح ٥٨٨/١، ط١: دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان(١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م).

(٣) البسيط في النَّحو ٨٣/١.

ويقصد به العِلج استدلالهم على أنَّ الأصل في الحال التنكير، ووُقُوع الْحَال معرفَة إنَّما يؤول بنكرة، كَقَوْلِهِم: (أرسلها العراك ...) وتأويلهم إياه نَائِب عَن الْحَال وَلَيْسَ بهَا، والتَّقْدِير: (أرسلها معتركةً)، ثمَّ جُعل الْفِعْل مَوضِع اسْم الْفَاعِل لمشابهته إيّاه فَصَارَ (تعترك) ثمَّ جعل الْمصدر مَوضِع الْفِعْل لدلالته عَلَيْهِ، والْحَال وصفٌ وصيغ الْأَوْصَاف غيرُ صِيَغ المصادر، وَمن الاستدلال أيضًا قولهم: (فعلتُه جهدَك وطاقتَك)، والتأويل فيه: فعلته تجتهدُ جهدَك، وتُطيقُ طاقتَك. (يُنظر: اللباب في علل الإعراب والبناء للعكبري ٢٨٥،٢٨٦/١، كشف الإعراب في شرح اللباب للآقسرائي ص٩٥٦، ت: موسى ناصر(الكتاب محقق لرسالة دكتوراه – جامعة الإمام محمد بن سعود- كلية اللغة العربية- الرياض (١٤٣٤هـ- ١٤٣٥هـ).

معرفةً مع ضعفه ؛ معللًا جوازه كون الحال وصفًا في المعنى من المعرفة أو النَّكرة ، ثم نقل عن بعض النُّحاة جوازه دون ضعف مستدلين بالسماع والقياس، أمَّا القياس: فكما جاز أن يختلف المعنى في نعت المعرفة والحال منها وبينهما من الفرق في المعنى، ولم يراعوا المجانسة فيهما، فكذلك لا يُراعى اختلاف المعنى في مجيء النّعت والحال من النّكرة، ولو كانت الحال من النّكرة ممتنعة، وكان رديئاً في الكلام لعلة التنكير، لما جاز جعلها حالاً إذا كانت مقدمة على الاسم مع ضعفه. وأجاب ابن العِلْج علة القياس، واصفًا إياها بالفساد؛ معللًا اختلاف إعراب النّعت والحال من المعرفة، بخلاف إعرابه من النكرة، وأنَّه لا حجَّة في التقديم؛ لأنَّ المُقدم معرفة هو النَّعت لا الحال.

وقد خالف ابن العِلْج ما صرح به سيبويه، فقد ذكر سيبويه أنَّ النعت للمعرفة لا يُنتصب انتصاب النكرة على الحال، لأنَّه لو صح هذا لجاز نعت النكرة، وهذا قبيح ، وإنّما الحال من المعرفة كالحال من النكرة فيما يوجبه العامل، غير أن الحال من النكرة تنوب عن معناها الصفة، والصفة مشاكلة للفظ الأول، فيكون أولى من الحال المخالفة للفظ الأول، وامتنع مجيء الحال معرفة، فيلتبس بالنَّكرة، ولو جاز للزم أن يُقال:(هذا أخوك عبد الله) إذا كان (عبد الله) اسمه الذي يُعرف به؛ لأنَّه قد يكون الاسم للعلم عطف بيان، ويجري ما قبله مجرى النَّعت، فيلزم نصبه على الحال، وهذا قبيح، ثم ذكر مواضع المعرفة فقال: إنَّما تكون المعرفة مبنيًّا عليها، يعني مبتدأ أو مبنيَّة على اسمٍ يعني خبرًا لمبتدأ، أو لكان ونحوها، أو غير اسمٍ من الكلام الذي جرى بالاستئناف له، أو بنصبه على إضمارٍ، فهذا أمر النكرة وأمر المعرفة، فقال:

(واعلم أنَّ ما كان صفة للمعرفة لا يكون حالًا ينتصب انتصابَ النّكرة، وذلك أنَّه لا يَحسُن لك أن تقول: (هذا زيدٌ الطويلَ)، ولا (هذا زيدٌ أخاك)، من قبل أنَّه من قال هذا فينبغي له أن يجعله صفة للنَّكرة، فيقول: (هذا رجلٌ أخوك)، ومثل ذلك في القبح: (هذا زيدٌ أسودَ النّاس)، و(هذا زيدٌ سيّدَ النّاس)، حدثنا بذلك يونس عن أبي عمرو. ولو حسُن أن يكون هذا خبرًا للمعرفة، لجاز أن يكون خبرا للنّكرة، فتقول: (هذا رجلٌ سيّدَ النّاس) من قبل أنَّ نصب (هذا رجلٌ منطلقًا) كنصب (هذا زيدٌ منطلقًا)، فينبغي لما كان حالًا للمعرفة أن يكون حالًا للنّكرة فليس هكذا، ولكن ما كان صفة للنَّكرة جاز أن يكون حالًا للنّكرة كما جاز حالًا للمعرفة، ولا يجوز للمعرفة أن تكون حالًا كما تكون النَّكرة، فتلتبس بالنّكرة، ولو جاز ذلك لقلت: (هذا أخوك عبد الله)، إذا كان (عبد الله) اسمه الذي يُعرف به، وهذا كلامٌ خبيثٌ يُوضع في غير موضعه، إنَّما تكون المعرفة مبنيًّا عليها أو مبنيَّة على اسمٍ أو غير اسمٍ، وتكون صفةً لمعروفٍ لتبيّنه وتؤكّده أن تقطعه من غيره. فإذا أردت الخبر الذي يكون حالا وقع فيه الأمر فلا تضع في موضعه الاسم الذي جُعل ليوضح المعرفة أو تبين به. فالنكرة

تكون حالا وليست تكون شيئا بعينه قد عرفه المخاطَب قبل ذلك، فهذا أمر النكرة، وهذا أمر المعرفة، فأجرِه كما أجروه، وضعْ كل شيء موضعه.)[١]

وصرح السيرافي بما نقله عنه ابن العِلْج، وهو نفي وقوع الحال معرفة، وذكر أنَّه أمرٌ مُسلَّمٌ به، معللًا مشابهة الحال للتمييز في التنكير والنَّصب، فقال: (ذِكر الصفات للمعارف أنَّها لا تكون أحوالًا للمعارف، وهذا مُسلّمٌ إذ كنّا لا نقول: (جاءني زيدٌ الراكب) على الحال، ولا أعلم أحدًا يخالفه في ذلك، ولأنَّ الحال- أيضًا- مُشبَّهة للتمييز؛ لأنّا إذا قلنا: (جاءني زيدٌ)، احتمل أحوالًا شتّى جاء فيها، كما أنّا إذا قلنا: (عشرون)، احتمل أن يكون بعدها أنواع كثيرة، فإذا جئت بنوع منها نكّرته ونصبته، فقلت: (درهمًا، أو ثوبًا)، وكذلك إذا جئت ببعض الأحوال المبهمة نصبته ونكّرته، فقلت: (جاءني زيدٌ راكبًا أو ماشيًا أو مسرعًا أو مبطئًا أو ضاحكًا أو باكيًا).)[٢]

وزاد الوراق معللًا وجوب كون الحال نكرة لأمرين: (أَحدهمَا: أَنَّهَا زَائِدَة لَا فَائِدَة فِيهَا للمخاطب، فَلَو كَانَت معرفَة لم يستفدها الْمُخَاطب، وَمَعَ ذَلِك فَلَو جعلت معرفَة لجرت مجْرى النَّعْت لما قبلهَا من الْمعرفَة، والنَّكرة أَعم من الْمعرفَة. وَالْوَجْه الثَّانِي: وَهُوَ أَجود الْوَجْهَيْنِ، أَنَّ الْحَال هِيَ مضارعة للتَّمييز، لِأَنَّك تُبين بهَا، كَمَا تُبين بالتَّمييز نوع الْمُمَيّز، فَلَمَّا اشْتَركَا فِيمَا ذَكرْنَاهُ، وَكَانَ التَّمْيِيز نكرَة، وَجب أَن تكون الْحَال نكرَة، وَإِنَّمَا قبح الْحَال من النكرَة، إِذا قلت: (جَاءَنِي رجل ضَاحِك)، فأجريت (ضَاحِكًا) نعتًا لـ (الرجل)، ثمَّ لَو قلت: (جَاءَنِي رجل ضَاحِكًا)، فَنصبت (ضَاحِكًا) على الْحَال، كَانَ معنى الْحَال وَمعنى الصّفة وَاحِدًا، لِأَنَّك إِذا قلت: (جَاءَنِي رجل ضَاحِك)، فَلَيْسَ يجب أَن يكون فِي حَال الْخَبَر (ضَاحِكًا)، وَكَذَلِكَ إِذا نصبته على الْحَال، فَلَمَّا اسْتَوَى مَعْنَاهُمَا كَانَ النَّعْت أولى من الْحَال لِاتِّفَاق اللَّفْظ، وَلَيْسَ كَذَلِك حكم نعت الْمعرفَة، لِأَنَّك إِذا قلت: (جَاءَنِي زيدٌ الظريفُ)، وَجب أَلا يكون (الظريف) حَالًا لَهُ وَقت الْخَبَر، لِأَنَّك ذكرته لتُبين بِهِ (زيدًا)، وَ(زيدٌ) معرفَة قد كَانَ مستغنيًا بِنَفسِهِ، فَلَمَّا خفت اخْتِلَاطه بِغَيْرِهِ من (الزّيدين) بَينته بالنعت. وَأَمَّا النكرَة فَلَيْسَ عينًا بَائِنًا، فالصفة إِنَّمَا تُفِيد فِيهَا تَخْصِيصًا، وَلَيْسَ يجب بَقَاء ذَلِك التَّخْصِيص فِي حَال الْخَبَر فَلهَذَا حسُن الْحَال من الْمعرفَة، وقبَّح من النَّكرَة.)[٣]

وقد وافق ابن العِلْج السُهيليّ في جواز مجيء الحال معرفة مع ضعفه، فقد نسب السُهيلي ما نقله ابن العِلْج عن بعض النُّحاة الجواز دون ضعف لأبي الحُسين ابن الطراوة، وصححه مع إيثار ما

---

(١) الكتاب ١١٣/٢، ١١٤.

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي٤٤٢/٢.

(٣) علل النّحو للوراق٣٧١/١.

أجمع عليه النُّحاة من امتناع جوازه، فقال:(حقُّ النكرة إذا جاءت بعدها الصَّفة أن تكون جارية عليها، ليتفق اللفظ، وأمَّا نصب الصّفة على الحال فيُضعف عندهم؛ لاختلاف اللفظ من غير ضرورة. هذا منتهى قول النحويين، وكان شيخنا أبو الحسين – رحمه الله تعالى – يريد هذا القول بالقياس والسّماع. أمَّا القياس فكما جاز أن يختلف المعنى في نعت المعرفة والحال منها إذا قلت: (جاءني زيدٌ الكاتب)، و(جاءني زيدٌ كاتباً)، وبينهما من الفرق في المعنى ما تراه، فما المانع من اختلاف المعنى كذلك في النكرة إذا قلت: (مررت برجل كاتب، أو: برجل كاتباً) ؟، وإذا كان كذلك فلا بد من الحال إذا احتيج إليها، وأمَّا السّماع ففي الحديث: (صلى خلفه رجال قيامًا) ... والذي قاله الشيخ صحيح، ولكن أكثر الكلام على ما قاله النّحويون إيثارًا؛ لاتفاق اللفظ، ولتقارب ما بين المعنيين في النَّكرة، وتباعد ما بينهما في المعرفة، لأنَّ الصّفة في النَّكرة مجهولة عند المخاطب حالًا كانت أو نعتًا، وهي في الصّفة بخلاف ذلك، فتأمّله تعرفه إن شاء الله تعالى.)[1]

وبعُد أرى أنَّ الأولى بالقبول ما ذكره سيبويه وأجمع عليه أكثر النُّحاة، وهو عدم جواز كون الحال معرفةً؛ لقوة ما عللوا به، وأيضًا لأنَّه لمَّا دلّ الدّليلُ على أنَّ الحال حقّها أن تكون نكرة، وجب تأويل ما ورد منها معرفةً، وإلَّا لزم الترك بالدليل، وهو خلاف الأصل.

أمَّا اعتراض ابن العِلْج على قول ابن الطراوة من جواز كون الحال معرفة بلا ضعفٍ، فأوافقه في اعتراضه دون الحكم بالفساد على ما استدل به من القياس، وإن كان جائزًا مع ضعفه كما صرح به السُهيليّ وتبعه ابن العِلْج.

عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة:

اعلم أنَّ رُتْبَةَ الفعل يجب أن يكون أوّلًا، ورتبةُ الفاعل أن يكون بعده، ورتبةُ المفعول أن يكون آخرًا، وقد يتقدّم المفعول لضرب من التوسّع والاهتمامِ به، والنيّةُ به التأخيرُ، ولذلك جاز أن يُقال: (ضرب غلامَه زيدٌ) فـ (الغلامُ) مفعول، وهو مضافٌ إلى ضمير الفاعل، وهو بعده متأخرٌ عنه، فهو في الظاهر إضمارٌ قبل الذكر، لكنّه لمّا كان مفعولًا، كانت النيةُ به التأخير؛ لأنّه لمّا وقع في غير موضعه، كانت النيّة به التأخيرَ إلى موضعه، ويكون الضميرُ قد تقدّم في اللفظ دون المعنى، وذلك جائزٌ، أمَّا إذا قلت: (ضرب غلامُه زيدًا)، برفع (الغلام)، مع أنَّه متّصلٌ بضمير المفعول، فقد منعه بعض النُّحاة، **واعترض ابن العِلْج بفساده، فقال: (ومُنِع هذا الإضمار قبل الذّكر في باب الفاعلين، وهو فاسدٌ؛ لصحة وروده، ومنهم من جوزه، وشرط أن لا يكون لازم التأخر لفظًا ومعنىً، فلذلك لا يجوز:(ضرب غلامُهُ زيدًا) ، ولذلك جاز في باب الفاعلين؛ لأنَّه ليس بلازم له**

(١) نتائج الفكر للسهيلي في النّحو ١/١٨٢، ١٨٣، ط١: دار الكتب العلمية، بيروت(١٤١٢ هـ- ١٩٩٢ م).

أن يكون متأخرًا، بل يصح أن تقول: ضربتُ زيدًا، وضرَبَني، وجاز أيضًا:(ضربتُ غلامَهُ زيدٌ).)[١]

أجاز ابن العِلْج الإضمار قبل الذكر مطلقًا في باب الفاعلين؛ لورود السَّماع به، واعترض على منع الإضمار بالفساد، وذكر انَّ بعضهم جوزه بشرط لزوم التأخر لفظًا ومعنىً، ومنعوا قولهم: (ضرب غلامُهُ زيدًا)، ثم صرح بجوازه معللًا عدم لزوم تأخره.

والإضمار قبل الذّكر في الفاعل المُتقدم منعه المبرد فأجاز تقديم الضمير مع المفعول وهو في نيّة التأخيرُ من قولهم: (ضرب غلامَه زيدٌ)، ومنع تقديمه مع الفاعل، فقال:(أَلا ترى أَنَّك تَقول: (ضرب غُلَامَه زيدٌ)؛ لِأَنَّ (الْغُلَام) فِي الْمَعْنى مُؤخر، وَالْفَاعِل فِي الْحَقِيقَة قبل الْمَفْعُول، وَلَو قلت: (ضرب غُلَامُهُ زيدًا) كَانَ محالًا؛ لِأَنَّ (الْغُلَام) فِي مَوْضِعه لَا يجوز أَن ينوى بِهِ غير ذَلِك الْموضع.)[٢]

وتبعه ابن السراج، فقال:(فلو قدَّمتَ فقلت: (ضَربَ غلامُهُ زيدًا)، تريدُ: (ضربَ زيدًا غلامُهُ) لم يجزْ؛ لأنَّك قدمتَ المُضمرَ على الظاهر في اللفظ والمرتبةِ؛ لأنَّ حق الفاعل أن يكون قبل المفعول، فإذا كان في موضعه وعلى معناه فليس لك أن تنوي به غير موضعه، إنَّما تنوي بما كان في غير موضعهِ فافهم هذا.)[٣]

وابن العِلْج في نصه السابق قد وافق ابن جني في جواز الإضمار مطلقًا في باب الفاعلين، سواءً قُدّم المفعول على الفاعل وفيه ضمير الفاعل، أو العكس وفي الفاعل ضمير المفعول، وفسَّر ابن جني علة امتناع قولهم: (ضرب غلامُهُ زيدًا) وهي إضافة الفاعل إلى ضمير المفعول، وفساد تقدم المضمر على الظاهر لفظًا ومعنىً، وصرح بالجواز خلافًا للجماعة لورود السماع به، فقال: (باب في نقض المراتب إذا عرض هناك عارض، من ذلك امتناعهم من تقديم الفاعل في نحو: (ضرب غلامُه زيدًا) فهذا لم يمتنع من حيث كان الفاعل ليس رتبته التّقديم وإنَّما امتنع لقرينة انضمّت إليه، وهي إضافة الفاعل إلى ضمير المفعول وفساد تقدم المضمر على مظهره لفظًا ومعنىً، فلهذا وجب إذا أردت تصحيح المسألة أن تُؤخر الفاعل، فتقول: (ضرب زيدًا غلامُهُ)، وعليه قول الله سبحانه:

---

(١) البسيط في النحو ١/١٧٧، ١٧٨.

(٢) المقتضب ٤/١٠٢.

(٣) الأصول ٢/٢٣٨.

{وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ}[١]، وأجمعوا على أن ليس بجائزٍ (ضرب غلامُهُ زيدًا)؛ لتقدم المضمر على مظهره لفظًا ومعنىً، وقالوا في قول النابغة:

جَزَى رَبُّه عَنِّى عَدىَّ بن حَاتِمْ * جَزَاءَ الكِلاب العَاوِيَاتِ، وقَدَ فَعَلْ** [٢]

إنَّ الهاء عائدة على مذكور متقدم كل ذلك لئلَّا يتقدم ضمير المفعول عليه مضافًا إلى الفاعل، فيكون مقدمًا عليه لفظًا ومعنىً، وأمَّا أنا فأُجيز أن تكون الهاء في قوله:

**** جَزَى رَبُّه عَنِّى عَدىَّ بن حَاتِمْ ****

عائدة على "عدي" خلافًا على الجماعة.)[٣]

ونسب أبو حيان لابن جني استدلاله بالقياس وهو أنَّه قد تكثُر الفروع وتطرد حتى تصير كالأصول، وتُشبَّه الأصول بها، فقال: (وأمَّا القياس فقال ابن جني قد تكثُر الفروع وتطرد حتى تصير كالأصول، وتُشبَّه الأصول بها من ذلك قول ذي الرُّمة [٤]:

**** وَرَمْلٍ كَأَوْرَاكِ الْعَذَارَى قَطَعْتُهُ ****

والعادة أن تُشبَّه أعجاز النساء بكثبان الأقفاء، فلمَّا كثُر ذلك واطّرد عكس الشاعرُ التّشبيه، فجعل أوراك العذارى أصلًا وشبَه به الرمل، وكذلك كثُر تقديم المفعول على الفاعل، صار وإن كان مؤخرًا في اللفظ كأنَّه مقدّم في الرُّتبة، فجاز أن يعود الضمير من الفاعل عليه وإن كان الفاعل مُقدَّمًا والمفعول مؤخرًا، كما جاز أن يعود الضمير من المفعول إذا كان مُقدَّمًا على الفاعل وإن كان مؤخرًا في قولنا: (ضرب غُلامَه زيدٌ).)[٥]

وصححه ابن مالك، معللًا لجوازه ورود السَّماع به، والقياس يُرجحه فقد أجاز البصريون (ضربوني وضربت الزيْدِين) على أنَّ مُفسِّر واو الجماعة معمول معطوف على عاملها، والمعطوف ومعموله أولى في استحقاق التأخير من المفعول بالنسبة للفاعل في نحو:(ضرب غلامُهُ زيدًا)، وهو شائع

---

(١) سورة البقرة آية (١٢٤).

(٢) البيت من الطويل للنابغة الذبياني في ديوانه١٩١/١، ت: محمد أبو الفضل، ط٢: دار المعارف. وروايته: (جزى اللهُ عبسًا في المواطنِ كلِّها)، والبيت من شواهد الخصائص ٢٩٥/١، بلا نسبة في شرح المفصل ٢٠٣/١، شرح الجمل لابن عصفور١٤/٢؛ شرح الرضي ١٨٨/١؛ أوضح المسالك١١٠/٢؛ شرح شذور الذهب١٧٨/١؛ شرح التصريح ٢١٦/١؛ الهمع ٢٦٦/١؛ حاشية الصبان٨٤/٢؛ التذييل والتكميل ٢٩١/٦.

(٣) الخصائص لابن جني ٢٩٥/١، ط٤: الهيئة العامة المصرية للكتاب.

(٤) البيت من الطويل لذي الرُّمة في ديوانه ١١٣١/٢، ت: عبد القدوس أبو صالح، ط١: مؤسسة الإيمان، جدة (١٩٨٢ م – ١٤٠٢ هـ) هذا مطلع البيت، وعجزه: ** إِذَا جَلَّلَتْهُ الْمُظْلِمَاتُ الْحَنَادِسُ**، وهو من شواهد الخصائص٣٠١/١، ١٧٨/٢؛ المقاصد النحوية٥٠٥/١؛ تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد١٩٨/١.

(٥) تذكرة النُّحاة ص٣٦٤، ٣٦٥، ت: عفيف عبد الرحمن، ط١: مؤسسة الرسالة، بيروت(١٤٠٦هـ-١٩٨٦م).

جائز في الاختيار مع لزوم وجوبه، وكذلك أولى من إبدال (زيد) من الهاء في نحو(ضربته زيدًا) بإجماع النُّحاة، وهو تابع والتابع مؤخر في الرتبة والاستعمال، فقال:(والنَّحويون إلَّا أبا الفتح يحكمون بمنع مثل هذا، والصحيح جوازه لوروده عن العرب في الأبيات المذكورة وغيرها، ولأنَّ جواز نحو: (ضرب غلامُهُ زيدًا)، أسهل من جواز: (ضربوني وضربت الزيْدِين)، ونحو: (ضربته زيدًا)، على إبدال زيد من الهاء، وقد أجاز الأولَ البَّصريون، وأُجيز الثاني بإجماع، حكاه ابن كيسان، وكلاهما فيه ما في: (ضرب غلامُهُ زيدًا) من تقديم ضميرٍ على مُفَسِّر مُؤَخر الرُّتبة، لأنَّ مُفسِّر واو (ضربوني) معمولُ معطوفٍ على عاملها، والمعطوف ومعمولهُ أمكن في استحقاق التأخير من المفعول بالنَّسبة إلى الفاعل، لأنَّ تقدم المفعول على الفاعل يجوز في الاختيار كثيرًا، وقد يجب، وتقدُّم المعطوف وما يتعلق به على المعطوف عليه بخلاف ذلك، فيُلزم من أجاز: (ضربوني وضربت الزيْدِين) أن يحكم بأولية جواز (ضربَ غلامُهُ زيدًا)، لما ذكرناه، وكذلك يُلزم من أجاز إبدال ظاهر من مضمر لا مفسِّر له غيره نحو: (ضربته زيدًا)، و(اللهم صلّ عليه الرؤوف الرحيم)، لأنَّ البدل تابع، والتَّابع مؤخرٌ بالرَّتبة، ومؤخرٌ في الاستعمال على سبيل اللزوم، والمفعول ليس كذلك إذا لم يلزم تأخيره.)[١]

وعزاه الرضي للأخفش واختار جوازه على قلة، وردَّ على البصريين منعه بما أجازوه في باب التنازع من نحو: (ضربوني وضربت الزيْدِين)، فقال: (وقد جوَّز الأخفش وتبعه ابن جني، نحو: (ضرب غلامُهُ زيدًا)، أي اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل؛ لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كاقتضائه للفاعل، واستشهد بقوله:

جَزَى رَبُّه عَنِّى عَدىَّ بن حَاتِمْ * جَزَاءَ الكِلَاب العَاوِيَاتِ، وقَدَ فَعَلْ**

.. والأولى تجويز ما ذهبا إليه، لكن على قلة، وليس للبصريّة منعه مع قولهم في باب التنازع بما قالوا.)[٢]

وأرى أنَّ اعتراض ابن العِلْج على منع الإضمار في الفاعل المتقدم على المفعول محله القبول، لجوازه؛ فقد ثبت في كلامهم الإضمار قبل الذكر، وورود السَّماع به، وسماعه عن فصحاء العرب حجةٌ على من منع، وأيضًا القياس يُؤيده، والأصل عدم مخالفه القياس وسلوك محجته مهما أمكن العمل به فلا يُعدل عنه.

---

(١) شرح تسهيل الفوائد ١٦١/١، ١٦٢، يُنظر: التذييل والتكميل٢٦١/٢، ٢٦٢، ت: د.حسن هنداوي، ط١: دار القلم، دمشق.

(٢) شرح الكافية١٨٩/١.

أصل ضمير المتكلم (أنا):

الضمائر بحسب مدلولها تنقسم إلى ما يدل على تكلم أو خطاب أو غيبة، وتنقسم بحسب ظهرها في الكلام وعدم ظهورها إلى بارز ومستتر، ومن ضمائر التكلم البارزة الضمير (أنا)، واختُلف في أصل وضعه على حرفين أم ثلاثة، **وقد اعترض ابن العِلْج بفساد القول أنَّ ضمير المتكلم(أنا) هو جميع حروفه موضوعًا على ثلاثة أحرف كلها الضمير، فقال:(وأمَّا المُنفصل للمتكلِّم المذكر فـ (أنا)، والضميرُ هو الألف والنون؛ لأنَّه لمَّا كان منفصلًا فأقلُّهُ أنْ يكون على حرفين، وبه صحَّ الانفصال؛ إذ المراد الاختصار. وقيل: إنَّ الضمير هو الجميع. واستُدل على فسادِه: أنَّ الألف للوقف كالهاء، يدل عليه قولهم: أنْه، فيقفون بالهاء، ولأنَّهم يسقطونها في الدرج، فيقولون: أنْ أفعلُ، وأمَّا من أثبتها على هذا من القُرَّاء؛ فلأنَّه أجرى الوقف مجرى الوصل، كما اتَّفقوا على قوله (سُلْطَانِيه)[١] ونحوه.)[٢]**

وابن العِلج قد صرح بأنَّ الضمير في(أنا) الألف والنون، وأقلّ الضمير على حرفين؛ لأنَّ الغرض منه الاختصار، وذكر أنَّ البعض ذهب إلى أنَّ الضمير هو جميع أحرف (أنا)، واعترض عليه مُستدلًا لفساده بالسَّماع وهو الوقف عليه بالهاء بدلًا من الألف، فيقولون:(أنْه)، وبأنَّها تسقط في الوصل من قولهم: (أنْ أفعلُ)، ثم تعقب ذلك أنَّ قراءة بعض القُرَّاء بالألف من إجراء الوقف مجرى الوصل، كما أجروه في (سلطانيه) وصلًا ووقفًا.

وقد وافق ابن العِلْج سيبويه فقد صرح أنَّ الضمير في (أنا) هو الألف والنون، والألف الأخيرة زيدت وقفًا لبيان حركة النون، ودليل ذلك سقوطها وصلًا، ونظيرة الألف في (أنا) وإثباتها وقفًا، الهاء في (طلحة) إذا وُقِف عليها في النداء، فقال:(ومن ذلك قولهم: (أنا)، فإذا وصل قال: (أن أقول ذاك). ولا يكون في الوقف في (أنا) إلَّا الألف، لم تُجعل بمنزلة (هو)؛ لأنَّ (هو) آخرها حرف مدٍّ، والنون خفيَّة، فجُمعت أنَّها على أقل عدد ما يتكلم به مفرداً، وأنَّ آخرها خفيٌّ ليس بحرف إعراب، فحملهم ذلك على هذا. ونظيرة (أنا) مع هذا (الهاء) التي تلزم (طلحة) في أكثر كلامهم في النّداء، إذا وقفت، فكما لزمت تلك لزمت هذه الألف.)[٣]

وإليه ذهب ابن السّراج، والسيرافي[٤]، يقول ابن السراج: (فللمتكلم (أنا)، فالاسم الألف والنون، وإنَّما

---

(١) سورة الحاقة آية (٢٩) من قوله تعالى: ﴿هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيه﴾ قرأها حمزة بحذف الهاء في الوصل، وقرأ الباقون بالهاء في الوصل. (يُنظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكي القيسي١/٣٠٧، ت: محي الدين رمضان، ط: مجمع اللغة العربية، دمشق (١٣٩٤هـ- ١٩٧٤م).

(٢) البسيط في النحو١/١٩٥، ١٩٦.

(٣) الكتاب ٤/١٦٤.

(٤) شرح كتاب سيبويه ١/٢٠٥.

تأتي بهذه الألف الأخيرة في الوقف، فإن وصلت سقطت، فقلت: (أنْ فعلتُ ذاكَ).) [١]
وعزاه ابن يعيش لجمهور البصريين، فقال: (فالمتكلّمُ (أَنَا) إذا كان وحده، فالألفُ والنون هو الاسمُ عند البصريين، والألفُ الأخيرة أُتي بها في الوقف لبيانِ الحركة، فهي كالهاء في (اغْزُهْ) ، و(ارْمِهْ)، وإذا وصلتَ، حذفتَها كما تحذِف الهاء في الوصل.)[٢]
وتبعه الرضي معللًا لهم أنَّ الألف إنّما جيء بها للوقف، ولو سقطت لسقطت الفتحة وقفًا، فيلتبس بـ(أنْ) الحرفية، وبأنَّه قد يوقف على النون ساكنة وتُبيَّن فتحتها بهاء السكت وقفًا، والسَّماع يؤيده، فقال: (وهو عند البصريين، همزة ونون مفتوحة، والألف يؤتي بها بعد النون في حالة الوقف لبيان الفتح؛ لأنَّه لولا الألف لسقطت الفتحة للوقف، فكان يلتبس بـ (أنْ) الحرفية، لسكون النون، فلذا يُكتب بالألف، لأنَّ الخط مبني على الوقف والابتداء، وقد يوقف على نونها ساكنة، وقد تُبيَّن فتحتها وقفًا بهاء السكت، قال حاتم: (هكذا فزدي أنَهْ) ، وقال:

إنْ كُنْتُ أَدْرِي فعَلَيَّ بَدَنَه * من كَثْرَةِ التخْلِيط فيَّ مَنْ أَنَهْ** [٣])[٤]

وهو ظاهر اختيار الرضي معللًا له بأنَّ سقوط الألف في الوصل في الأغلب مع فتح النون أو سكونه يدل على زيادتها، فقال: (وسقوطه في الوصل، في الأغلب، مع فتح النون أو سكونه، ومعاقبة هاء السكت له وقفًا دليلان على زيادته، وكونه لبيان الحركة وقفًا.)[٥]
وخالف الكوفيون فيما نقله عنهم ابن يعيش أنَّ مجموع الاسم(أنا) هو الضمير، واحتجوا بوروده في الشعر وثبوت الألف وصلًا، وبها قرأ القُرَّاء، يقول ابن يعيش: (وذهب الكوفيون إلى أنّها بكمالها هو الاسمُ، واحتجّوا لذلك بقول الشاعر [من الوافر]:

أَنَا سَيْفُ العَشِيرةِ فاعْرِفُونِي * حَمِيدٌ قد تَذَرَّيْتُ السَّنامَا**[٦]

---

(١) الأصول٢/١١٦.
(٢) شرح المفصل٢/٣٠٤.
(٣) البيت من الرجز لم يُعرف قائله، ونُسب لإعرابيٍّ من البصرة في النص الكامل لكتاب العواصم من القواصم للمعافري ص٢٧، ت: عمار طالبي، ط: مكتبة دار التراث، مصر، بلا نسبة في شرح المفصل ٣٠٥/٢؛ شرح الرضي ٤١٧/٢؛ الدر المصون للسمين٥٥٤/٢، ت: أحمد الخراط، ط: دار القلم، دمشق؛ نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب لشهاب التلمساني ٢٨٨/٥، ت: إحسان عباس، ط١: دار صادر، بيروت– لبنان (١٩٩٧م).
(٤) شرح الرضي٤١٦/٢، ٤١٧، ت: د. يوسف حسن عمر، ط: جامعة قار يونس، ليبيا (١٣٩٥هـ– ١٩٧٥ م)
(٥) المرجع السابق٤١٧/٢.
(٦) البيت من الوافر لحُميد بن ثور في شرح الجمل لابن عصفور٢٩١/١، ٢٢/٢، تمهيد القواعد٤٩٩/١، ٧/ ٣٤٠٤؛ بلا نسبة في شرح كتاب سيبويه للسيرافي٣٥/٥/٢٠٥/١؛ المنصف لابن جني١٠/١، ١١، ط١: دار إحياء التراث(١٣٧٣هـ– ١٩٥٤م)؛ شرح المفصل٢٣٥/٥؛ شرح الرضي٤١٧/٢؛ شرح الشافية للرضي٢٩٥/٢، ت: محي الدين وآخرون، ط:دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان(١٣٩٥هـ – ١٩٧٥م)؛ إرشاد السالك لابن القيم ٦٥٠/٢؛ ت: محمد عوض، ط١:(١٣٧٣ هـ – ١٩٥٤ م)؛ التذييل والتكميل١٩٥/٢، المرتجل ٣٢٨/١.

وجهُ الشاهد أنّه أثبتَ الألفَ في حالِ الوصل، ومنه قِراءةُ نافع: **{أَنَا أُحْيِي}**[١]، قالوا: فإثباتُها في الوصل دليلٌ على ما قلناه.)[٢]

وأيده ابن مالك معللًا لاختياره بأنَّ تميمًا يثبتونها وصلًا ووقفًا وبها قرأ نافع، وبأنَّ من ادعى مراعاة الأصل فيها من كون النون مفتوحة دون ألف دلالة على الألف المحذوفة، إذ لو كانت النون ساكنة كان بنائها لازمًا وقبلها حركة كحروف الجر(من، وعن) وكان حقه السكون، ولو حُرك وقفًا لزم صونها بهاء السكت أو الألف، وعليه لزم القول بأنَّ الألف أصل وإذا حُذفت كان حذفها عارضًا، وبقيت الفتحة دليلًا عليها، لوجود النظير كـ (ما) الاستفهامية المجرورة عند الوقف عليها من قولهم: (لمَ فعلت)، حيث قال: (والصحيح أنَّ (أنا) بثبوت الألف وقفًا ووصلًا هو الأصل، وهي لغة بني تميم، وبذلك قرأ نافع قبل همزة قطع كـ**{أَنَا أُحْيِي}**، و**{إِن تُرَنِ أَنَا أَقَلَّ}**[٣]، وقرأ بها أيضًا ابن عامر في قوله تعالى:**{لَّكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي}**[٤]، والأصل: لكِنْ أَنَا، ثم نقلت حركة الهمزة إلى النون، وأدغمت النون في النون، ولمراعاة الأصل كان نون (أنا) مفتوحًا في لغة من لفظ به دون ألف وجعل الفتحة دليلًا عليها، كما أنّ من حذف ألف (أمَا) في الاستفتاح قال: (أَمَ والله)، ولو كان وضع (أنا) في الأصل من همزة ونون فحسب لكانت النون ساكنة؛ لأنَّها آخر مبني بناء لازمًا، وقبلها حركة، وما كان هكذا فحقّه السكون كـ(من، وعن، وأنْ، ولن)، ولو حُرك على سبيل الشذوذ لم يُعبأ بحركته حيث يلزم صونها في الوقف بزيادة ألف أو هاء سكت، فإذا قيل: إنَّ الألف أصل وحذفها عارض، وأبقيت الفتحة دليلًا عليها، سَلِم من مخالفة النظير وتكلُّف التقدير، لكون (أنا) في تخفيفه بحذف

---

(١) سورة البقرة آية (٢٥٨) من قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ﴾، قرأها نافع بإثبات الألف في الوصل، وقرأ الباقون بغير ألف، والجميع بالألف وقفًا، وحجة نافع من إثبات الألف وصلًا أنَّه لمَّا تمكَّن له مدّ الألف للهمزة، كره أن يحذف الألف، ويحذف مدَّتها، فأثبتها في الموضع الذي يصحب الألف فيه المدّ، وحذفها في الموضع الذي لا تصحب فيه الألف فيه المدّ، نحو: ﴿أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي﴾ (يوسف١٠٨).

(٢) (يُنظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكي القيسي ٣٠٦/١، ت: محي الدين رمضان، ط: مجمع اللغة العربية، دمشق (١٣٩٤هـ- ١٩٧٤م).)

(٣) شرح المفصل٣٠٥/٢.

سورة الكهف آية (٣٩).

(٤) سورة الكهف آية (٣٨)، قرأها ابن عامر بألف في الوصل، أجرى الوصل مجرى الوقف، وحذفها الباقون، وكلهم وقف بالألف. (يُنظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع٦٢/٢).

والأصل فيه: (لكِنْ أَنَا)، فخففت همزة (أنا) وتخفيفها أن تُنقل حركتها إلى الساكن الذي قبلها، وتُحذف الهمزة فبقي (لكِنَنَا) بنونين مفتوحتين، ثم أدغمت النون الأولى في الثانية فبقي (لكِنّا) والألف الساكنة الأخيرة من (أنا) تكون مثبتة في حال الوقف، محذوفة في حال الوصل، وهذه مثبتة على الأحوال كلها إجراءً للوصل مجرى الوقف.

ألفه وبقاء الفتحة دليلًا مُذَكِّرا بِرَدِّ ما يوقف عليه، نظير (أمَا) حين قيل: (أمَ والله)، ونظير (مَا) الاستفهامية إذا حذف ألفها في الجر، فقيل: (لِمَ فعلت؟).)[١]

وردَّ ابن يعيش حُجة الكوفيين، من قول الشاعر: (أَنَا سَيْفُ العَشِيرةِ)، وقراءة نافع بقلته، لأنَّ الغالب سقوطها، ولو جاز القول به كان الأولى القول به على الضرورة، فقال: (ولا حجّةَ في ذلك لقِلّته؛ ولأنّ الأعمّ الأغلبَ سُقوطُها. ومُجازُ البيت والقراءةِ على إجراء الوصل مُجرى الوقف، وهو بالضرورة أشبه.)[٢]

وبعد، فأرى عدم موافقة ابن العِلْج في اعتراضه وما استدَّل به لإثبات فساده، وذلك لثبوت قراءة بعض القُرَّاء بها كقراءة نافع، وابن عامر، وهو حجة فلا يمكن إنكارها، ولثبوت عدة لغات واردة عن العرب في الضمير(أنا) وهي: إثبات الألف وقفًا وحذفها وصلًا لغة الحجازيين، وإثبات الألف وقفًا ووصلاً لغة تميم، ونُقلت عن قيس وربيعة، وإطالة الألف الأولى وحذف الأخيرة في (آن) لغة قضاعة حكها الفراء، و(أنْ) بحذف الألف وسكون النون حكاها قطرب[٣]، وما ثبت لغة عن العرب لا يمكن إنكاره، أو ادعاء فساده، وهو حجة ما نطقت به العرب، وإن كان قليلًا.

---

(١) شرح التسهيل ١/١٤١.

(٢) شرح المفصل٢/٣٠٥.

(٣) يُنظر: شرح المفصل٢/٣٠٦، شرح الجمل لابن عصفور٢/٢٢، شرح التسهيل١/١٤١، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني٢/٦٩-٧١، شرح الأشموني١/٩١،٩٠، الهمع١/٢٣٦.

إعراب مفسر الضمير الملفوظ به على البدل:

مُفسر الضمير، إمَّا ملفوظٌ به، أو غير ملفوظٍ به، وغيرُ الملفوظِ به يُغني عنه سياق الكلام وقرينة الحال، كقوله تعالى: **{حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ}**(١) يعني الشمس، وقوله: **{مَا تَرَكَ عَلَى ظَهْرِهَا مِن دَابَّةٍ}**(٢) يعني الأرض، وأمَّا الملفوظ به فإمَّا مذكور بعده، أو قبله، وما بعده، إمَّا جملةٌ، كضمير الأمر والشأن، وإمَّا مفرد، وهو إمَّا موضوعٌ لبيانٍ، كالتمييز في (رُبَّهُ رجلًا)، و(نعم رجلًا زيدٌ)، وإمَّا لبدلٍ **وهذا ما نقل فيه ابن العِلج أنَّ القول بمنعه فاسدٌ، لورود السَّماع به، فقال: (وإمَّا لبدلٍ في: (مررت به المسكينِ)، وهو مختلف فيه؛ فأجازه جماعةٌ، ومنعته أخرى، وهو فاسدٌ؛ لأنَّه سُمعَ في قوله: ** فلاَ تلُمْه أَن ينَام البَائِسَا(٣) ****

وقوله: وقد ماتَ خَيراهُمْ فلم يُهلِكاهُم *** عشيَّةَ بانا رهطُ كعبٍ وحاتِمِ(٤)

فأبدلهما من ضمير (خيراهُمْ).)(٥)

وابن العِلْج في استدلاله على جواز إعراب مفسر الضمير بدلًا في قولهم: (مررتُ به المسكينِ) موافقٌ لما ذهب إليه الخليل من وجهٍ، فقد نقل سيبويه عنه جواز الجر، والرفع، والنصب في (المسكين)، أمَّا الجر فعلى البدل وفيه معنى التّرحم، والرفع فيه من وجهين: الأول: الرفع فيه على الاستئناف وإضمار الخبر، كأنَّه قال: مررتُ به، قال من هو: فأُجيب: المسكينُ هو، والثاني: الرفع على الابتداء، وخبره (مررت به) فيكون من تقديم الخبر، وأمَّا النصب فعلى إضمار فعلٍ على معنى التّرحم وهو فعل لا يظهر كما لا يظهر فعل المدح والذم، والتقدير: ارحم المسكينَ، كما يُقال: (بِنا تميمًا) فالنصب فيه على إضمار فعلٍ فيه معنى الفخر، يقول سيبويه: (وزعم الخليل أنَّه يقول:

---

(١) سورة ص آية (٣٢).

(٢) سورة فاطر آية (٤٥).

(٣) البيت من بحر الرجز مجهول القائل، وهو من شواهد الكتاب ٧٥/٢، سر صناعة الإعراب لابن جني ٣٢٧/٢، ط١: دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان (١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م)؛ الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب لابن عدلان٤٦/١، ت: حاتم الضامن، ط٢: مؤسسة الرسالة، بيروت (١٤٠٥هـ– ١٩٨٥م)؛ شرح الجمل الكبير١٢/٢؛ التذييل والتكميل٢٦٨/٢؛ مغني اللبيب٥٩٣/١؛٦٣٩/١؛ الهمع٢٧١/١؛ ١٧٩/٣؛ تمهيد القواعد٤٦٤٠/٩.

(٤) اللغة: قرقرى: موضع مخصب، كوانسا: يقال: كنس الظبي وبقر الوحش دخل كناسه، أي: بيته، فاستعاره هنا للإبل، فهو ينعت إبلًا بركت بعد أن شبعت فلذا نام راعيها؛ لأنها غير محتاجة إلى الرعي، وأصل البائس: الفقير، فجعله هنا لمن أجهده العمل على معنى الترحم.

(٥) البيت من... للفرزدق لم أعثر عليه في ديوانه وهو من شواهد الكامل في اللغة والأدب للمبرد١٨١/١، ت: محمد أبو الفضل، ط٣: دار الفكر العربي، القاهرة (١٤١٧ هـ – ١٩٩٧ م)؛ شرح الجمل الكبير١٢/٢، التذييل والتكميل ٢٦٨/٢؛ الدر الفريد وبيت القصيد للمستعصمي٨٧/٨، ت: كامل الجبوري، ط١: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان (١٤٣٦هـ– ٢٠١٥ م).

البسيط في النّحو ٢٤١/١.

(مررتُ به المسكينِ)، على البدل، وفيه معنى التَّرحّم، وبدله كبدل (مررتُ به أخيك)، وقال:

فَأَصْبَحَتْ بقَرْقَرَى كَوانِسَا * فلا تَلُمْهُ أَنْ يَنامَ البائِسَا.**

وكان الخليل يقول: إن شئت رفعتَه من وجهين فقلتَ: (مررت به البائسُ)، كأنَّه لمَّا قال: (مررتُ به)، قال: (المسكينُ هو)، كما يقول مبتدئًا: (المسكينُ هو)، و(البائسُ أنت)، وإن شاء قال: مررت به المسكينُ هو، والبائس أنت، وإن شاء قال: (مررت به المسكينَ)، كما قال:

**** بِنا تميمًا يُكشَف الضّبابْ[1]****

وفيه معنى الترحم، كما كان في قوله: رَحْمَةُ اللهِ عليه معنى رَحِمَهُ اللهُ. فما يُترحّم به يجوز فيه هذان الوجهان، وهو قول الخليل رحمه الله. وقال أيضًا: يكون (مررتُ به المسكينُ) على: المسكينُ مررتُ به، وهذا بمنزلة (لقيتُه عبدُ الله)، إذا أراد (عبدُ الله لقيتُه). وهذا في الشعر كثير.)[2]

وهو ظاهر قول ابن الناظم في معرض حديثه الفرق بين البدل والعطف، فذكر أنَّ البدلَ على نية تكرار العامل، فهو في نية المُصرح بالجار والعامل معًا، فقال: (وأما البدل فالفرق بينه وبين العطف أن البدل في نية تكرار العامل، فإتباعه الضمير المجرور في الحقيقة إتباع له وللجار جميعًا، لأن البدل في قوة المصرح معه بالعامل، وليس كذلك المعطوف، فجاز أن تقول: مررت به المسكين جواز قولك: مررت به وبزيد.)[3]

وعزاه ابن عصفور[4]، وأبو حيان للأخفش وصححاه لورود السَّماع به، فقال أبو حيان:

(والصحيح جواز ذلك، وهو مذهب أبي الحسن، والدليل على ذلك قول الفرزدق:

وقد ماتَ خَيراهُمْ فلم يُهلِكاهُم * عشيَّةَ بانا رهطُ كعبٍ وحاتِمِ**

فالضمير المخفوض عائد على ما أُبدل منه، وهو: رهط كعب وحاتم، كأنه قال: وقد مات خيرا رهط كعبٍ وحاتم، فلم يهلكاهم. وقول الآخر:

فَأَصْبَحَتْ بقَرْقَرَى كَوانِسَا * فلا تَلُمْهُ أَنْ يَنامَ البائِسَا**

فالضمير المنصوب في "تلمه" عائد على ما أبدل منه، وهو: البائس، كأنه قال: فلا تلم البائس أن ينام.)[5]

---

(١) البيت من الرجز لرؤبة في ديوانه ص١٦٩، ط: دار ابن قتيبة، الكويت هذا عجزه، صدره:

(٢) ****رَاحَتْ وَراحَ كعَصَا السَيْسَاب**** وهو من شواهد الكتاب٢/٢٣٤؛ توضيح المقاصد والمسالك٣/١١٥٠؛ الهمع٢/٣١؛ بلا نسبة في شرح كتاب سيبويه للسيرافي٢/٤٠٣؛ شرح المفصل١/٣٧١؛ شرح التسهيل٣/٤٣٤؛ شرح الرضي١/٤٣٢؛ ارتشاف الضرب ٥/٢٢٤٨؛ حاشية الصبان٣/٢٧٧؛ تمهيد القواعد٧/٣٦٦٦.

(٣) الكتاب٢/٧٥، ٧٦.

(٤) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك١/٣٨٨، ت: محمد باسل،ط١: دار الكتب العلمية(١٤٢٠هـ -٢٠٠٠م).

(٥) شرح الجمل الكبير٢/١٢.

التذييل والتكميل٢/٢٦٨.

ونسب سيبويه ليونس مخالفته الخليل في إعراب مُفسر الضمير من قولهم: (مررت به المسكينَ) بالنصب على الحال، وردَّه بأنّ الحال لا تدخلها الألف واللام، ولو جاز القول به، لجاز قولهم: (مررت بعبدِ الله الظريفَ)، فقال: (وأما يونس فيقول: (مررتُ به المسكينَ) على قوله: مررتُ به مسكينًا، وهذا لا يجوز لأنَّه لا ينبغي أن يجعله حالًا ويَدخل فيه الألفُ واللام، ولو جاز هذا لجاز مررتُ بعبد الله الظريفَ، تريد: ظريفًا.)[١]

ثم تعقب مذهبي الخليل ويونس ما مفاده منع إعراب مُفسر الضمير على البدل أو الحال، بأنَّ الأحسن في(المسكينَ) النصب بالحمل على الفعل، كأنَّه قال: (لقيتُ المسكينَ)؛ معللًا أولوية الحمل على الفعل فرارًا من وصف الضمير، فقال: (ولكنَّك إن شئت حملته على أحسنَ من هذا، كأنَّه قال: لقيتُ المسكينَ، لأنَّه إذا قال: مررتُ بعبد الله فهو عملٌ، كأنَّه أضمر عملًا. وكأنَّ الذين حملوه على هذا إنَّما حملوه عليه فِرارًا من أن يصفوا المضمَر، فكان حملهم إيّاه على الفعل أحسنَ.)[٢]

وأرى موافقه ابن العِلْج في اعتراضه على من منع إعراب مُفسّر الضمير على البدل كسيبويه وغيره من النُّحاة دون الحكم بفساده، وذلك لسماع الجواز عن العرب، ولأنَّ البدل في نية تكرار العامل، فإتباعه الضمير المجرور في الحقيقة إتباع للعامل وللجار معًا، فكأنَّه قال: مررت به مررتُ بالمسكينِ، فكان أولى.

(١) الكتاب٢/٧٦.

(٢) المرجع السابق.

حقيقة التَّثنية في (اللّذان، واللّتان):

ليس في الموصولات الواقعة على المفرد ما يُستعمل منه في صيغة التثنية والجمع إلَّا (الذي، والتي)، فتقول في تثنية (الذي): (اللذانِ) في الرفعِ، و(اللذيْن) في النصب والخفض، ومثل ذلك في تثنية (التي) تقول في الرفعِ: (اللتانِ)، وفي النصبِ والخفض (اللتينِ)، واختلفوا في التثنية فيهما بين التثنية الحقيقية، أو صيغ موضوعة للدلالة على التثنية، **وفيه يقول ابن العِلْج:**

(وتكون رفعًا بالألف، ونصبًا وجرًا بالياء، وليست تثنية حقيقية، بل صيغ للتثنية، ولو كان كذلك لقلت: (اللذيان). وقيل: وهي مثنى حقيقة، وحُذفت الياء فرقًا بين المتمكن وغيره، أو كثُر استعمالها، فكرهوا تحريك ما قبل الياء، فحذفوها، وهو فاسدٌ؛ لأنَّه لم يُسمع.)[١]

فابن العِلْج يرى أنَّ تثنية (الذي) إنَّما هي صيغة موضوعةٌ لدلالة على التثنية، وليست تثنيةٌ حقيقة؛ إذ لو كانت حقيقية لقيل:(اللذيان) بإثبات الياء في التثنية، ثم حكم بفاسد من ذهب إلى أنَّها مثنى حقيقة وحذفت الياء في التثنية للفرق بين الاسم المتمكن والمبني، أو حذفت تخفيفًا لكثرة الاستعمال، معللًا بعدم السَّماع.

واعترض ابن العِلْج على ما صرح به سيبويه من أنَّ تثنية (الذي) و(التي) تثنية حقيقية، فإذا ثُنيت حُذف الحرف الأخير، للفرق بين الاسم المتمكن والمبني، حيث قال: (هذا باب تثنية الأسماء المبهمة التي أواخرها معتلة وتلك الأسماء: (ذا، وتا، والذي، والتي)، فإذا ثنيت (ذا) قلت: (ذان)، وإن ثنيت (تا) قلت: (تان)، وإن ثنيت (الذي) قلت: (اللَّذان)، وإن جمعت فألحقت الواو والنون قلت: (اللَّذون)، وإنَّما حذفت الياء والألف لتُفرق بينها وبين ما سواها من الأسماء المتمكّنة غير المبهمة، كما فرّقوا بينها وبين ما سواها في التّحقير.)[٢]

وهو قول ابن مالك، فذهب إلى أنَّه يُقال في تثنية (الذي والتي): (اللذان ، واللتان)، وأنَّ القياس إثبات الياء فيهما، فيُقال:(اللذيان واللتيانِ)، كما يُقال في تثنية (الشّجي) من المنقوص (الشّجِيَان) بإثبات الياء، إلَّا أنَّ (الذي والتي) تُخفف جوازًا في الإفراد بحذف الياء، فكانت في التثنية أحوج إلى التخفيف لثقله عن المفرد، وأنَّهما لمَّا كانا مبنيين لم يكن لبنائهما حظّ في التحريك، فلذلك لم تُفتح قبل علامة التثنية، بل بقيت ساكنة، فحذفت لالتقاء الساكنين، وجريا في التثنية مجرى الأسماء المتمكنة فأعُربا، فقال:(وقد استغنوا في التثنية بقولهم: (اللذان، واللتان) عن (اللذيين، واللتيين)، فاعتبروا أخفّ اللغات وإن كانت أقلّ من (الذي، والتي)، وذلك أنَّ المفرد أخفُّ من المثنى، وخُففّ

(١) البسيط في النّحو ١/٢٩٤.

(٢) الكتاب٣/٤١١.

جوازًا بحذف الياء، فلمَّا قصدوا التثنية وهي أثقل من الإفراد، وأحوج إلى التخفيف التُزم فيها من حذف الياء ما كان في الإفراد جائزًا، وجوز تشديد النون عوضًا عن المحذوف، ولمَّا كان الحذف مستعملًا في الإفراد بوجه ما لم يكن التّعويض لازمًا بل جائزًا، ولمَّا كانت التثنية من خصائص الأسماء المتمكنة ولحقت (الذي، والتي)، وكان لحاقها لها معارضًا لشبهها بالحروف أُعربا في التثنية، كما جُعلت إضافة (أيّ) معارضة لشبهها بالحروف فأُعربت، ولم يُعربْ أكثر العرب (الذِين) وإن كان الجمع من خصائص الأسماء؛ لأنَّ (الذِين) مخصوصٌ بأولي العلم، و(الذي) عام، فلم يجر على سنن الجموع المتمكنة، بخلاف (اللَّذَين، واللَّتين)، فإنَّهما جرتا على سنن المثنيات المتمكنة لفظًا ومعنى، وعلى كل حال ففي (الذي، والذين) شبّه بـ (الشّجي والشَّجين) في اللفظ وبعض المعنى.)[١]

وما ذهب إليه ابن العِلج من أنَّ تثنية(الذي، والتي) صيغ موضوعة للدّلالة على التّثنية موافق لما أجمع عليه أكثر النّحاة، منهم ابن جني فقد صرح بأنَّ تثنية(الذي، والتي) صيغ موضوعة للتثنية جاءت على صورة المثني حقيقة، لئلّا تختلف التثنية، يقول ابن جني: (فينبغي أن تعلم أنَّ (هذان، وهاتان)، و(اللذان، واللتان) إنَّما هي أسماءٌ مصوغة للتثنية مخترّعة لها، وليست بتثنية للواحد على حد (زيدٍ، وزيدانِ)، إلَّا أنَّها صيغت على صورة ما هو مثنى على الحقيقة، فقيل: (هذان، واللذان، وهذين، واللذين) لئلّا تختلف التثنية.)[٢]

وتبعه ابن بابشاذ؛ معللًا أنَّه لو كانت تثنيتهما حقيقية لثبتت الياء، كما ثبتت في تثنية الاسم المنقوص المتمكن كـ(الشّجي، والعمي)، إلَّا أنَّهما مبنيان فخالفا المتمكن فحُذفت الياء في التثنية، فقال: (فإن قيل لك: ولم لا تكون (اللذان)، و(اللتان) تثنية حقيقية وفيهما الألف واللام، وواحدهما (الذي)، و(التي)، كـ(الشّجي)، و(العمي)؟، فقل: لو كان مثله لوجب أن تثبت الياء في التّثنية كما ثبتت ياء (الشّجي، والعمي)، فتقول: (اللذيان، واللتيان)، كما قلت: (الشّجيان، والعميان)، ولا يجوز ذلك؛ لأنَّ (الذي)، و(التي) اسمان مبنيان غير متمكنين، و(شج)، و(عم) اسمان معربان متمكنان، والإعراب مقدر في أواخرهما، فحُذفت الياء من (الذي)، و(التي) في التثنية للفرق بين تثنية المعرب والمبني، والمتمكن وغير المتمكن، فلذلك كانت تثنيتهما غير حقيقية فقلت: (اللذان)، و(اللتان)، بحذف يائهما، وقلت في تثنية (شج)، و(عم): (الشّجيان)، و(العميان) بإثبات يائهما.)[٣]

---

(١) شرح تسهيل الفوائد ١/١٩١، ١٩٢، يُنظر: أوضح المسالك١/١٤٥.

(٢) سر صناعة الإعراب٢/١٣٢.

(٣) شرح المقدمة المحسبة١/١٣١.

وزاد ابن يعيش معللًا كونها صيغ موضوعة لدّلالة على التثنية، أنَّ التثنية تكون في النكرات كـ(رجل) ونحوه، أمَّا المعرفة كـ(زيد) فتثنيتها بعد سلب تعريف العلمية منه، وبهذا ثبت أنَّ المعرفة لا يصح تثنيتها مع بقاء تعريفها، فما لا يصح تنكيره لا يصح تثنيته، و(الذي، والتي) أسماء لا يصح اعتقاد التنكير فيها، فكانت تثنيته غير حقيقة، وإنَّما هي صيغ موضوعة للدلالة على التثنية، فقال:(واعلمْ أنَّ جميعَ هذه الأسماء المُبهَمة، نحو: (الَّذي)، و(التي)، وأسماءِ الإشارة، ونحوِها ممَّا لا يُفارِقه التعريفُ لا يصح تثنيتُه، فالتثنية فيه إنَّما هي صيغة موضوعةٌ للتثنية؛ لأنَّ التثنية إنَّما تكون في النكرات، نحوِ قولك: (رجلٌ)، و(رجلان)، و(فرسٌ)، و(فرسان)، فأمّا (زيدٌ)، و(عمرٌو)، و(زيدان)، و(عمران)، فإنَّك لم تُثَنه إلَّا بعد سَلْبه ما كان فيه من تعريفِ العَلَمية، حتى صار شائعًا كـ(رجلٍ)، و(فرسٍ)، وإنَّما كان كذلك من قِبَل أنَّ المعرفة لا يصح تثنيتُها؛ لأنَّ حدَّ المعرفة ما خصّ الواحدَ من جنسه، ولم يَشِع في أُمته، وإذا ثُنّي فقد شُورِكَ في اسمه، وخرج عن أن يكون معرفة. وإذا ثبت أنَّ المعرفة لا تصح تثنيتُها مع بَقاءِ تعريفها، فما لا يصح تنكيرُه، لا تصح تثنيتُه، ولمَّا كانت هذه الأسماءُ ممّا لا يصح اعتقادُ التّنكير فيها، لم تكن تثنيتها تثنية حقيقية، وإنَّما هي صيغةٌ موضوعة للدّلالة على التّثنية، إلَّا أنَّها جرت على منهاجِ التّثنية الحقيقية في الإعراب؛ لقُربها من الأسماء المتمكنة، وممّا يؤيّد أنَّها وَضْعيةٌ حذفُ الياء في التثنية.) (١)

وأرى موافقة ابن العِلْج في أنَّ تثنية (الذي) و(التي) ليست تثنية حقيقية، وإنَّما هي صيغ موضوعة لدلالة على التّثنية، وهو ما عليه أكثر النُّحاة؛ ولأنّ هذه الصيغ ليست معربة حقيقة، لأنّها من المبنيّات، ولعدم تحقّق التثنية فيها، فإنّ (اللذان، واللذّين) اسم وضع للمثنّى، وكذلك (اللتان، واللتين)، وأوافقه في اعتراضه على سيبويه وغيره من النُّحاة أنَّها مثناة حقيقة، دون الحكم بفساده؛ لتقارب العلل في كلا القولين رغم اختلافهما.

(١) شرح المفصل ٣٧٥/٢، يُنظر: اللباب ٩٨/١.

نيابة حرف العطف عن عاملين:

معنى العطف على عاملين أن تعطف بحرف واحد معمولين، مختلفين كانا في الاعراب كالمنصوب والمرفوع، أو متفقين كالمنصوبين أو المرفوعين، على معمولي عاملين مختلفين، وعطف متفقي الاعراب على معمولي عاملين مختلفين نحو: (إنَّ زيدًا ضرب عمرًا، وبكرًا خالدًا)، أمَّا عطف مختلفي الاعراب، فنحو: (إنَّ زيدًا ضُرب غلامُه وبكرًا أخوه).

نقل ابن العِلْج أنَّ من أجاز نيابة الحرف عن عامل واحد لا يُجيز نيابته عن عاملين، وذكر حجتهم في المنع، وأفسد ما احتجوا به فقال: (فمن ذهب إلى نيابة الحرف قال هنا: لا يجوز؛ لأنَّ الحرف ضعيفٌ، فلا تصحُّ نيابته عن عاملين، وأيضًا فإنَّه لو صحَّ لصحَّ عن ثلاثة، ولا يكون، وأيضًا لو عطف لكان على الاشتراك، ولا يصحُّ؛ لأنَّه بمعنى الإفراد، فهو من عطف الجمل، وهذه حججٌ فاسدةٌ؛ أمَّا الأوَّلُ: فلأنَّه قد جاز نيابتها عن عاملين في قولك: (مررت بزيدٍ وعمرٍو)، وهو الفعلُ وحرفُ الجرِّ، وكذلك: (جئتُ إلى زيدٍ وأخيكَ)، ولا ينوب عن الحرف خاصة؛ لأنَّه لا يكون لها ما يُدخلُه تحت الفعل. قلت: وهذا إنَّما يكون إذا لم تكن جامعةً؛ لأنَّها إن كانت جامعة لم يحتجْ إلى ادخالِه تحت الفعلِ؛ لأنَّ المعنى مررت بهذين، وأمَّا الثانية: فلأنَّه يجوز في الأقل ما لا يجوز في الأكثر، وأمَّا الثالث: فالواو جامعة.) (١)

وظاهر ما نص عليه ابن العِلْج جواز نيابة حرف العطف عن عاملين فأكثر، فقد اعترض بفساد حجة من منع بالسماع من نيابة الواو عن الفعل والجار، من قولهم: (مررت بزيدٍ وعمرٍو)،و(جئتُ إلى زيدٍ وأخيكَ)، وبأنَّه يجوز نيابته في الأقل ما لا يجوز في الأكثر، وأنَّ الواو جامعة تدل على الاشتراك.

واعتراض ابن العِلْج في نصه السابق اعتراض على ما احتج به كلّ من ابن السّراج، وابن يعيش، فقد احتج ابن السراج لمنع نيابة حرف العطف عن عاملين، بعدم السّماع ومخالفة القياس، وبأنَّه لو جاز في عاملين لجاز في أكثر، حيث قال: (فالعطف على عاملين خطأٌ في القياس غير مسموعٍ من العرب، ولو جاز العطف على عاملين لجاز على ثلاثة وأكثر من ذلك.)(٢)

واحتج ابن يعيش للمنع، بضعف الحرف عن الفعل، فلا يتسلط على عمل الإعراب، فقال: (أنَّ حرفَ العطف خَلَفٌ عن العامل، ونائبٌ عنه، وما قام مقامَ غيره، فهو أضعفُ منه في سائرِ أبواب العربيةِ، فلا يجوز أن يتسلّط على عَمَلِ الإعراب بما لا يتسلط ما أقيم مُقامَه.)(٣)

---

(١) البسيط في النحو٢/ ٢٢٨.

(٢) الأصول٢/٧٥.

(٣) شرح المفصل ١٩٧/٢.

ويُعدّ رأي سيبويه أساسًا للفصل في المسألة، فقد صرح بالمنع مطلقًا، وإذا ورد ما ظاهره العطف على معمولين يؤول إلى عامل واحد، أو على إضمار جار محذوف، حيث قال: (وتقول: (ما أَبو زَيْنَبَ ذاهبًا ولا مقيمةٌ أمُّها) ترفع، لأنّك لو قلتَ: (ما أبو زَيْنَبَ مُقَيمة أمُّها) لم يجزْ، لأنَّها ليست من سببه وإنما عَمِلتْ (ما) فيه لا في (زينبَ)، ومن ذلك قول الشاعر، وهو الأعْوَرُ الشَّنّيّ:

هَوَّنْ عليكَ فإنّ الأُمور * بكَفَّ الإلهِ مَقاديرُها**

فَليس بآتِيكَ مَنْهيِهُّا * ولا قاصِرٌ عنك مأْمُورهُا**[1]

لأنه جعل المأمورَ من سبب الأُمور ولم يجعله من سبب المذكَّر وهو المَنهيّ. وقد جرَّه قومٌ فجعلوا المأمورَ للمنهيّ، والمنِهيُّ هو الأُمورُ لأنّه من الأُمور وهو بعضُها، فأجراه وأَنّثه.) [2]

فنرى سيبويه قد أجاز رفع (مقيمة)، ومنع جواز نصبه وعطفه على خبر (ما)، وجعله خبرًا عن (الأب)؛ لأنَّ (الأمّ) مضافة إلى ضمير (زينب)، وليس (أمُّها) من سبب (الأب)، ثم أتى بالبيت نظير المثال، وذكر أنَّ (مأمورها) ليس بمضاف إلى ضمير المنهي، إنَّما هو مضاف إلى ضمير الاسم الذي أضيف إليه (المنهي)، فهو بمنزلة إضافة (الأم) إلى ضمير (زينب)، ولم يضف إلى ضمير (الأب) فكذلك هذا، ولو قلت: (فليس بآتيك منهيها ولا قاصر عنك مأمورها) لساغ من طريق اللفظ، ولكن المعنى يبطله والشعر يرده، والوجه الثاني من وجهي الجر الذي أجازه سيبويه في هذا البيت على ضرب من التأويل، وهو جعل اللفظ بمنهيها كاللفظ بالمأمور.

وقد وافق ابن العِلْج أبو الحسن الأخفش، فقد أجاز نيابة الحرف عن عاملين مطلقًا، وهو ما عزاه ابن عصفور للأخفش، فقال: (وأبو الحسن الأخفش يجيز ذلك ويقول: لمّا ناب حرف العطف مناب عامل واحد فكذلك ينوب مناب أزيد، إلاّ أنَّه إذا اجتمع له في العطف مخفوض وغير مخفوض قدَّم المخفوض على غيره، ولا يُجيز غير ذلك، وذلك نحو: (مرَّ زيدٌ بعمروٍ وبكرٍ خالدٌ)، ولا يجيز: (وخالدٌ بكرٍ)، لئلا يكون كأنّك قد فصلتَ بين الخافضِ والمخفوضِ، ألا ترى أنَّ بكرًا كأنّه مخفوض بالواو. ويستدل على ذلك بقول الفرزدق:

وباشَرَ راعيها الصِلَى بلِبانِهِ * وجَنْبَيْهِ حرَّ النارِ ما يَتَحَرَّفُ** [3]

---

(١) البيتان من المتقارب للأعور الشَّنّي، وهو من شواهد الكتاب١/٦٤، الانتصار لابن ولاد١/٥٥؛ شرح أبيات سيبويه للسيرافي١/١٦٢؛ شرح كتاب سيبويه للسيرافي١/٣٧٧؛ وبلا نسبة في المقتضب٤/١٩٦؛ الأصول ٢/٦٩؛ البديع في علم العربية١/٣٨٣؛ اللباب١/٤٣٤؛ أمالي ابن الحاجب٢/٦٧٩؛ شرح التسهيل ١/٣٨١، ٣٨٧؛ التذييل والتكميل٤/٣٠٦، ٣٢١؛ مغني اللبيب ص٦٣٣؛ الهمع١/٤٦٧.

(٢) الكتاب١/٦٣، ٦٤.

(٣) البيت من الطويل للفرزدق ولم أعثر عليه في ديوانه، وهو من شواهد المسائل العسكريات ص٨٦، شرح الجمل الكبير ١/٢٥٦.

فعطف (وجنبيه) على (لِبانه)، وعطف (حرّ النّارِ) على (الصِلَى)، ونابت الواو مَنابَ (باشَرَ) ومناب (الباء)، وكذلك استدل بقوله تعالى: **{إِنَّ فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ لآيَاتٍ}** [١]، ثم قال بعد ذلك: **{وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ آيَاتٌ}** [٢] في قراءة من قرأ بخفض (آيات)، فنابت الواو من (تصريف) مناب (في)، ومناب (إنَّ)، كأنّه قال: (وإنَّ في تصريف الرياح آياتٍ).) [٣]

وأجاب ابن عصفور عن حجة الأخفش:

أمَّا الجواب عن الآية: فتتخرَّج على أن تكون (آيات) توكيدًا لآيات المتقدمة لا معطوفة عليها، فلم يَعطِف إذَن إلاّ (تصريف الرياح) على (السماوات)، فنابت (الواو) مناب (في) خاصة.

وأمَّا البيت: فيتخرَّج على أنْ يكون الأصل: (وبِجَنَبيهِ حَرَّ النّار)، فنابت (الواو) مناب (باشَرَ) خاصة، فحُذِفت (الباءُ) ولم يَنُب منابها حرف العطف، فيكون من قبيل قولهم: (خيرٍ عافاكَ الله). يُريد: (بخيرٍ عافاكَ اللَّهُ)، فحذف الباء من بـ(خيرٍ) من غير أن يُعوِّض عنها شيئًا وأبقى عملها، ولذلك قلَّ وجود مثل هذا، ولم يجيء إلاّ نادراً في الشعر. [٤]

وبعد، أرى عدم موافقة ابن العِلْج في اعتراضه، فما أجاب به على حجج من منع النيابة عن عاملين ظاهره الضعف، والأولى حمل ما ورد منه على حذف الجار، وقد جاء في كلامهم وله وجه من القياس فأما مجيئه فنحو: قول رؤبة: (خيرٍ عافاك الله) أي: بخير، ولم يثبت في الاستعمال العطف على عاملين، وكان حمله على ماله نظير أولى.

ووجه القياس: أنَّ الفعل لما كان يكثر فيه الحذف، وشاركه الحرف الجار في كونه عاملًا، جاز فيه ما جاز في الفعل على سبيل الندرة.

---

(١) سورة الجاثية آية (٣).

(٢) سورة الجاثية آية (٥).

(٣) شرح الجمل الكبير ٢٥٦/١، ٢٥٧.

(٤) المرجع السابق.

المبحث الثالث: (الفاسد في المعنى)

اشتراط كون النعت أعم من المنعوت:

اعْلَم أَن الأَصْل أَلا تُوصَف المعارف؛ لأنَّها وضعت فِي أول أحوالها تدل على شخص بِعَيْنِه لَا يُشَارِكهُ فِيهِ غَيره، وَذَلِكَ أَنهم سموا الشَّخْص زيدًا، على تَقْدِير أَنَّه لَيْسَ فِي الْعَالم من سُمّي بزيد سواهُ، ثمَّ التَّسْمِيَة للْآخر على هَذِه النِّيَّة، فَلَمَّا كَانَت الْأَشْخَاص أَكثر من الْأَسْمَاء، اشْترك فِي الِاسْم الْوَاحِد جمَاعَة، فَإِن قَالَ الْقَائِل: جَاءَنِي زيدٌ، فخاف أَلَّا يعرف الْمُخَاطب زيدًا الَّذِي بِعَيْنِه، لاشتراك جمَاعَة فِيهِ بَينه بالنعت، فَصَارَت نعوت المعارف دواخل عَلَيْهَا، إِذْ أشبهت النكرَة من هَذَا الْوَجْه، أما النكرَة: فَالْأَصْل فِيهَا أَن تُنْعَت، لِأَن الْغَرَض من النَّعْت تَخْصِيص المنعوت، فَلَمَّا كَانَت النكرات مَجْهُولَة، احْتَاجَت إِلَى التَّخْصِيص .

يقول ابن العِلْج فيمن شرط كون النعت أعم من المنعوت: (وقيل من شروطه أن يكون أعمَّ من المنعوت، وهو فاسد، وإنَّما يكون أعمَّ من المعرفة، وأخصَّ من النكرة.)[١]

اعترض ابن العلج على من زعم من النحويين اشتراط إطلاق كون النَّعت أعمَّ من المنعوت فنَّص بفساده؛ معللًا أنَّ نعت المعرفة يجب أن يكون أعمُّ، أمَّا نعت النكرة فيكون أخصّ.

وابن العلج في قوله نعت المعرفة أعم، قد وافق سيبويه في حكم نعت المعرفة، حيث قال:(والمضاف إلى المعرفة يوصف بثلاثة أشياء: بما أضيف كإضافته، وبالألف واللام، والأسماء المبهمة؛ وذلك: مررتُ بصاحبك أخي زيد، ومررتُ بصاحبك الطويل ومررت بصاحبك هذا.)[٢]

فسيبويه قد نص على أنَّ الأصل فيما ذُكر من الصّفات أنَّ الأخصَّ يُوصف بالأعمّ، ويُوصف بما كان مثله، وأنَّك تقول: مررت بالرجل الظريف، فليس الظريف بأعمّ من الرجل، لكنَّه مثله، فإذا قلت: مررت بزيد الظريف فقد وصفته بما هو أعمّ منه، فالصفة تكون على صورتين، تكون أعمّ من الموصوف، وتكون مثل الموصوف، ولا تكون أخصّ من الموصوف، ولذلك قال سيبويه: والمضاف إلى المعرفة يوصف بما أضيف كإضافته أي بما هو مساو له، وبالألف واللام، أي: بما هو أعم منه.[٣]

وخالف الوراق[٤]، والصيمري[٥] في نعت المعرفة، أنَّه لا يُوصف إلَّا بما هو دونه في التعريف

---

(١) البسيط في النَّحو لابن العلج الإشبيلي ٦٨/١.

(٢) الكتاب ٧/٢.

(٣) يُنظر: الانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولاد ص١١٩، ت: د. زهير عبد المحسن، ط١: مؤسسة الرسالة (١٤١٦هـ- ١٩٩٦م).

(٤) علل النحو للوراق ١/ ٣٨١، يُنظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٩٩/١.

(٥) التبصرة والتذكرة للصيمري ١٧١/١، ت: د. فتحي أحمد، ط١: دار الفكر دمشق(١٤٠٢هـ-١٩٨٢م).

موضحًا الغرض من النَّعت إنَّما هو للتوضيح والبيان، فقال الوراق:(وَاعْلَم أَن حق النَّعْت أَن يكون تَعْرِيفه أنقص تعريفًا من المنعوت، وَلَا يجوز أَن تنْعَت الِاسْم بالأخص، وَإِنَّمَا وَجب مَا ذكرنَا؛ لِأَن الْمُخَاطب إِذا كَانَ قَصده تَعْرِيف مخاطبه، وَجب أَن يذكر لَهُ أخص الْأَسْمَاء الَّتِي يعرفهَا الْمُخَاطب فِي الشَّخْص، حَتَّى يَسْتَغْنِي بهَا عَن التَّطْوِيل بالنعت، وَإِذا ذكر أخصها، لم يخل الْمُخَاطب من أَن يعرفهُ أَو لَا يعرفهُ، فَإِن عرفه لم يحْتَج إِلَى زِيَادَة بَيَان وَإِن أشكل عَلَيْهِ بَين بأخص صفة فِيهِ، حَتَّى يعرفهُ الْمُخَاطب، إِذْ كَانَ اجْتِمَاع الْأَوْصَاف فِي شخص وَاحِد لَا يكَاد يُشَارِكهُ فِيهَا إِلَّا الْيَسِير، فَلهَذَا تعرف بِكَثْرَة الْوَصْف.)[١]

ونسبه المبرد لسيبويه أنَّ المنعوت لا يوصف إلَّا بما هو دونه في التعريف، فقال:(وَزعم سِيبَوَيْهِ أَن الشَّيْء لَا يُوصف إِلَّا بِمَا هُوَ دونه فِي التَّعْرِيف فَإِذا قلت هَذَا فقد عَرفته الْمُخَاطب بِعَيْنِه وَقَلبه وَإِذا قلت الرجل أَو الظريف فَإِنَّمَا تعرفه شَيْئًا بِقَلْبِه دون عينه.)[٢]

وعزاه ناظر الجيش للجمهور، واختاره معللًا بالاستقراء عن العرب، فقال: (ولا شك أنَّ الذي عليه الجماعة خلاف ذلك فإنهم صرحوا بأن النعت لا يكون إلا مساويا للمنعوت في التعريف أو أقل منه تعريفا، وهذا هو الحق، والاستقراء يدل عليه.)[٣]

أمَّا ما ذهب إليه ابن العلج من أنَّ النكرة لا تُنعت إلَّا بالأخص، فقد سبقه إلى ذلك أكثر النُّحاة المتقدمين، منهم: ابن يعيش، فقد صرح بأنَّ نعت النكرة للتخصيص وإخراج الاسم من نوعٍ إلى نوع أخص منه، فقال: (والغرض بالنعت تخصيصُ نكرة، أو إزالةُ اشتراك عارضٍ في معرفة، فمثال صفةِ النكرة قولُك: (هذا رجلٌ عالمٌ)، و(رأيت رجلًا عالمًا)، و(مررت برجلٍ عالمٍ، أو من بني تَمِيمٍ)، فـ (رجلٌ عالمٌ) أو(من بني تميم) أخصُّ من (رجلٍ)، ومثال صفة المعرفة قولُك: (جاءني زيدٌ العاقلُ)، و(رأيت زيدًا العاقلَ)، و(مررت بزيدٍ العاقلِ). فالصفةُ ههنا فصلته من (زيدٍ) آخَر ليس بـ(عاقلٍ)، وأزالت عنه هذه الشركَة العارضَة، أي أنّها اتّفقت من غيرِ قصد من الواضع، إذ الأصلُ في الأعلام أن يكون كلُّ اسم بإزاءِ مسمّى، فينفصِلُ المسمَّيات بالألقاب، إلّا أنّه ربّما ازدحمتِ المسمّياتُ بكَثْرتها، فحصل ثم اشتراكٌ عارضٌ، فأُتي بالصفة لإزالةِ تلك الشركة، ونَفْي اللَّبْس. فصفةُ المعرفة للتوضيح والبيان، وصفةُ النكرة للتخصيص، وهو إخراجُ الاسم من نوع إلى نوع أخصَّ منه.)[٤]

---

(١) علل النحو للوراق ١/ ٣٨١.

(٢) المقتضب لأبي العباس المبرد ٤/٢٨٤.

(٣) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش ٣/٣٣١٧.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٢/٢٣٢، ٢٣٣، يُنظر: الكافية في النحو ص٣٠،ت: صالح الشاعر،ط١: مكتبة الآداب(٢٠١٠م).

ونسب ابن مالك للفراء نقلًا عن الشلوبين أنَّ الأعمَّ يُنعت بالأخصِّ، واختاره، وهذا يدل على أنَّ حكم نعت المعرفة كالنكرة على السواء في جواز أن يكون نعتها أخص منها، فقال:(قال أبو علي الشلوبين: الفراء ينعت الأعمّ بالأخصّ، وهو الصحيح، وحكى عنه: مررت بالرجل أخيك، على النعت.)[١]

فابن العِلْج قد تبع سيبويه في شرط نعت المعرفة بالأعمّ والنكرة بالأخصّ، وأوافقه الرأي؛ لأنَّ الأعمَّ إنَّما صار صفة للأخصِّ؛ لأنَّه إذا جُمِعا تركَّب منهما ما هو أخصُّ من كل واحد منهما على الإفراد، كقولك: زيدٌ الطَّويلُ، فإنه أخصُّ من كل واحدٍ من الصفة والموصوف. أمَّا نعت النكرة فلا خلاف في كونه أخصّ من المنعوت، فصفةُ النكرة للتخصيص.

أمَّا اعتراضه على من أطلق اشتراط النعت أعم من المنعوت دون تفصيلٍ، فأوافقه فيه؛ وذلك لأنَّ المعارف الخمس، وهي (المضمرات، والأعلام، والمبهمات، وذا اللام، والمضاف إلى أحدها) لا يُوصف ما يصح وصفه منها بما يصح الوصف به منها، إلَّا أن يكون الموصوف أخصَّ؛ أي: أعرف من صفته، أو مثلها في التعريف، فقولك: (الرجل العاقل)، الثاني فيه وإن كان أخصّ من الأول من جهة مدلول اللفظ، إلَّا أنَّهما من جهة التعريف الطارئ على مدلوليها الوضعيين، متساويان، وفي قولك: (هذا الرجل)، لفظ (هذا)أعم من الرجل من حيث إنَّه يصح أن يُشار به بوضع واحد إلى أي مشار إليه كان، لكن التعريف الإشاري أقوى من تعريف ذي اللام.[٢]

---

(١) شرح تسهيل الفوائد ٣٠٨/٣، يُنظر: توضيح المقاصد للمرادي٩٥٠/٢، ت: عبد الرحمن سليمان، ط١: دار الفكر العربي (١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م).

(٢) يُنظر: شرح الرضي٣١١/٢، ٣١٢.

حقيقة بدل الاشتمال:

بدل الاشتمال محل خلاف بين النحويين، فمنهم من رأى أنَّ بدل الاشتمال هو أن تبدل اسماً من اسم بشرط أن يكون الثاني صفة من صفات الأول، نحو قولك: أَعجَبَني عبدُ اللَّهِ عِلمُهُ، ألا ترى أنَّه قصد الاشتمال على بدل المصدر من الاسم، ومنهم من رأى أَنَّ بدل الاشتمال هو أن تُبدل اسماً من اسم بشرط أن يكون الثاني مشتملاً على الأوّل ومحيطاً به، فيدخل في هذا الحد: سُرق عبدُ اللَّهِ ثُوبُهُ. لأنَّ الثوب مشتمل على عبد الله.

ونقل ابن العِلْج عن البعض في بدل الاشتمال إبدال اسمٍ من اسمٍ بشرط الإحاطة له، ثم تعقب هذا القول بقوله: (ويجعل قوله: (مُطرنا السَّهلُ والجبلُ) يشتمل على البلاد، وهو فاسدٌ، بقولهم:(سُرِق عبدُ اللهِ فرسُهُ).)[١]

أفسد ابن العِلْج جعل قوله: (مطرنا السهل والجبل) من بدل الاشتمال، والبلاد تشتمل على السهل والجبل، ودلل على فساده بفساد النظير من قولهم: (سُرق عبدُ الله فرسُهُ)، والفرس ليس مشتملاً على عبد الله.

فابن العِلْج قد خالف سيبويه باعتراضه منع(مطرنا السهل والجبل) من بدل الاشتمال، فقد صرح سيبويه بجواز كونه من بدل الاشتمال، فتُبدِل (السهل والجبل) من النون والألف في (مُطرنا) مع جواز جعله تأكيدًا، فقال: (هذا باب من الفعل يُبْدَلُ فيه الآخِرُ من الأوّل ويُجْرَى على الاسم، كما يُجْرَى (أَجْمعُونَ) على الاسم، وَيُنْصَبُ بالفعل لأنَّه مفعول، فالبَدَلُ أن تقول: (ضُرِبَ عبدُ الله ظهرُه وبطنهُ)، و(ضُرِبَ زيدٌ الظَّهرُ والبطنُ)، و(قُلِبَ عمروٌ ظهرهُ وبطنهُ)، و(مُطِرْنَا سَهْلُنا وجَبَلُنا)، و(مُطِرنا السَّهْلُ والجبل). وإن شئتَ كان على الاسم بمنزلة أَجمعين توكيداً.) [٢]

ونقله عن الخليل، فقال:(وزعم الخليل رحمه الله أنّهم يقولون: (مُطِرْنا الزَّرْعَ والضرع)، وإن شئت رفعتَ على البدل وعلى أن تصيَّره بمنزلة أجمعين تأكيدًا.) [٣]

وتبعه ابن السراج [٤]، والسيرافي معللًا جواز الرفع على البدل بالسماع عن العرب، حيث قال:

(قال أبو سعيد: (الزرع والضرع) شبيه بـ(السهل والجبل)؛ لأنَّ أكثر ما يُراد به (المطر) الزرع والمواشي، فجاز النصب على الوجهين اللذين ذكرنا، والرفع أيضًا على الوجهين، وكل ذلك مسموع من العرب) [٥]

---

(١) البسيط في النحو ١/٥٤١.

(٢) الكتاب ١/١٥٨.

(٣) المرجع السابق ١/١٥٩، ١٦٠.

(٤) الأصول ٢/٥٣، يُنظر: شرح الكافية ٢/٣٦٨، ٣٦٩.

(٥) شرح كتاب سيبويه ٢/٢٤.

ووافق ابن العِلْج ابن عصفور في وصفه قوله (مُطرنا السهلُ والجبلُ) بالفساد، فقد صرح ابن عصفور بفساد ما نَظَّر به ابن العِلْج من قوله (سُرق عبدُ الله فرسُهُ) على بدل الاشتمال وكون الثاني مشتملًا على الأول ومحيطًا به، فقال:(ومنهم من رأى أَنَّ بدل الاشتمال هو أن تُبدل اسمًا من اسمٍ بشرط أن يكون الثاني مشتملًا على الأوّل ومحيطًا به، فيدخل في هذا الحد: (سُرق عبدُ اللَّهِ ثوبُهُ)، لأنَّ (الثَّوبَ) مشتملٌ على (عبد الله)، وهو فاسدٌ؛ وذلك لأنّه يجوز أن تقول: (سُرِقَ عبدُ اللَّهِ فَرسُهُ)، و(الفرس) ليس مشتملًا على (عبد الله).)[1]

وأجاز ابن عصفور قولهم (سرق عبد الله فرسه) على البدل بشرط أن يكون الأول مشتملًا على الثاني ومحيطًا به، فقال: (والصحيح أنَّ بدل الاشتمال هو أن تبدل اسمًا من اسمٍ بشرط أن يكون الأول مشتملًا على الثاني، وأعني بذلك أن يُذكر الأول فيجوز الاكتفاء به عن الثاني، وذلك نحو: (سُرق عبدُ اللَّهِ ثوبُهُ أو فرسُهُ)؛ لأنَّه قد يجوز أن تقول: (سُرِقَ عبد اللَّهِ)، وأنت تعني الثوبَ أو الفرسَ.)

وبعد أري عدم موافقة ابن العِلْج في اعتراضه ما صرح به سيبويه من جواز قوله (مطرنا السهل والجبل) على بدل الاشتمال، فتنظير ابن العِلْج حجة على فساده بفساد قولهم (سُرق عبد الله فرسُه) غير مسلم به، وسُمع عن العرب فهو حجة.

(١) شرح الجمل الكبير ١/٢٨١.

حكم العطف بـ(لا) بعد الماضي:

من الحروف العاطفة (لا)، ولا يُعطف بها إلاَّ بعد إيجاب، فهي لإخراج الثاني مما دخل فيه الأول، وذلك نحو قوله: يقومُ زيدٌ لا عمروٌ. فـ (لا) أَخرجت (عمرًا) من القيام الذَي دخل فيه (زيد).

وفيها يقول ابن العِلْج: (وهي تعطف الاسم على الاسم، والفعل على الفعل، أمَّا الاسم فقولك: قام زيدٌ لا عمرٌو، وقال الزجاج: لا يجوز في هذا؛ لأنَّك لا تقول: (لا قام عمرٌو)، وإنَّما تعطف في نحو: (مررت بزيدٍ لا عمرٍو)؛ لأنَّه لا يحسنُ:(لا بعمرٍو). وهذا فاسدٌ؛ لأنَّه مبنيٌّ على أصلين: أحدهما: إعادة العامل وولايته. والثاني: أنَّ (لا) لا تدخل على الماضي، وكلاهما فاسدٌ.)[١]

اعترض ابن العِلْج على الزجاج في منعه العطف بـ(لا) بعد الفعل الماضي، واحتجاجه المنع عدم جواز تكرار العامل من قولهم: (قام زيدٌ لا قام عمرٌو)، فنص بفساد رأيه، معللًا لفساده بلزوم إعادة العامل وولايته، ولزوم كون (لا) لا تدخل على الفعل الماضي، وكلاهما فاسدٌ.

وما نسبه ابن العِلج للزجاج [٢]، هو قول الزجاجي، فقد صرح بأنَّ(لا) بمنزلة (لم) لمعنى الحال والاستقبال، وتدخل على المضارع دون الماضي؛ معللا بانَّ الماضي يُوجب وجود الفعل، ولا ينفيه، فيُخالف مقصود(لا)، فقال:((لا) لها أربعة مواضع؛ تكون جحدًا، وعطفًا، ونهيًا، وحشوًا، وصلةً، فالجحد:(لا رجل في الدار)، والعطف بمنزلة (لم)؛ وذلك أنَّ (لم) إنَّما تقع على الأفعال المضارعة، فكل ما جاز دخول(لم) عليه، حسُن دخول (لا) عليه، فتقول: (أمُرُّ بعبدِ الله لا بزيدٍ)، ولو قلت: (مررتُ بعبدِ الله لا بزيدٍ) لم يجز؛ لأنَّك إنَّما تنفي بها في المستقبل لا في الماضي؛ وذلك أنَّ الماضي يُوجب وجود الفعل، لأنَّه قد كان، ولا ينفي وجوده، ولا يكون النفي مع الوجود في حال.)[٣]

وتبعه ابن أبي الربيع، فقد صرح بالمنع وليس فيها معنى الدعاء إلَّا مع التّكرار، فإذا عطفت بها بعد الماضي، فقلت: (قام زيدٌ لا عمرٌو)، كان التقدير: (قام زيدٌ لا قام عمرٌو) بناءً على أنَّ المعطوف على تقدير تكرير العامل، فقال: (والدّليلُ على أنَّ (لا) تُستعمل عاطفة، قولهم: (مررتُ بزيدٍ لا عمرٍو)، وإنَّ (لا) النافية لا تدخل على المبتدأ والخبر، والمبتدأ معرفة حتى تُكرَّر، وكذلك لا تدخل على الفعل الماضي، وليس فيها معنى الدعاء إلَّا مع التّكرار.)[٤]

وقد وافق ابن العِلْج في اعتراضه ابن خروف، فقد صرح بفساد ما ذهب إليه الزجاجي، بما سُمع عن العرب شعرًا ونثرًا، وهو كثيرٌ، فقال: (ومنع في كتابه في "معاني الحروف" العطف بها بعد

---

(١) البسيط في النحو٢/٣٧٠.

(٢) يُنظر: شرح الرضي ٤/٤١٦.

(٣) معاني الحروف ص٣١، ت: على توفيق الحمد، ط٢: مؤسسة الرسالة (١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م).

(٤) البسيط في شرح جمل الزجاجي ١/٣٣٨، ت: عياد الثبيتي، ط١: دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان (١٤٠٧هـ- ١٩٨٦م).

الماضي، وهو فاسدٌ، لقول امريء القيس:

كأنَّ دِثَارًا حَلَّقتْ بِلَبُونِهِ * عُقَابُ تَنُوفَى لا عُقَابُ القَوَاعِلِ** (١)

وقولهم: "جَدُّكَ لا كَدُّكَ"(٢)؛ أي: المعول عليه جَدُّكَ، وهو كثيرٌ.) (٣)

وأيده ابن عصفور وزاد معللًا لفساده، أنَّها تنفي الماضي لفظًا، فالأولى نفيها له معنىً، فقال:(والذي يدل على فساد مذهبه، أَنّه قد يُنفى بها الماضي قليلًا، نحو قوله تعالى: **{فَلاَ صَدَّقَ وَلاَ صَلَّى}**(٤)، يريد: فلم يُصدِّقْ ولم يُصَلِّ، فإذا جاز أن تنفي بها الماضي في اللفظ، فالأحرى أن تكون نافية له في المعنى.) (٥)

ورد ابن هشام علة منع العطف في الماضي- إلَّا على معنى الدعاء- بِأَنَّهُ: (لَو توقفت صِحَة الْعَطف على صِحَة تَقْدِير الْعَامِل بعد العاطف لامتنع (لَيْسَ زيدٌ قَائِمًا وَلَا قَاعِدًا.) (٦)

وبعد، فأرى أنَّ الأولى جواز العطف بـ(لا) بعد الماضي، وهو ما أجمع عليه جُلُّ النحاة، وفيه السَّماع، وأوافق ابن العِلْج في اعتراضه على من منع، فليس وصفه بالفساد بدعًا منه، فقد وافق فيه سابقيه كابن خروف، وابن عصفور.

---

(١) البيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه ص١٤٠، ط٢: دار المعرفة، بيروت(١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م)، وهو من شواهد شرح كتاب سيبويه للسيرافي٥/٣٨١؛ الخصائص٣/١٩٣؛ شرح الكافية الشافية٣/١٢٣٢؛ شرح الرضي ٤/٤١٧؛ الجنى الداني١/٢٩٥؛ توضيح المقاصد والمسالك٣/١٣٦٠؛ مغني اللبيب ص٣١٨؛ شرح التصريح٢/١٧٩؛ بلا نسبة في التصريح١/٧٧؛ شرح الجمل الكبير ١/٢٤٠؛ تمهيد القواعد٧/٣٤٩٣.

(٢) المفردات: دثار: اسم رجل كان راعيا لامرئ القيس. حلقت: ذهبت وارتفعت. بلبونه: اللبون: الإبل ذوات اللبن. عقاب: طائر معروف. تنوفى: اسم موضع في جبال طيئ، أغير على إبل امرئ القيس. القواعل: موضع . المعنى: كأن هذا الراعي -حين أغار عليه الأعداء وشردت إبله بعيدا- طارت بها عقبان ذلك الجبل العظيم، وارتفعت بها فوقه؛ فهو لا يستطيع ردها، ولا الوصول إليه.

وجه الاستشهاد: عطف "لا" لـ"عقاب القواعل" على "عقاب تنوفى" والمعطوف عليه معمول لفعل ماضٍ "حلقت"؛ وفي هذا رد على الزجاجي الذي يمنع ذلك؛ حيث يشترط أن يكون المعطوف عليه بـ"لا" غير معمول للفعل الماضي.

(٣) المعنى: الْجدّ قسم الله تَعَالَى العَبْد حَظه من الدُّنْيَا فَمن قسم لَهُ شيأ ناله وَمن لم يقسم لَهُ حرمه وَإِن اجْتهد فِي طلبه يَقُول إِن كَانَ لَك جد فزت بِمَا تطلب وَإِن لم يكن لَك لم ينفعك الكدّ.

وهو في الأمثال لابن سلام ص١٩٣، ت: د. عبد المجيد قطاش، ط١: دار المأمون للتراث (١٤٠٠هـ-١٩٨٠م)، جمهرة الأمثال للعسكري١/٣٠٢، طط: دار الفكر، بيروت، الأمثال للهاشمي١/١١٤؛ ط١: دار سعد الدين، دمشق(١٤٢٣هـ)؛ مجمع الأمثال للميداني١/١٧٢، ت: محمد محي الدين، ط: دار المعرفة ، بيروت- لبنان، وفيه يُروى بالرفع على معنى" جدُّك يغني عنك كدُّك"، ويُروى بالفتح أي: ابغ جدَّك لا كدَّك ، شرح جمل الزجاجي لابن خروف١/٣٢٥، ت: سلوى محمد، ط: جامعة أم القرى (١٤١٨هـ).

(٤) سورة القيامة آية (٣١).

(٥) شرح الجمل الكبير ١/٢٤٠.

(٦) مغني اللبيب ص٣١٩.

حكم النفي في جملة العطف:

قال ابن العِلْج نقلًا عن المازني في حكم دخول النفي في جملة العطف: (ذهب سيبويه والأكثرون إلى أنَّه يبقى الكلام على ما كان قبل دخوله، فتقول: ما قام زيدٌ فعمروٌ، ونحوه.. وسوى المازنيُّ بين الحروف، فقال: لا تُغيّرها عما كانت، وحجته أنَّ حرف النّفي لا يُغير ما بعده، وهو فاسدٌ، ألا ترى أنَّك تنفي سيفعل بـ(لن يَفْعَل)، وفعِلَ (لم يفْعَل)، وقد فَعَل (لمَّا يَفْعَل).) [١]

نسب ابن العِلْج للمازني أنَّ الكلام يكون بعد دخول حرف النفي عليه على حسب ما كان قبل دخوله، وحجته أنَّ حرف النفي لا يُغيِّر ما بعده على ما كان عليه قبل دخوله، ثم اعترض عليه بفساده، معللًا أنّه قد وُجِد النّفي مُغيّرًا لما دخل عليه عن حالهِ قبل ذلك، ألَّا ترى أنّك تقول في نفي (سيفعل: لن يفعلَ)، وفي نفي (قد فَعِلَ: لم يفعَل)، وفي نفي (فَعَلَ: لمّا يَفعَل).

والظاهر من نص ابن العِلْج موافقته سيبويه في كون حرف النفي لا يُغير الكلام في جملة العطف إلَّا مع الواو، فقد فصَّل سيبويه الكلام في الواو من حروف العطف مع النَّفي، أنَّه لا يخلو أن يكون الكلام على فعلين، فتقول في النفي إذا عنيت مرورين: ما مررتُ بزيدٍ وما مررتُ بعمروٍ، فتُكرر الفعل، وتقول في النفي إذا عنَيت مرورًا واحدًا:(ما مررتُ بزيدٍ وعمروٍ)؛ وإنّما لم يكن في الأول بدٌّ من تكرير العامل لإزالة اللبس، لأنّك لو قلت: (ما مررتُ بزيدٍ وعمروٍ)، لاحتمل أنْ تريد أنّك لم تمر بهما ولا بواحدٍ منهما. وأنّك لم تمرّ بهما معاً بل مررتَ بأحدِهما، فلمَّا كان النّفي من غير إعادة العامل مُلبسًا لذلك لم يكن بُدٌّ من إعادة النفي، فقال: (فالنفي في هذا أن تقولَ: (ما مررتُ برجلٍ وحمارٍ)، أي: ما مررتُ بهما، وليس في هذا دليل على أنَّه بدأ بشيء قبل شيء، ولا بشيء مع شيء، لأنَّ يجوز أن تقول: (مررتُ بزيدٍ وعمرٍو) والمبدوء به في المرور (عمرٌو)، ويجوز أن يكون (زيداً)، ويجوز أن يكون المرورُ وَقَعَ عليهما في حالةٍ واحدة. فالواوُ تَجمع هذه الأشياءَ على هذه المعاني. فإذا سمعتَ المتكلَّمَ يَتكلّم بهذا أَجبتَه على أيَّها شئتَ؛ لأنها قد جَمعتْ هذه الأشياءَ. وقد تقول: (مررت بزيدٍ وعمرٍو)، على أنّك مررت بهما مُرُورَيْن، وليس في ذلك دليلٌ على المرور المبدوء به، كأنّه يقول: ومررت أيضًا بعمرٍو. فنفْيُ هذا: (ما مررتُ بزيدٍ وما مررتُ بعمرٍو).) [٢]

واختاره السيرافي [٣]، وابن عصفور، ولعل ابن العِلْج قد نقل كلام ابن عصفور في إفساده مذهب المازني، فقد علل ابن عصفور لصحة ما ذهب إليه سيبويه أنّه قد وُجِد النّفي مُغيّرًا لما دخل عليه عن حالهِ قبل ذلك، في نفي (سيفعل: لن يفعلَ)، وفي نفي (قد فَعلَ: لمّا يفعل)، وفي نفي (فَعَلَ: لم يَفعَل)، وزاد مؤيدًا اختياره بقوله:(فإذا كانوا يُغيرون ما بعد حرف النفي عمّا كان عليه مع أنّه لم تدعُ إليه ضرورة، فالأحرى أن يجوز ذلك إذا دعت إليه ضرورةٌ وهو خوف اللبس.)[٤]

---

(١) البسيط في النّحو ٤٤٤/٢، ٤٤٥.

(٢) الكتاب ٤٣٨/١.

(٣) يُنظر: شرح كتاب سيبويه٣٣٦/٢.

(٤) شرح الجمل الكبير ٢٥٨/١.

وتعقب ناظر الجيش قول ابن عصفور، وابن العِلْج (أنَّه قد وجد النفي مغيرًا لما دخل عليه عن حاله قبل ذلك) بأنَّ مراد النّحاة بقولهم: (لن) لنفي (سيفعل) أنَّ المنفي بـ(لن) مستقبل، كما أنَّ المقرون بالسين مستقبل، وكذا مرادهم بقولهم: إنَّ (لمَّا) لنفي (قد فعل)، وأنَّ (لم) لنفي (فعل) أنَّ (لمَّا) لنفي الماضي القريب زمنه من زمن الحال، وإنَّ (لم) لنفي الماضي البعيد زمنه من زمن الحال، وبتقدير أن يكون مرادهم أنَّ الثلاثة أحرف لنفي هذه الصيغ أنفسها، فلا يتم الاستدلال؛ لأنَّ التغيير عند دخول حرف من هذه الأحرف واجب، وذلك أنَّ (لن) للاستقبال، والسين للاستقبال فلا يتأتى اجتماعهما، وأمَّا (لمَّا ، ولم) فإنَّهما لا يُباشران إلَّا لفظ المضارع، فكان العدول عن لفظ الماضي إليه متعينًا، وليس معينًا في (قام زيد وعمرو) إذا قلنا: (ما قام زيدٌ وعمرٌو) ما يوجب التغيير.[١]

وأرى موافقة ابن العِلْج في اعتراضه مذهب المازني، وموافقة سيبويه فيما ذهب إليه من التفصيل في (واو) العطف، إلاَّ أنني أرى أَنَّه لَا يتَعَيَّن إِعَادَة الْعَامِل فِي النَّفْي عِنْد بِنَاء الْكَلَام على فعلين، بل يَكْتَفِي بِدُخُول (لَا) بَين الْوَاو وَمَا بعْدهَا، فَتَقول: (مَا مَرَرْت بزيدٍ وَلَا عَمْرو)، وَيَزُول بذلك اللّبْس الْمَحْذُور كَمَا يَزُول بتكرار الْعَامِل.

(١) يُنظر: تمهيد القواعد ٣٥٢٢/٧.

الخاتمة

توصل البحث في الحكم المردود لعلة الفساد عند ابن العِلْج في كتابه "البسيط في النحو" إلى النتائج التالية:

١- يُعد ابن العِلْج صاحب شخصية نحوية مستقلة، فليس مجرد ناقل لآراء النُّحاة سابقيه، بل يُناقش ويُعلل مختارًا ما يتفق مع فكره النّحوي.

٢- ثقة ابن العِلْج وجرأته في رده ما خالف مذهبه، فقد يخالف آراء كبار النُّحاة أمثال سيبويه والمازني والأخفش وغيرهم.

٣- بالغ ابن العِلْج في رده بعض الآراء واصفًا إياها بالفساد، فقد وصف مذهب الكوفيين في رد ما أصله ياءً إلى الواو عند التصغير (١) في حين وصفه سيبويه بالخطأ، وكذلك وصفه ما ذهب إليه ابن جني في مسألة الخفض على الجوار بالفساد (٢) في حين وصفه ابن مضاء بالتكلف والظن.

٤- لم يكن ابن العِلْج دقيقًا أحيانًا في نسبة الآراء إلى أصحابها، فقد عزى للمبرد (٣)، والزجاج (٤) ما لم يُصرحا به.

٥- استخدم ابن العِلْج مصطلح الفاسد للإشارة إلى الحكم المردود، وأحيانًا استخدمه كلفظ من ألفاظ الاعتراض، فبعض ما حكم عليه ابن العِلْج بالفساد ثبت لغة عن العرب، وهو حجة.

٦- استدل ابن العِلْج بالأصول النحوية كالسماع والقياس لإثبات الحكم ورده.

٧- اتبع ابن العِلْج ابن عصفور في اعتراضه بعض الآراء، ووصفها بالفساد مما يُظهر أنَّه ربما قد نقل عنه. (٥)

٨- تنوعت الأحكام التي ردها ابن العِلْج لعلة الفساد بين فساد المعنى لاستحالته، وفساد ما خالف القاعدة النحوية، والقياس.

---

(١) البسيط في النحو ١/١٠٤.

(٢) المرجع السابق٣/٦٧٦.

(٣) المرجع السابق١/١٢٣.

(٤) المرجع السابق٣/٣٧٠.

(٥) المرجع السابق ١/٥٤١، ٢/٣٨٦، ٢/٤٣٧.

فهرس المراجع

١-الأحكام التقويمية في النحو العربي دراسة تحليلية، تأليف: نزار الحميداوي، ط١: دار الكتب العلمية، بيروت(٢٠١١م).

٢-ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي، ت: رجب عثمان، ط١: مكتبة الخانجي، القاهرة (١٤١٨هـ - ١٩٩٨م).

٣-إرشاد السالك لابن القيم؛ ت: محمد عوض، ط١:(١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م).

٤-الأشباه والنظائر للسيوطي، ت: عبد الإله نبهان وآخرون، ط: مجمع اللغة العربية، دمشق (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م).

٥-الأصول في النحو لابن السراج، ت: عبد الحسين الفتلي، ط: مؤسسة الرسالة، لبنان- بيروت.

٦-أمالي ابن الحاجب، ت: فخر صالح قدارة، ط: دار عمار، الأردن، دار الجيل، بيروت (١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م).

٧-الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري، ط١: المكتبة العصرية (١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م).

٨-الأمثال لابن سلام، ت: عبد المجيد قطامش، ط١: دار المأمون للتراث (١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م).

٩-الأمثال للهاشمي؛ ط١: دار سعد الدين، دمشق (١٤٢٣ هـ).

١٠-الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب لابن عدلان، ت: حاتم الضامن، ط٢: مؤسسة الرسالة، بيروت (١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م).

١١-الانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولاد، ت: زهير عبد المحسن، ط١: مؤسسة الرسالة (١٤١٦هـ- ١٩٩٦م).

١٢-الأنساب للسمعاني، ت: عبد الرحمن اليماني وآخرون، ط١: مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد (١٣٨٢ هـ - ١٩٦٢ م).

١٣-أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام، ت: يوسف الشيخ، ط: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

١٤-الإيضاح العضدي للفارسي، ت: كاظم المرجان، ط٢: عالم الكتب، بيروت- لبنان (١٤١٦هـ- ١٩٩٦م).

١٥-البحر المحيط لأبي حيان، ت: صدقي جميل، ط: دار الفكر، بيروت(١٤٢٠هـ).

١٦-البسيط في النَّحو لابن العلج الإشبيلي، ت: أ. د/ صالح العايد، أ. د/ تركي العتيبي، ط٢: مركز الملك فيصل (١٤٤٢هـ-٢٠٢١م)

١٧-البسيط في شرح جمل الزجاجي، ت: عياد الثبيتي، ط١: دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان (١٤٠٧هـ- ١٩٨٦م).
١٨-بغية الوعاة، ت: محمد أبو الفضل، ط: المكتبة العصرية، لبنان- صيدا،
١٩-التبصرة والتذكرة، ت: فتحي أحمد، ط١: دار الفكر دمشق(١٤٠٢هـ-١٩٨٢م).
٢٠-التبيان في إعراب القرآن للعكبري، ت: علي البجاوي، ط: عيسى البابي الحلبي.
٢١-تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام، ت: عباس مصطفى، ط١: دار الكتاب العربي (١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م).
٢٢-تذكرة النُّحاة ت: عفيف عبد الرحمن، ط١: مؤسسة الرسالة، بيروت(١٤٠٦هـ-١٩٨٦م).
٢٣-التذييل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيان الأندلسي، ت: حسن هنداوي، ط١: دار كنوز إشبيليا.
٢٤-التعريفات للشريف الجرجاني، ط١: دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان(١٤٠٣هـ-١٩٨٣م).
٢٥-تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني، ت: د.محمد المفدي، وأصل الكتاب رسالة دكتوراة، ط١: (١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣م)،
٢٦-تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش، ت: د.علي فاخر وآخرون، ط١: دار السلام (١٤٢٨هـ).
٢٧-توضيح المقاصد للمرادي، ت: د.عبد الرحمن سليمان، ط١: دار الفكر العربي (١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م).
٢٨-التوقيف على مهمات التعاريف للمناوي، ط١: عالم الكتب (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).
٢٩-جمهرة الأمثال للعسكري، ط: دار الفكر، بيروت.
٣٠-حاشية الصبان على شرح الأشموني للصبَّان، ط١: دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان (١٤١٧ هـ -١٩٩٧م).
٣١-الخصائص لابن جني، ط٤: الهيئة العامة المصرية للكتاب.
٣٢-الدر المصون للسمين ت: أحمد الخراط، ط: دار القلم، دمشق.
٣٣-ديوان ذي الرُّمة في ديوانه، ت: عبد القدوس أبو صالح، ط١: مؤسسة الإيمان، جدة (١٩٨٢ م - ١٤٠٢ هـ) .
٣٤-ديوان المعاني للعسكري، ط: دار الجيل، بيروت.
٣٥-ديوان امرئ القيس، ط٢: دار المعرفة، بيروت(١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م).
٣٦-ديوان النابغة الذبياني، ت: محمد أبو الفضل، ط٢: دار المعارف.
٣٧-ديوان رؤبة، ط: دار ابن قتيبة، الكويت.
٣٨-الرد على النُّحاة لابن مضاء، ت: محمد البنا، ط١: دار الاعتصام (١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩م).

٣٩-السبعة في القراءات لابن مجاهد، ت: شوقي ضيف، ط٢: دار المعارف).
٤٠-سر صناعة الإعراب لابن جني، ط١: دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان (١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م).
٤١-شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ط١: دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان (١٤١٩هـ- ١٩٩٨م).
٤٢-شرح تسهيل الفوائد، ت: عبد الرحمن السيد، محمد المختون، ط١: هجر (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).
٤٣-شرح التصريح على التوضيح، ط١: دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان (١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م).
٤٤-شرح التلويح على التوضيح للتفتازني، ط١: مكتبة صبيح، مصر.
٤٥-شرح الجمل لابن عصفور، ت: صاحب أبو جناح، ط١: جامعة الموصل (١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م).
٤٦-شرح الرضي، ت: يوسف حسن، ط: جامعة قار يونس، ليبيا (١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م).
٤٧-شرح الشافية للرضي، ت: محي الدين وآخرون، ط: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان (١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م).
٤٨-شرح المفصل، ت: إميل يعقوب، ط١: دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١: (١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م).
٤٩-شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ، ت: خالد عبد الكريم، ط١: المطبعة العصرية، الكويت (١٩٧٧م).
٥٠-شرح جمل الزجاجي لابن خروف، ت: سلوى محمد، ط: جامعة ام القرى (١٤١٨هـ).
٥١-شرح شذور الذهب؛ في معرفة كلام العرب للجوجري، ت: نواف الحارثي، ط١: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة (١٤٢٣هـ-٢٠٠٤م).
٥٢-شرح شواهد المغني للسيوطي، ت: أحمد ظافر كوجان، ط: لجنة التراث العربي (١٣٨٦هـ -١٩٦٦م).
٥٣-شرح كتاب سيبويه للسيرافي، ت: أحمد مهدلي، علي سيد، ط١: دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان(٢٠٠٨م).
٥٤-شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ت: محمد باسل، ط١: دار الكتب العلمية (١٤٢٠هـ -٢٠٠٠م).
٥٥-شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم لليمني، ت: حسين العمري وآخرون، ط١: دار الفكر، بيروت- لبنان (١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م).
٥٦-الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية للفاربي، ت: أحمد عطار، ط٤: دار العلم للملايين، بيروت (١٤٠٧م - ١٩٨٧م).
٥٧-طبقات النحاة اللغويين لابن قاضي شهبة، ت: محسن غياض، ط: جامعة بغداد،
٥٨-علل النّحو للوراق، ت: محمود جاسم، ط١: مكتبة الرشد، الرياض (١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م).
٥٩-غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري، ط١: دار الكتب العلمية بيروت، لبنان .

٦٠-الفروق اللغوية للعسكري، ت: محمد إبراهيم، ط: دار العلم للثقافة، القاهرة.
٦١-الفريد وبيت القصيد للمستعصمي، ت: كامل الجبوري، ط١: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان (١٤٣٦هـ- ٢٠١٥م).
٦٢-القاموس المحيط للفيروز آبادي، ط٨: مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان (١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م).
٦٣-الكافية في النحو، ت: صالح الشاعر، ط١: مكتبة الآداب(٢٠١٠م).
٦٤-الكامل في اللغة والأدب للمبرد، ت: محمد أبو الفضل، ط٣: دار الفكر العربي، القاهرة (١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م).
٦٥-الكتاب لسيبويه، ت: عبد السلام هارون، ط٣: مكتبة الخانجي، القاهرة (١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م).
٦٦-كشف الإعراب في شرح اللباب للآقسرائي، ت: موسى ناصر (الكتاب محقق لرسالة دكتوراه – جامعة الإمام محمد بن سعود- كلية اللغة العربية- الرياض (١٤٣٤هـ- ١٤٣٥هـ).
٦٧-الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكي القيسي، ت: محي الدين رمضان، ط: مجمع اللغة العربية، دمشق (١٣٩٤هـ- ١٩٧٤م).
٦٨-الكليات للكفوي، ت: عدنان درويش، محمد المصري، ط: مؤسسة الرسالة، بيروت.
٦٩-اللباب في علل الإعراب والبناء للعكبري، ت: عبد الإله النبهان، ط١: دار الفكر، دمشق (١٤١٦هـ- ١٩٩٥م).
٧٠-لسان العرب لابن منظور، ط٣: دار صادر، بيروت(١٤١٤هـ).
٧١-اللمع في العربية لابن جني، ت: فائز فارس، ط: دار الكتب الثقافية، الكويت.
٧٢-مباحث ودراسات لغوية ص١٥٥، تأليف: الأستاذ الدكتور/ عبد العزيز محمد فاخر، ط١: (١٤٠٢هـ-١٩٨٢م).
٧٣-مجمع الامثال للميداني، ت: محمد محيى الدين، ط: دار المعرفة – بيروت، لبنان.
٧٤-المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده، ت: عبد الحميد هنداوي، ط١: دار الكتب العلمية، بيروت (١٤٢١هـ-٢٠٠٠م).
٧٥-مختار الصحاح للرازي، ت: يوسف الشيخ، ط٥: المكتبة العصرية، بيروت- صيدا (١٤٢٠هـ- ١٩٩٩هـ)
٧٦-المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب، ت: علي حيد ، ط: دمشق، (١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م).
٧٧-المسائل الحلبيات للفارسي، ت: حسن هنداوي، ط١: دار القلم، دمشق، دار المنارة، بيروت (١٤٠٧هـ-١٩٨٧م).
٧٨-معاني القرآن وإعرابه للزجاج، ت: عبد الجليل شلبي، ط١: عالم الكتب (١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م).

٧٩-معاني القرآن للفراء ٧٤/٢، ط٣: عالم الكتب، بيروت (١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م).
٨٠-معاني الحروف ١، ت: على توفيق الحمد، ط٢: مؤسسة الرسالة (١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م).
٨١-معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية تأليف: محمود عبد المنعم، ط: دار الفضيلة.
٨٢-مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام ت: مازن المبارك، محمد علي، ط٦: دار الفكر، دمشق (١٩٨٥م).
٨٣-المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية للعيني، ت: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون ط١: دار السلام القاهرة (١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م).
٨٤-مقال الكشف عن صاحب البسيط في النحو للدكتور/حسن موسى الشاعر، مجلة الجامعة الإسلامية، العدد٧٧.
٨٥-المقتضب للمبرد، ت: عضيمة، ط٣: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، مصر.
٨٦-المنصف لابن جني، ط١: دار إحياء التراث (١٣٧٣هـ- ١٩٥٤م).
٨٧-مسند أحمد ت: شعيب الأرنؤوط آخرون، ط١: مؤسسة الرسالة (١٤٢١هـ- ٢٠٠١م).
٨٨-معاني القرآن للفراء، ط٣: عالم الكتب، بيروت (١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م).
٨٩-الموطأ ت: عبد المجيد تركي، ط١: دار الغرب الإسلامي(١٩٩٤م).
٩٠-النص الكامل لكتاب العواصم من القواصم للمعافري، ت: عمار طالبي، ط: مكتبة دار التراث، مصر.
٩١-نتائج الفكر للسهيلي في النّحو، ط١: دار الكتب العلمية، بيروت (١٤١٢ هـ- ١٩٩٢ م).
٩٢-نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب لشهاب التلمساني، ت: إحسان عباس، ط١: دار صادر، بيروت- لبنان (١٩٩٧م).
٩٣-همع الهوامع للسيوطي، ت: عبد الحميد هنداوي، ط: المكتبة التوفيقية - مصر.

فهرس البحث

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٢٤٨
التمهيد: المطلب الأول: (ابن العِلْج حياته ونشأته وكتابه البسيط في النحو)	٢٥٠
أولًا: ابن العلج حياته ونشأته	٢٥٠
ثانيًا: كتاب البسيط في النحو	٢٥٣
المطلب الثاني: (الفاسد والحكم المردود لعلة الفساد عند النُّحاة)	٢٥٤
أولاً: (الفاسد ومرادفاته)	٢٥٤
الفاسد لغة واصطلاحًا	٢٥٤
صيغ الفاسد الواردة في البحث	٢٥٤
المُحال لغة واصطلاحًا	٢٥٥
الباطل لغةً واصطلاحًا	٢٥٥
ثانيًا: (الحكم المردود وعلة الفساد)	٢٥٦
المبحث الأول: (الفاسد لمخالفة القاعدة النّحويّة)	٢٥٨
الخفضّ على الجوار في النَّعت السببي	٢٥٨
ما يُنتصب من أسماء الأجناس على الحال	٢٦٢
(إيّا) بين الإسمية والحرفية	٢٦٥
موضع ضمير الفصل	٢٦٨
الموصول المشترك (أل) في الموصولات	٢٧٠
إبدال المضمر من الظاهر	٢٧٤
علة إعادة حرف الجر في عطف الظاهر على ضمير الخفض	٢٧٥
رد ما أصله ياءً ثانيةً إلى الواو عند التصغير	٢٧٨
وقوع (كيف، وأين، وهلا) حروف عطف	٢٧٩
المبحث الثاني: (الفاسد لمخالفة القياس)	٢٨٢
انتصاب النعت من المعرفة على الحال	٢٨٢
عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبةً	٢٨٥
أصل ضمير المتكلم (أنا)	٢٨٩

إعراب مفسر الضمير الملفوظ به على البدل	٢٩٣
المبحث الثالث: (الفاسد في المعنى)	٣٠٢
اشتراط كون النعت أعم من المنعوت	٣٠٢
حقيقة بدل الاشتمال	٣٠٥
حكم العطف بـ(لا) بعد الماضي	٣٠٧
حكم النفي في جملة العطف	٣٠٩
الخاتمة	٣١١
فهرس المراجع	٣١٢
فهرس البحث	٣١٧